المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية

الاستراتيجية العسكرية الروسية
اتجاه الصراع في سوريا
2011- 2016

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات استراتيجية و دولية

إعداد الطالبة: عكوش سيهام

إشراف الأستاذ : د. عبد النور زيام

أعضاء لجنة المناقشة

د. عبد الحميد القرفي .....رئيسا

أ. عبد النور زيام.....مشرفا و مقررا

د.غنية لعجاني.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2016 /2017

اهـــــــــداء

أهدي هذا العمل

الى والدي رحمه الله

الى الوالدة العزيزة أطال الله في عمرها على كل ما تبذله من أجلي،

الى محمد الصالح سندي

الى أخوتي و أخواتي و أبنائهم خاصة إياد، مروة و هبة الله

الى كل زميلاتي و زملائي الأعزاء

شكر و تقدير

أولا اشكر الله عز و جل على كل النعم، و أولها نعمة العلم

أشكر الأستاذ المحترم "عبد النور زياد " لقبوله الاشراف على هذا العمل و على التوجيهات التي قدمها لي.

أشكر يدي اليمين " محمد الصالح" على ما بذله معي لإتمام العمل من مساندة و مساعدة.

كما أشكر كل من الاستاذ " حسين جنوحات" ، الاستاذ " زين العابدين عكة " ، الأستاذ "ناجي عمارة"، الأستاذ " مختار مزراق " على المساعدة التي قدموها لي في سبيل انجاز هذا العمل، و كذا كل من ساعدني.

المحتويات

الفهرس

مقدمة.....01

الفصل الأول: أهمية سوريا في الاستراتيجية الروسية.....15

المبحث الأول: المفهوم الروسي للإستراتيجية العسكرية.....17

المبحث الثاني: العلاقات الروسية السورية.....26

المبحث الثالث: موقف روسيا من الصراع في سوريا.....32

الفصل الثاني: دوافع التدخل العسكري الروسي في سوريا..41

المبحث الأول: دوافع اقتصادية.....43

المبحث الثاني: دوافع جيوسياسية.....52

المبحث الثالث: دوافع أمنية.....61

الفصل الثالث: تداعيات الاستراتيجية العسكرية الروسية على مسار الصراع السوري.....71

المبحث الأول: تأثير التدخل العسكري الروسي على سوريا.....73

المبحث الثاني: تحول الدور التركي بعد التخل العسكري الروسي.....82

المبحث الثالث: تصادم المصالح الروسية – الأمريكية 91

الخاتمة.....101

قائمة المراجـــــــع.....104

ملخص الدراسة:

تعد الاستراتيجية العسكرية الروسية من الاستراتيجيات الدفاعية، التي تهدف الى حماية الأمن القومي الروسي، المبني على حماية المصالح الحيوية ضد اي تهديد خارجي أو داخلي، و تعتمد على الردع، و يكون أعلى درجة الردع الروسي هو استعمال السلاح النووي ضد الاخطار الكبرى، كهجوم لناتو على روسيا أو دول حليف له، بالإضافة الى تهديدات الارهاب.

كما ان للإستراتيجية العسكرية الروسية أهداف جيو–استراتيجية هي حماية المجال الحيوي لروسيا الذي أصبح يمتد الى كل أوراسيا، فتسعى الى تأمين الموارد الطاقوية و تسعى الى التواجد في البحار الدافئة، و أهمها البحر الابيض المتوسط.

و تسعى روسيا الاتحادية من خلال تواجدها العسكري الى ابراز هيمنتها كقوة عظمى ضد الهيمنة الامريكية التي دامت أكثر من عقدين.

و جاءت الأحداث التي انطلاق في سوريا منذ 2011 لتجد روسيا الفرصة لمواجهة هذه الهيمنة، فدعمت النظام السوري برئاسة بشار الاسد، و عملت على حمايته، سياسيا و عسكريا، ليجسد التدخل الروسي في 30 سبتمبر 2015 مبادئ الاستراتيجية الروسية في حماية أمنها القومي، حيث قامت بالتحاف مع الاسد لمحاربة الارهاب بتنفيذ ضربات جوية في عدة مناطق بسوريا، بالاضافة الى مساعدته في المجال الاستخباراتي.

و لقد كان لهذا التدخل تداعيات على مسار الصراع في سوريا على المستوى الداخلي و الخارجي، إذ أثّر دخول روسيا الى سوريا على موازين القوى، فميدانيا حقق الجيش العربي السوري عدة الانتصارات و قام بتحرير عدة مدن و مناطق كانت فير قبضة المعارضة و الجماعات الارهابية المتطرفة ، إلا أن توازي القوة العسكرية لمختلف المتصارعين الجعل النصر العسكري الحاسم لأحد الاطراف غير ممكن، مما يوحي بامتداد الصراع في سوريا الى أمد أطول في ظل تصارع القوى الكبرى و الاقليمية على مصالحها في المنطقة.

Abstract

The Russian military strategy considered as defensive strategy which aims at protecting Russian national security. That aims at protecting vital interests against any domestic or foreign threats, and this strategy depends on dissuading which the most prominent would be the use of nuclear deterrent against the biggest dangers, such as an attack by NATO or its allies, and the threatening terror parties.

We will find as will in the Russian militarily strategy various geostrategic objectives which is protecting the vital space of Russia that expand all Eurasia continent with an objective of securing the energetic resources, as well as ensuring its presence in warm water particularly in Mediterranean sea.

An other objective of this military presence is to demonstrate its domination as a superpower along with American domination which laste for more than two decades.

The happening of Syrian crisis (events) from 2011, presents the ideal opportunity to Russia to reactivate its dynamic role in the area, the only alternative was by giving full support ti Syrian regime of Bachar El-Assad by defending him by total military and politico-diplomatic means that started in the very evident on 30 September 2015, translating through that the effective principle which guides the Russian military strategy to defend its national security.

So it went to create an alliance with El-Assad in order to fight terrorism by operating air strikes on various rebel stronghold of Syria, in addition to that cooperation in the intelligence field.

This intervention generated various repercussion on the struggle going on in the Syrian territory at domestic and external level, as well as it impacted on the balance of power.

The Syrian forces have thus been able to recuperate or liberate many regions previously hold by rebels and terrorist groups.

مقدمة

مقدمة:

شهدت الدول العربية عدة تحولات خاصة منذ انطلاق الثورات التي دعت الى التغيير سنة 2011. و تعد سوريا إحدى هذه الدول التي تحول فيها مسار رياح التغيير الى حرب متعددة الأطراف بين النظام برئاسة بشار الأسد الى معارضة و جماعات إرهابية تهدف الى القضاء على النظام و تطبيق سياسات وفق ما يخدمها، هذه الأوضاع فتحت المجال أمام القوى العظمى للتدخل في شؤون سوريا الداخلية و هذا للحفاظ على مصالحها في المنطقة، و بسط نفوذها هناك، و من بينها روسيا التي أصبح لها دور ريادي على الساحة الدولية خاصة مع صعود الرئيس فلادمير بوتين الى الحكم و تبنيه للإستراتيجية جديدة بسعييها الى استعادة مناطق نفوذها التاريخي في آسيا و أوروبا، و أصبح الشرق الأوسط ضمن اهتمامتها لتعزيز مصالحها و حماية أمنها القومي.

و تعتبر روسيا حليف استراتيجي للنظام السوري و الداعم له سياسيا و عسكريا لمواجهة الصراع القائم في سوريا، و هذا لأهمية استمرار النظام السوري القائم بالنسبة لروسيا، و التحالف معه للحفاظ على المصالح الاقتصادية و الحفاظ على الهيمنة الجيوسياسية ما يعزز مكانة روسيا العالمية التي فقدتها مع انهيار الاتحاد السوفياتي.

الاشكـــــــــالية:

في ظل الصراع الدامي التي تعيشه سوريا منذ 2011 لعبت روسيا دورا هاما من خلال دعمها السياسي و العسكري لاستمرار نظام الحكم في سوريا بقيادة الرئيس بشار الأسد، غير أن أهداف روسيا الأخرى ادت بها الى التدخل العسكري في سوريا بتاريخ 30 سبتمبر 2015 ، و عليه تم طرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت الاستراتيجية العسكرية الروسية على مسار الصراع الدائر بسوريا للفترة ما بين 2011 – 2016؟

التســـاؤلات الفرعية:

– كيف تتعامل روسيا مع الأزمة السورية ؟

– ما هي أهداف التدخل العسكري الروسي في سوريا ؟

– الى أي مدى نجحت الاستراتيجية العسكرية الروسية في تحقيق أهدافها في سوريا؟

فـــــرضية رئيــسية:

أثرت الاستراتيجية العسكرية الروسية على مسار الصراع الدائر بسوريا بأنها أطالت أمد الحرب بسبب تضارب مصالح روسيا بالمنطقة مع مصالح منافسيها.

فرضيـــات الدراســة:

– التدخل الروسي في سوريا جاء لحماية أمنها القومي.

– يقاس نجاح الاستراتيجية العسكرية الروسية في تحقيق أهدافها في سوريا بمدى تحقيقها للنصر على الصعيد العسكري و الدبلوماسي.

أسباب اختيار الموضوع:

هنالك سببان :أحدهما موضوعي والآخر ذاتي

السبب الموضـــــوعي:

تكوين مرجعية فكرية بشأن الاستراتيجية العسكرية الروسية خاصة مع صعود فلادمير بوتين للحكم و سعيه لإرجاع الدور الريادي لروسيا في العالم خاصة في منطقة الشرق الأوسط، و هذا من حيث تعريف هذه الاستراتيجية العسكرية و أهدافها، وسائلها المعتمدة وتداعياتها على سوريا و المنطقة.

السبب الذاتـــــــــي:

طموحي في تنمية معارفي العلمية حول موضوع العلاقات الاستراتيجية العسكرية الروسية و دورها في تحقيق طموح روسيا في استعادة دورها في منطقة الشرق الاوسط من خلال التدخل العسكري في سوريا، و سط تضارب مصالح القوى الكبرى على هذه المنطقة الاستراتيجية.

مجالات الدراسة:

1-المجال الزماني:

المجال الزماني للدراسة من 2011 إلى غاية 2016 باعتبارها مرحلة تغيير كبرى تشهده الجمهورية سوريا و دور روسيا في هذه الازمة باعتبارها تبنت الاستراتيجية جديدة لحماية أمنها القومي.

2-المجال المكاني:

يتمثل في الجمهورية العربية سوريا بإعتبارها موضوع الدراسة، فهي المجال الذي تقوم روسيا من خلاله بتقديم دعمها العسكري للنظام السوري، باعتبارها حليف لنظام الأسد في مواجهة الإرهاب.

أهداف الدراســـة:

تسعى الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة الاستراتيجية العسكرية الروسية و تحديد أهم خصائصها.
- محاولة معرفة طبيعة المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط .
- تأثير الإستراتيجية العسكرية الروسية تجاه الأزمة السورية في ظل التحولات التي تمر بها المنطقة.

الدراســـــات السابقة:

كتاب "روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين" و الذي ألفه الخبير اللبناني في الشؤون الروسية الدكتور وسيم خليل قلعجية، سلط الضوء فيه على الخلفيات التاريخية و الأفكار المؤسسة للسياسة الروسية في زمن فلاديمير بوتين و ربطها بما كان و ما هو مخطط له من العودة إلى الصراع الدولي والتوجه نحو آسيا الوسطى و الشرق الاوسط، حيث بدأ بالحديث عن روسيا الاتحادية في عالم ما بعد الاتحاد السوفياتي و الأجواء التي سادت في روسيا إبان انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، ثم ينتقل الى عودة روسيا إلى ساحة الصراع الدولي بالحديث عن أداء و أفكار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عبر ترجمة كاملة لخطابين ألقاهما بوتين يعتبرهما المؤلف مفصليين في فهم منطلقات بوتين الفكرية والسياسية. ثم التوجه الروسي نحو آسيا الوسطى و تكريس التحول نحو أوراسيا بالحديث عن الأهمية الاستراتيجية الفائقة لمنطقة آسيا الوسطى سواء لروسيا ، و يسلط الكتاب الضوء على الأدوات التي اعتمدتها روسيا للعودة إلى تلك المنطقة المهمة. و أهم ما في الكتاب هو العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا و تطوير السياسات الدفاعية لروسيا، ليتطرأ في الاخير الى فكرة روسيا الأوراسية التي عنون بها كتابه و ذلك بشرح المؤلف محاولات الرئيس الروسي رسم ملامح النظام العالمي الجديد بالتكتلات الإقليمية والتحالفات الدولية، لموازنة تأثير الولايات المتحدة الأميركية في العالم.

كتاب nouveau moyen orient ; les peuples à l'heure de la révolution syrienne للكاتب Jean-pierre Filui و هو عبارة عن كرونولوجيا الأحداث في سوريا منذ تولي عائلة الأسد الحكم و كيفية قيادتها للبلاد على المستوى الداخلي و الخارجي و حديث عن العلاقات الروسية السورية و الدعم القوي التي ظلت تقدمه روسيا لنظام الاسدفي مختلف المجالات وخاصة العسكري ك صفقات التسلح، ثم انتقل الى الحديث عن أسباب الثورة السورية التي أرجعها الكاتب الى قمع النظام للحريات السياسية و تهميش عامة الشعب و نقص التنمية و ارتفاع البطالة خاصة في الأرياف.

الإطار النظري للدراسة:

النظرية الواقعية:

لابد لكل حقل معرفي من نظرية، أو نظريات، وذلك حسب طبيعة الحقل المعرفي موضع الدراسة، و التساؤلات التي تحيط بالحقل، و مساحة الحركة المتاحة أمام الباحثين لمعالجة الموضوع المدروس و إثراءها بالأجوبة و الأطروحات النظرية، وتأثيرات البيئة المحيطة على مجريات البحث، ومدى تقبل الموضوع للتبني النظري

و النظرية الواقعية تؤسس للبحث ما هو قائم أو كائن، ولا تبحث فيما يجب أن يكون، إنها تبحث عن وقائع و لا تقدم تصورات، لذلك فهي قبل كل شيء تتحدث عن واقع معين و تبدأ بعملية جمع المعلومات عن ذلك الواقع لمحاولة تفسيره، إلى احتمالات التوقع و التنبؤ بالمستقبل عوضا عن بعض الجهود لمحاولة تغيير مسار واقعة معينة باتجاه محدد مدروس.

ترجع النظرية الواقعية في العلاقات الدولية إلى القرن الخامس قبل الميلاد حيث وضع الأسس العامة لها الفيلسوف سوثيديديس، وذلك على خلفية خبرته لحرب البولينيز. و يعتبر كتابه "**تاريخ حرب البولينيز**" ، محاولة لتوضيح أصول الصراعات الدولية من حيث ديناميكية سياسة القوة و ذهب ثيوسيديدس إلى أن السبب الرئيسي للحروب القائمة آنذاك، هو قوة أثينا و الخوف من اسبرطة.[1]

فاراد أن يقدم تفسيرا للنزاعات التي عند بعضهم البعض، و الشواهد المحددة التي أدت الى تصادم مصالحهما فحسبه السبب الحقيقي الذي جعل الحرب لا مناص منها هي نمو قوة أثينا و الخوف الذي ولد عنه في اسبارطة هي اسباب ضمنية الحقيقية للحرب[2]

لقد جاءت فكرة الدولة بداية عند الامبراطورية الرومانية حيث وجد نوع من الوحدة المدنية في أوربا فيما بين 1500 و 1800 ميلادية . فبعد سوثيديدس جاءت أفكار ميكيافيللي التي أكدت على مبادئ ثيوسيديدس. حيث يعتبر ميكيافيللي قطبا من أقطاب الواقعية السياسية، ففي نظره الغاية العليا من السياسة هي المصلحة العامة و الأمن و الرفاهية للجماعة، و ليست تلك الغايات الاخلاقية.

[1] أنور محمد فرج **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008) ص 173.
[2] المرجع نفسه، ص 176

لقد فصل ميكيافيلي علم السياسة عن علم الاخلاق فلم يؤمن ان السياسة تتشكل من مبدأ أخلاقي و لا تصب ذاتها في دائرة القيم الاخلاقية بل رأى على العكس من ذلك أن الاخلاق تتشكل طبقا للسياسة و الامر عنده يتعلق بلا جدال باقرار أولوية السياسة كبديل عن أولوية الاخلاق التقليدية.[1]

و تنطلق تلك الافكار من رؤية ما هو كائن بالفعل وليس ما ينبغي ان يكون. فالحاكم إذا أراد أن يحتفظ بالحكم فعليه أن يعي كيف أن لا يكون متمسك بالفضيلة و أن يستخدم مقدراته وفقا للحاجة. و بالنسبة الدبلوماسية فقد قدمت الواقعية من خلال سياسات فرنسا في حروب الثلاثين عاما من أجل عد سيطرة هابسبرج على أوروبا. وقد انتهت تلك الحرب بمعاهدة ويستفاليا 1648 التي تعد أول اتفاقية لتأسيس الدولة الحديثة.[2] ومنذ ذلك الحين و نحن نجد العديد من الكتابات التي تدعم فكرة الواقعية .

و رغم الجذور الفلسفية التي ورثتها الواقعية من التاريخ الأوروبي في مختلف مراحله و عصوره من قديم و وسيط وحديث، من مكيافيلي، هوبز إلا أن الواقعية انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية كرؤية جديدة و من ثم كنظرية منافسة للمثالية، و صولا إلى بروزها و هيمنتها على حقل دراسة العلاقات الدولية،[3] و هذه الانطلاقة تجعل من السؤال ظل تاريخ الفكر الإنساني على مر العصور محكوما بشكل عام باتجاهين رئيسيين، أحدهما "واقعي" يتعامل مع الأوضاع القائمة كما هي، و تحكمه في الأساس الاعتبارات الخاصة بالمصلحة و توازنات القوى و أخر "مثالي" يسعى إلى تطوير ما هو موجودة على أرض الواقع، و يرى Walker بأنه لا يمكن التفكير في الواقعية بعيدا عن الخلفية التي مهدت لها متمثلة في المثالية التي ترجع إلى عالمية التنوير و النظرية السياسية الديمقراطية. لذلك فإن الحوار الأول بين المثالية و الواقعية هو جزء لا يتجزأ من الفكر الواقعي، و يتعلق بمعظم التطورات المستقبلية التي شهدها هذا الحقل.

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الواقعية النموذج المعرفي المهيمن على حقل العلاقات الدولية، و سيطرت على تفكير الأكاديميين و صناع السياسة الخارجية خلال الخمسين سنة الماضية، و هي النظرية السائدة أو البديلة في الكتب و الدراسات الجادة التي تتناول النظريات في حقل السياسة الدولية و هيمنت في سنوات الحرب الباردة لأنها قدمت تفسيرات بسيطة و قوية للحرب و التحالفات و الإمبريالية و

3 أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008) ص 193.

[2] Charles-Philippe David **La Guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie** (Paris, PSP 2000) p 36

[3] المرجع نفسه، ص 38

العقبات التي تعيق التعاون الدولي وظواهر دولية أخرى، و لأن تأكيدها على التنافس كان متسقا مع الميزات المركزية للتنافس الأمريكي السوفيتي.

حيث أرسى كل من Hans Morgentheu ، raymond Aron و kenneth Waltz أسس الواقعية الكلاسيكية التي تنطلق من أن الأمن الدولة هو قدرتها على بناء القوة التي تحمي سيادها على اقليمها و تكون القوة العسكرية من الأولويات. [1]

و أن سلوك الدولة يجب أن ينطلق من افتراض أن الفوضوية هي السلطة الأساسية للنظام الدولي. و أن سلوك الدولة يمثل نوعا من الاستجابة للفرص و القيود التي يقدمها النظام الدولي الفوضوي و الفوضويه هنا تعني غياب حكومة أو هيئة مركزية عالمية تفرض على الدول ذات السيادة الانصياع للقانون الدولي و تسوية مشكلاتها وفقا لمبادئ وقواعد هذا القانون. ويعني ذلك أن حالة الفوضوية تلك تشجع على التنافس والصراع بين الدول. و تكبح رغباتها في التعاون حتى عندما تكون هناك مصالح مشتركة. و بناء على ذلك، و وفقا لخصائص النظام الفوضوي ـ فإن الدول هي المسؤولة عن تحقيق أمنها[2]. و في بيئة استراتيجية كهذه فإن التهديد يكون أمر معطي خارجي يرتبط بالبيئة الخارجية بالتالي فإن الخطوة الأولى للتعامل مع هذ التهديد هي امتلاك القدرات العسكرية، و لأنه من الصعب التعرف على نوايا الدول الاخرى فإن أحسن هو معرفة قدراتها العسكرية بدلا من التعرف على نواياها.

و يؤكد kenneth Waltz أن الأمن هو الهدف الاساسى و النهائي في ظل النظام الفوضوي، و هكذا و وفقا للواقعين فإن الحل الواقعي هو فكرة الردع.

أما Hans Morgentheu فيقوم فكره على فكرتي المصلحة و القوة و هنا تتحدد المصلحة في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه Morgentheu بفكرة التأثير أو السيطرة. اي السيطرة النسبية التي تمارسها الدول في علاقاتها المتبادلة و هي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفا للعنف بأشكاله المادية و العسكرية وإنما هي أوسع نطاقا من ذلك بكثير ففي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية و غير المادية ، و لا تفاعل الذي يتم بين هذه العناصر و المكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، و بحسب هذا الحجم تتحدد امكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول .

[1] Charles-Philippe David **La Guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie** (Paris, PSP, 2000) p 38

[2] المرجع نفسه، ص .39

كما ترى المدرسة الواقعية أن الخطر أو التهديد ينشأ إذا ما استنتجت قوة عدوانية أو دولة تسعي لتغيير الواقع القائم بالقوى المهيمنة و هذا ما ذهب اليه Buzan عندما تحدث عن التحالفات الاقليمية التي تسعى الى تحقيق أمنها و مصالحها الاقتصادية.[1]

و يعتقد الواقعيون أن الهدف من دراسة العلاقات الدولية لا يتمثل في تطوير خطط السلام، أو مناقشة كيف يجب أن يسير العالم، لكن هو دراسة العلاقات الدولية لفهم الهيكل و العمليات المتكررة و ديناميكيات، كما و يؤكدون على الدور الكبير للقوة العسكرية كأداة لحفظ السلام.

و يقوم الفكر الواقعي على :

1- أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول،فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي.

2- أن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وعن تحليل و فهم التجارب التاريخية و دراسة التاريخ.[2]

3- أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة، فالأفراد يواجهون بعضهم البعض ليس كأشخاص إنما كأعضاء في جماعة منظمة تشكل الدولة.

4- تعتبر الدولة الفاعل الوحيد في السياسة الدوليةفلا يمكن اعتبار المنظمات الدولية، أو الشركات متعددة الجنسية كوحدات أساسية للتحليل، و هذا يساعد على فهم طبيعة التفاعلات في المجتمع الولي.[3]

5- يقوم تحليل السياسة الدولية على أساس أن الدول تتصرف من منطلق عقلاني في تعاملها مع بعضها البعض. وبذلك فأنه من المفترض أن الدول سوف تقوم بدراسة البدائل المتاحة لها بشكل عقلاني و براغماتي، حيث تتخذ القرارات التي تخدم مصالحها العليا و التي تكون نحو زيادة قدرة الدولة و قوتها.

---

[1] Charles-Philippe David **La Guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie** (Paris, PSP 2000) p 36

[2] أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008) ص 158.

[3] Charles-Philippe David , **La Guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie** (Paris, PSP 2000) p 56

و قد تقوم بعض الدول بذلك على الرغم من عدم حوزتها على معلومات كاملة حول كل الخيارات البديلة، و بذلك قد تخطى في هذه الحالة عن اتخاذ القرارات الصائبة مما يودي بها الى الانهيار.

6- النظر لدولة كوحدة واحدة. فعلى الرغم من أن متخذي القرارات في السياسة الخارجية للدولة، هم في الواقع أشخاص متعددين (رئيس الدولة، أو وزير الخارجية، الى غير ذلك من الممثلين للدولة) إلا أن الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كيان واحد متماسك.[1]

7- اعتبار العامل الأمني العامل الأهم في سياسة الدول الخارجية. فالدول تبذل كل ما في وسعها للحفاظ على أمنها و بشتى الوسائل، حتى لو تطلب الأمر طلب قوى دول أخرى لكي تساعد على صيانة هذا الأمن.[2]

و تعتبر الواقعية أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي و تعبيرا عن أوضاعه فهي تنظر إلى المجمع الدولي و العلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة و استغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى .

لكن الانتقادات الموجهة للواقعية هي:[3]

1- ان النظرية لم تأخذ بنظر الاعتبار سوى عامل القوة و أهملت المتغيرات الاجتماعية الاخرى المؤثرة في العلاقات الدولة، و مهما يكن متغير القوة فانه لا يمكن ان يصل الى تفسير على المستوى العام، نوع معين من العلاقة الاجتماعية المعقدة و التي يدخل فيها عدد كبير من المتغيرات.

2- ربط مصطلح المصلحة الوطنية المرتبط بالأمن القومي بتبرير استعمال القوة.

---

[1] أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008) ص 198.

[2] Charles-Philippe David, **La Guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie** (Paris, PSP 2000) p 40

[3] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية** (القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتب، الطبعة الخامسة، 2010) ص97

تعريف المفاهيم المستخدمة:

الإستراتيجية:

يعد مصطلح الإستراتيجية من أكثر المصطلحات المتداولة، فهي مصطلح عسكري اشتق من فلقد اشتق من الكلمة اليونانية (Strategos) و معناها فن قيادة و قد تطور هذا المصطلح عسكريا فأصبح يعني: نظرية استخدام المعارك كوسيلة لتحقيق اهداف الحرب و عرفت لمدة طويلة من الزمن على انها فن كبار القادة العسكريين.[1]

و قديما كان في الغالب الإمبراطور أو الملك هو القائد العسكري فمفهوم الإستراتيجية تباين لدى كل قائد أو مفكر تبعا لتباين التكوين الفلسفي و الفكري و البيئي لكل منهم، فكان فن قيادة القوات العسكرية هو المعنى الذي انسجم مع مفهوم الإستراتيجية في العصور القديمة،حيث يعود تاريخ الإستراتيجية الى كتابات المفكر الصيني Sun Tsu و الذي عرفها بكتابه الشهير "فن الحرب" بأنها "فن تنظيم الجيوش و تنسيق القوى و وضع الخطط العسكرية في المعركة و هي الخطة الشاملة"، و يقول إن الأكثر تميزا من القادة بيننا هم هؤلاء الأكثر حكمة و الأكثر استشرافا و رؤية"، حيث أرشد Sun Tsu القادة العسكريين الى التخطيط في الحرب من أجل النصر و ملا تزال أفكاره تؤثر على القادة العسكريين الى يومنا هذا.

و عرف Carl Von Clausewitz الإستراتيجية بأنها استخدام الاشتباك وسيلة للوصول الى هدف الحرب، فهي فن القيادة في الحرب و المعركة.[2]

و معادلة Carl Von Clausewitz أن "الحرب هي حرباء" يعني أن الحرب تتحول في كل عصر و كل حرب لها خصائصه و ظروفها المحيطة بها و بالتالي طبيعة الحرب هي التي تحدد الاستراتيجية العسكرية.[3]

[1] عبد الوالي الشميري، **الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء** (القاهرة: ستار برس، 1993) ص 17

[2] Bouzghraia Djamel Edine, **Une introduction aux études stratégiques de défense et de securité** (Alger, OPU, Tome II, 2012) p 181.

[3] Christian Malis, **Guerre et Stratégie au XXI e siècle : Enjeux mondiaux, armes futures, quelle ambition pour la France ?(** Paris, Fayard, 2014) P 117

أما Liddell Hart عرفها" هي استغلال الظروف الميدانية التي تسمح للجيش أن ينتصر، فهدف الاستراتيجية هي تحقيق النصر في الحرب، و تعتمد على تصنيع الاقتصاد و السلاح، و الحرب هي تأهب تام.[1]

و Jean Paul Charnay فعرفعها " الاستراتيجية هي العمل المنظم العام للقوات، الموارد و الأنظمة عندما يكون غير معبئين، و هي تعتمد على البناء الاجتماعي و الاستراتيجية لا تعمل فقط على مواجهة تهديدات الاعداء بل احتمال وقوع اعتداء على نظام و الإدارة.

أما Tony Abord يقول" لا تعتبر الاستراتيجية كفن عسكري فقط و ذلك بأخذ القوات العسكرية في شروط أحسن بل هي تسخير الوسائل المتاحة للأمة أو الدولة من أجب ضمان نجاح السياسة العامة".[2]

لكن Raymond Aron فعرف الاستراتيجية بأنها مجال استخدام الموارد و القدرة على تحويلها و السكان و القدرة على تعبئتها من أجل الحاجات و الدفاع و هي قدرة الفعل الجماعي من أجل الوحدة السياسية،

و ذلك بقيادة و توجيه مجمل العمليات العسكرية من جهة و الدبلوماسية التي توجه العلاقات مع الدول الأخرى من جهة.[3]

الإستراتيجية العسكرية:

فهي التي تجيب على السؤال معرفة أين يمكن تسخير و استعمال القوات المسلحة للبلاد و أين يمكن مشاركتهم و اسهامهم في تحقيق الاستراتيجية الوطنية للأمن، فهي مستوى الذي يوضع في خدمة الوسائل و استعمال العمليات للقوات المسلحة لضمان النصر في المعركة و الحرب.

و الإستراتيجية العسكرية هي حد مشترك بين جهازين الجهاز السياسي و الجهز العسكري و هي المستوى الذي يبين كفاءة السلطة السياسية المستشارة من طرف القيادة العسكرية العليا.

[1] Charles-Philippe David, **La Guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie** (Paris, PSP, 2000) P 203.
[2] Bouzghraia Djamel Edine, **Une introduction aux études stratégiques de défense et de securité** (Alger, OPU, tome II ,2012) P 181
[3] Bouzghraia Djamel Edine, **Une introduction aux études stratégiques de défense et de sécurité** (Alger, OPU, Tome I 2012), P 145.

و لتكون هذه الاستراتيجية العسكرية فعالة تعتمد ميدانيا على استراتيجية تسيير الموارد فهي جد مهمة و هي تعتمد على الاستراتيجية العملياتية و الاستراتيجية التكتيكية.

فالاستراتيجية العملياتية هي الفن العملياتي و هي كيفية تحريك و تسيير القوات المسلحة على مسرح العمليات و تعتمد على كفاءة القيادة العسكرية.

أما الاستراتيجية التكتيكية فهي وضع الوسائل في خدم الكفاح لضمان النصر في المعركة، و تعتمد على القيادة العسكرية و لكن تستند الى وسائل متطورة كوسائل الاتصال التي أصبحت مهمة في المواجهات الحديثة.[1]

اذن الاستراتيجية العسكرية يمكن تعرفها على أنها فن إعداد و توزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن أطار الإستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة.

و من خلال ما سبق يمكن تحديد مفهوم الإستراتيجية المعاصرة في أربعة عناصر:

1- مفهوم يرتبط يرتبط بأمن الدولة و المجتمع فحسب bary Buzan فالجريمة المنظمة، الجريمة الالكترونية، الارهاب غيروا مفاهيم الإستراتيجية كذلك التعاون و التسيير المشترك للنزاعات، فأصبح يحتل مكانة مهمة و أنقص من مفهوم الصيق للاستراتيجية المحصور حماية الوطن. فالاستراتيجية و الامن مفهومان لا يمكن عزلهما عن بعضهما.[2]

2- تعبئة موارد المجتمع و تنظيمها و توجيهها.

3- مفهوم متغير و متطور بتغير الظروف و الموارد و الخيارات المتاحة فالتطور الذي حدث في ميدان التسلح من ادخال لتقنيات جديدة حول جذريا طريقة تقور خطط الحرب و المذاهب العسكرية[3].

4- و يتضمن عدد من الإستراتيجية المتخصصة التي تترابط و تتكامل فيما بينها لتحقق كل في مجالها، أغراض الإستراتيجية العامة، وصولاً إلى الأغراض التي حددتها السياسة.

[1] Bouzghraia Djamel Edine, **Une introduction aux études stratégiques de défense et de sécurité** (Alger, OPU, TomeII, 2012) P 190.

[2] Charles-Philipe David, **La Guerre et la Paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie** (Paris, PSP , 2000) P 23.

[3] المرجع نفسه، ص 199

وتميزت الإستراتيجية المعاصرة بتلاؤمها مع تغير طبيعة الحرب في أثر دخول الأسلحة النووية و الصاروخية في ميدان الصراع المسلح، و هو ما أدى إلي ظهور تغيرات جذرية في طرق الحرب و في تحديد الأغراض الإستراتيجة فاليوم أصبح الحديث عن إستراتيجية حماية الأمن القومي، و هي استراتيجية الدول العظمى التي تبرر خوضها للحروب خارج أراضيها، مثل الولايات المتحدة الامريكية و روسيا الاتحادية.

و يمكن تحديد وظائف الإستراتيجية فيما يلي:

1- تشخيص الوضع القائم وتحديد عناصره و عوامله الإيجابية و السلبية و العلاقات المباشرة و غير المباشرة بين هذه العوامل إيجابا وسلبا.

2- تحديد القوى و الوسائل المتاحة و اختيار الأكثر ملائمة من بينها.

3- تعبئة و حشد القوى و الموارد اللازمة.

4- استغلال العوامل الإيجابية و إتاحة الظروف المناسبة لنموها.

5- تحديد العوامل السلبية و وضع الخطط والظروف الملائمة لحصرها.

6- تنسيق استخدام الوسائل و الظروف و القوى و وضعها في منظومة واحدة لتحقيق التكامل.

7- مراعاة الملائمة مع المواقف المتغيرة و المرونة وفق الظروف المتجددة و القدرة على الحركة الواسعة بسرعة كافية، و ذلك باستعمال الاستراتيجية المباشرة و غير المباشرة.[1]

و مما سبق يمكن القول أن الاستراتيجية هي المواجهة المذهلة بين الخطط المستوحاة من الافكار ذات دهاء و تطبيقها الصارم في وجه الخصم, و هي تبقى خاضعة بدقة الى التزام النتائج بسبب حركية الفعل و ردة الفعل، و بنية الاستراتيجية تنتظم بطريقة ثنائية مضادة (عدو- صديق)، (فعل- ردة فعل)، (هجومية- دفاعية)، (ايجابية- سلبية)، فهي تضع تناقض بين شيئين بين (العقل و المادة)، فهي الافكار، الموارد، الانسان، و الألة، القوات العقلية، و القوة النارية، نجدها في الاستراتيجية الاساسية(أرض -بحر)، الاستراتيجية العماليتية(دفاعية-هجومية).

و هي لا تنحصر بشخص بل تعتمد على المجموعة فهي بنية سوسيو-اقتصادية.[2]

[1] Charles-Philipe David, **La Guerre et la Paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie** (Paris, PSP , , 2000) P 33.
[2] François Géré, **Dictionnaire de la pensée stratégique** (Paris, Larousse, 2000) P 31.

استراتيجية الأمن القومي:

و يشار اليها أحيانا اسم الاستراتيجية العليا أو الاستراتيجية الوطنية، و هي فن و علم تطوير و تطبيق أدواة القوة الوطنية و التنسيق فيما بينها(الدبلوماسية منها، الاقتصادية و العسكرية و المعلوماتيية) لتحقيق أهداف تخدن الامن القومي.[1]

صعوبـــات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهتها في إعداد هذا البحث في قلة المراجع المتخصصة في دراسة الاستراتيجية العسكرية الروسية، كونها سرية لا يتم الحديث عنها علنا و ما وجد من مراجع عبارة عن مقالات لخبراء سياسيين أو عسكريين تكون استنتاجاتهم ليست دائما الموضوعية، أما المراجع الاخرى هي عبارة عن دراسات تبين الفكر الاستراتيجي الروسي من خلال سياسة روسيا الخارجية لكن من المنظور الغربي الذي تظغى عليه الميولات الشخصية الرافض لعودة دور روسيا الى الساحة العالمية.

و كذلك بالنسبة للصراع في سوريا، كون الموضوع موضوع الساعة، حيث ان هناك صعوبة في أخذ المعلومات الدقيقة و المحايدة.

الاطار المنهجي للدراسة:

أن أي دراسة يجب أن تعتمد على مناهج تساعد الباحث على الفهم و المناقشة الصحيحة لموضوع بحثه لذا اعتمدت على ثلاث منهج لمعالجة موضوع الدراسة:

المنهج الوصفي : اعتمدت عليه لوصف سمات الاستراتيجية الروسية، وكذلك وصف الواقع الأمني لسوريا بوصف الأحداث و التطورات التي تشهدها الساحة السورية من خلال التدخل العسكري الروسي.

منهج التحليلي: اعتمد عليه لتحليل علاقة الأحداث التي تشهدها سوريا بالتفاعلات الدولية التي تتحكم فيها القوى الكبرى و الإقليمية.

[1] هاري أرغر، ترجمة راجح محرز علي، **الاستراتيجية و محترفو الامن القومي، التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الواحد و العشرين** (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، 2011)، ص 46

الفصل الأول :

أهمية سوريا في الرؤية الإستراتيجية الروسية

مقدمة:

بعد اندلاع الصراع في سوريا بين قوات النظام و المعارضة، انجرفت البلاد نحو حرب طاحنة بين مختلف القوى، التي كانت تدعمها قوى اقليمية و دولية، و تعتبر روسيا الاتحادية أهم حليف لنظام الاسد، فهي منذ بداية الأزمة في 2011 و موقفها ثابت اتجاه نظام الأسد، و هو استمراره في الحكم، و يأتي هذا الموقف لحماية مصالحها الحيوية في سوريا، فالعلاقات الروسية– السورية ترجع الى الأربعينات، حيث تربطها علاقات اقتصادية متينة، تعتمد على التبادل التجاري في مختلف السلع، أهمها تجارة السلاح، و علاقات دبلوماسية و ثقافية، بإضافة الى التواجد الروسي في القاعدة العسكرية طرطوس، هذه المصالح أدت بروسيا الى التدخل العسكري في سوريا في 30 سبتمبر 2015 بعدما قدمت الدعم السياسي للنظام السوري في مجلس الأمن.

المبحث الأول: المفهوم الروسي للإستراتيجية العسكرية

يعتبر الروس « الاستراتيجية العسكرية ابنة المذهب العسكري» أي هي تطبيق لما تتبناه الدولة في مذهبها العسكري، فهي تستند في تخطيطها و خططها على أحكام المذهب العسكري، فعند بحث و تنفيذ المسائل المتعلقة بالتحضير للحرب و خوضها، و مسائل بناء القوات المسلحة لابد للإستراتيجية العسكرية من الاعتماد كلية على أحكام المذهب العسكري و الانطلاق من متطلباته و عقيدة الدولة.

فالقرارات لها صفة الأوامر و القوانين الملزمة فهي واجبة التنفيذ و بالتالي ينبغي على الاستراتيجية العسكرية تركيز الجهود لحل المسائل التي يطرحها المذهب العسكري و التأثير عليه من خلال البحوث و التطبيقات المنفذة و النتائج التي يتم الوصول إليها، حيث تتم إضافة النتائج المعللة إلى أحكام المذهب العسكري[1].

و الإستراتيجية العسكرية يجب أن تتناسب مع المتطلبات و الأهداف السياسية للدولة، و تتجاوب مع ظروفها الراهنة و إمكانياتها، هذه التوصيات و هذه الاستنتاجات يمكن إعتمادها من قبل القيادة السياسية – العسكرية العليا على أنها أحكام رسمية في المذهب العسكري، وهي جزء لا يتجزأ منه، فالاستراتيجية تمارس تأثيراً هاماً على بناء المذهب العسكري.

كما أنه و بحكم ديناميكية النظام الدولي، تقوم الدول بإعادة النظر في مجال سياساتها الخارجية و الداخلية و الاقتصادية و العسكرية، و ما يتبع ذلك بطبيعة الحال من تحولات تمس جميع مؤسسات هذه الدولة و من ضمنها المؤسسة العسكرية و الحال هذه تنطبق على جمهورية روسيا الإتحادية التي إستقلت و أسست قوات مسلحة خاصة بها بعد انهيار الإتحاد السوفيتي إلى عدة دول في 26 ديسمبر 1991[2] .

فانهيار الاتحاد السوفيتي – الذي مثل أحد قطبي التوازن في السياسة الدولية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية و حتى مطلع التسعينيات – و تفككه إلى عدة دول و التداعيات التي شهدتها دول كانت تسمى بالمعسكر الإشتراكي، و انتهاء عصر الحرب الباردة أدى إلى تغيير في منظومة العلاقات الدولية.

و في مثل هذه الظروف الدولية و الداخلية و التغييرات التي طرأت و تطرأ على مجمل عملية البناء الداخلي في جمهورية روسيا الإتحادية أقرت السلطة فيها مذهباً عسكرياً خاصاً بها، يتضمن أفكاراً و مبادي جديدة لموقف جمهورية روسيا الناشئة من الحروب و النزعات المسلحة و إستخدام قواتها و مهامها و وظائفها في السلم والحرب.

---

[1] على حسن السعدنى، **الاستراتيجية العسكرية و المذاهب و العقائد المعاصرة**، في: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/346035.html (28 مارس 2017).

[2] موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001) ص 101 .

و نبعت أهمية صياغة عسكرية جديدة في روسيا الاتحادية من أن القيادة العسكرية الروسية واجهت عقب تفكك الاتحاد السوفياتي إحتياجا ملحاً لإعادة بناء و تنظيم القوات المسلحة خصة بعدما ورثت تركة العسكرية للاتحاد السوفياتي المنهار, و قد استلزمت هذه المهمة بطبيعة الحال صياغة عقيدة عسكرية روسية جديدة بمثابة الاساس الذي يحكم عملية بناء القوات المسلحة الروسية وفق المبادئ و المعطيات السياسية و العسكرية السائدة في العالم و على أساس تنبؤ بعيد المدى، و بنيت هذه العقيدة العسكرية على المفهوم الأساسي لأمن الدولة و صياغة أهدافها، و تحديد المصالح ذات الأولوية لها، و التعبير عن مواقفها من قضايا الحرب و استخدام القوة العسكرية، و صياغة المهام القتالية الموكلة الى قوات الدولة في ظروف الصراع المسلح، و تحديد طبيعة التهديدات العسكرية الحقيقية و المحتملة، و طبيعة الحرب المستقبلية التي يمكن أن تنخرط فيها روسيا.

و قد ركزت العقيدة العسكرية الروسية على مجموعة من القضايا ذات الاولوية في الفكر العسكري الروسي تتمثل في :[1]

1- احتواء العدوان.

2- الاعداد لمواجهة الحروب المحلية و الإقليمية.

3- الاهتمام بالتطور في التكنولوجيا العسكرية، خاصة في ظل صعود دول جديدة منتجة للاسلحة مما قد يؤثر على سوق مبيعات السلاح الروسي.

4- الاهتمام بقضايا الانتشار الاستراتيجي، خاصة مع سعي الولايات المتحدو الامريكية التمدد نحو المجال الحيوي الروسي انطلاقا من اوروبا.

5- الواقعية في فن الحرب.

و في الثاني من نوفمبر 1993م صادق الرئيس الروسي بوريس يليتسين على المرسوم رقم /833/ على أهم وثيقة تخص القوات المسلحة الروسية، المتضمنة المبادئي الأساسية للمذهب العسكري الجديدة في روسيا الاتحادية[2].

[1] سعد حقي توفيق، **الاستراتيجية النووية بعد نهاية الحرب الباردة** (الاردن: دار زهران للنشر، 2008) ص 32
[2] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2016) ص 44

و تعتبر وثيقة الأمن القومي استراتيجية الروسية الجديدة، فلم يعد أمن روسيا و مصالحها مرتبطة بأمن و مصالح المنظومة الإشتراكية، حيث اتخذت قضية الأمن و المصالح بعداً قومياً خالصاً، حيث تم التركيز على المخاطر و التهديدات المحلية و الإقليمية للأمن الروسي التي مصادرها حركات الانفصال الداخلية، و نزعات بعض دول الرابطة و محاولة انتمائها إلى المؤسسات الغربية كحلف الناتو و الاتحاد الاوربي، و في ضوء هذه النظرة القومية للأمن و المصالح حدد المذهب العسكري أهداف روسيا بـ:[1]

1 –الدفاع عن أمن روسيا ضد احتمالات وصول الناتو إلى حدودها الدولية. حيث يعتمد على دعم للحكومات الموالية للغرب و العمل على نشر صواريخه باتجاه روسيا.

2– حماية النظام السياسي و الدستوري للبلاد.

3– التصدي للنزعات القومية و الانفصالية داخل روسيا.

4 –الحفاظ على أمن و استقرار منطقة الدول المستقلة.

5 –حماية الأقليات الروسية من الاضطرابات المتوقعة داخل منطقة دول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي.

من جهة اخرى كان الجانب العسكري للمذهب الروسي اكثر وضوحاً في رؤيته لطبيعة الحرب الناجمة عن تهديد أقل من مستوى الناتو، اذ حدد تلك الرؤية بالنقاط الآتية[2]:

– إن الحروب المقبلة التي يمكن ان تدخلها روسيا هي حروب محلية و اقليمية مصدرها تمردات داخلية أو نزعات استقلالية أو تعرض رعايا روسيا و مصالحها لأخطار ناجمة عن اضطرابات في دول الرابطة المستقلة.

–ان طبيعة الحرب المقبلة سواء سواء داخل الدولة أو خارج الحدود تتطلب من القوات الروسية سرعة الانتشار، و تسمح لروسيا استخدام السلاح النووي لمواجهة أي عدوان ضدها أو ضد حلفاءها.

–الأخذ بمبدأ الإكتفاء العقلاني في بناء القوات المسلحة خاصة التقليدية، حيث تهدف الى جعلها تتناسب من الناحية العددية و النوعية مع طبيعة التهديدات الجديدة، مما يعني أن المذهب العسكري

[1]– موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001) ص 89
[2]- وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2016) ص 45

الجديد أسقط مبدأ العملية العميقة ، و أسقط فكرة الحرب الشاملة التي تبناها المذهب العسكري في الفترة السوفيتية.

– الاهتمام بالجانب التقني لتطوير قدرة القوات التقليدية على الانتشار الاستراتيجي في مناطق الازمات و القيام بعمليات قتالية سريعة الحركة و صغيرة الحجم، كما ان الاهتمام بالجانب التقني سيفتح للأسلحة التقليدية الروسية أسواقاً جديدة، مما يوفر تدفق الاموال للخزينة الروسية لمعالجة أزماتها المالية و الاقتصادية .[1]

و هكذا يتضح مما تقدم ان المذهب العسكري الروسي في ضوء وثيقة العام 1993 و التي استمرت حتى تولي فلاديمير بوتين ادارة الدولة العام 2000 ، كان في حالة وضع قتالي ساكن أي يمتص الصدمات و الأزمات الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفيتي سابقا، لكن دون القدرة على صدها أو منع تكرارها، ففي عام 1996 فشل الجيش الروسي في القضاء على التمرد في أقليم الشيشان، و العام 1997 أُجبرت روسيا على الموافقة على مشروع الناتو في التوسع نحو الشرق، و في العام 1999 ضمت بولندا، و جمهورية التشيك للناتو، و في العام نفسه ضرب الناتو صربيا آخر معاقل روسيا في شرق أوروبا، و أعلن استقلال كوسوفو رغم المعارضة الروسية.[2]

فاهتمام المذهب العسكري الروسي في حقبة التسعينيات من القرن العشرين كان محاولة منع اعادة الانهيار و اعادة بناء المعنوية بناءاً محدود، فعند تولى الرئيس بوتين الرئاسة العام 2000 ، كان مدركاً أن استعادة روسيا لدورها و لمكانتها الدولية هو تحدي كبير، فهو يتطلب أولاً بناء دولة قومية قوية قادرة على حماية أمنها من التهديدات الداخلية و الخارجية، فكانت فترة رئاسته الأولى من عام 2000 إلى العام 2004 هي فترة بناء الدولة، فسياسيا تحولت السلطة في عهده إلى المركزية الشديدة رغم فدرالية الدولة و قد تطلب ذلك منه إسكات جميع المعارضين السياسيين من قوميين و شيوعيين،[3] كما تطلب منه نشر تلك السلطة على جميع أراضي روسيا فجاءت حملته العسكرية الناجحة التي أخمدت التمرد في اقليم الشيشان.

أما من الناحية الاقتصادية فعمد بوتين الى استثمار موارد روسيا الهائلة من النفط و الغاز الطبيعي مع تزامن ارتفاع أسعارها في السوق العالمية، مما وفر الاموال في الخزينة و التي أستثمر جزء منها في

[1] وسيم خليل قلعجية ، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2016) ص 45
[2] موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001) ص 133

[3] Jean Géronimo, **Le retour du renard rouge : la politique de Vladimir Poutine s'inscrit elle dans la tration soviétique ?** (EURASIA N° 4, France Avatar edition, 2009) P 18

تسديد جميع ديون الدولة و تحسين الاحوال المعيشية للمواطنين ، كما خصصت الاموال الاخرى لإعادة بعث المؤسسة العسكرية الروسية عن طريق إلغاء وثيقة الأمن القومي الروسي لعام 1993 التي لم تعد تتماشى مع مرحلى بناء الدولة. أي تطلبت عملية بناء الدولة طرح تصورات و رؤى استراتيجية جديدة حول مذهب عسكري جديد قادر على حماية الأمن القومي الروسي من التهديدات الداخلية، و الخارجية كما أنه يكون قادر على فرض احترام الدولة الروسية على الآخرين.

فوثيقة الأمن القومي لعام 2000 هي تجسيد واقعي للمذهب العسكري الروسي الجديد و المستمر حتى وقتنا الحاضر–لأن ادارة الرئيس السابق ميدفيدف لم تأتي بجديد في وثيقة الأمن القومي الروسي للعام 2010–.

حيث يتكون التصور الاستراتيجي الجديد لروسيا الذي تبناه الرئيس فلاديمير بوتين VLADIMIR BOUTINE على ضرورة الدفاع عن المصالح العسكرية و الاقتصادية، و كانت أول القرارات الاستراتيجية للرئيس مراجعة العقيدة الروسية في مجال استخدام الأسلحة النووية.[1]

إذ تحتفظ موسكو، بحقها في اللجوء لاستخدام الأسلحة النووية، في حالة عدوان ضد "وجود الاتحاد الروسي نفسه" أو إذا حدث نزاع مسلح، باستخدام جميع الوسائل الأخرى الممكنة، و لقد قرر بوتين بطريقة موازية، زيادة حوالي (5%) على الميزانية العسكرية الروسية.[2]

و كان الاهتمام الروسي الجديد سببه تأثير المثقفين الجدد على القادة الروس، فلقد دعو الى إعادة مجد روسيا، و ذلك ببنائها و الحفاظ على أمنها القومي الذي يكون من خلال التوجه الارواسي و الاهتمام بكافة شعوب المنطقة الارواسية، حيث بدأت تظهر عقيدة جديدة و هي التقارب مع الخارج القريب خاصة مع الدول الاسلامية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي سابقاً، اوروبا، إيران و الشرق الاوسط.[3]

فلقد أكد أناتولي زيوغانوف (ANATOLI ZIOUGANOV) زعيم الحزب الشيوعي الروسي، ومؤلف عدة دراسات مختلفة جيو سياسية، بقوله: "لقد حدثت مؤامرة حقيقية جيو سياسية عالمية ضد الاتحاد السوفياتي السابق و ينبعث التهديد الرئيس بالنسبة لأمن روسيا، من عدوان الآلة العسكرية للتحالف الأطلسي باتجاه الحدود الغربية لبلادنا"، و يؤكد زيوغانوف، أن معاهدة باريس هي "تأكيد على

[1] موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001) ص 135
[2] المرجع نفسه. ص 136
[3] **Eurasia, Semestriel de géopolitique**, (, France, Avatar Edition,Vol : III N° 04, 03/2009) P 05

انتصار الغرب من الناحية القانونية، نتيجة الحرب الباردة"، باعتبار أن التوقيع على تلك المعاهدة في باريس بتاريخ 27 ماي 1997، اعترف بانتصار حلف شمالي الأطلسي على روسيا، على الرغم من أن ظاهرها هو التهدئة مابين الكتلتين السابقتين. و يضيف زيوغانوف القول: "يفرض علينا تعزيز روابطنا مع الصين و مع الهند، و بعض البلدان العربية" و كتب دوستويفسكي Dostoivski، من قَبْلُ، في جريدته، "الكاتب"، روسيا ليست أوربية فقط، بل آسيوية أيضاً، و الأفضل، ربما يوجد لنا أمل أكثر في آسيا بالنسبة لنا مما لنا في أوروبا. و الأفضل أيضاً أن يرتبط مصيرنا في آسيا في المستقبل، و ربما انفتاحنا الأساسي".

و أما عالم الجغرافيا السياسية الكسندر دوغين (ALEXANDRE DOUGUINE) فيعتبر من أهم المفكرين الذين أثروا على الرئيس بوتين، ففكره القومي الاوراسي جعل منه مستشار الرئيس بوتين.

و يقول ألكسندر دوغين: "لا تستطيع روسيا إعادة التأكيد على سلطتها إلا بالاعتماد على الشرق، كذلك معارضة الغرب الامبريالي، و المعادي للسلاف الأرثوذكس"، معضداً رأيه بالدروس المستفادة من حرب كوسوفو. و يشير أن أفضل الحلفاء الأقوياء لموسكو، هم الإيرانيون الأصوليون، و القوميون العرب اليساريون، و كذلك الصين.[1]

و هذه دعوات من المفكرين الروس من أجل إعادة بعث روسيا القوية و التي يجب أن تكون بالسيطرة على اوراسيا، و لقد تحرك الشعور المعادي للغرب من قبل الروس، منذ الأزمة كوسوفو و الشيشان، حيث اعتبروا أن ما يحدث هو مؤامرة جيو سياسية ضد روسيا من قبل الغرب، و أصبح راسخا لدى العديد من النخبة، خصوصاً المثقفين منهم.[2]

و أهم ما جاء في وثيقة الأمن القومي الروسي للعام 2000 هو امتلاك رؤية واضحة للتهديدات الفعلية و المحتملة لأمن الدولة و مصالحها، إذ أنه حصر التهديدات في حلف الناتو و هذه النظرة الجديدة لها أسبابها الموضوعية و هي:[3]

[1] موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001) ص 136
[2] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2016) ص 47
[3] سعد حقي توفيق، **الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (عمان، دار زهران للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، 2008)، ص 31

1 –قيام الناتو بعمليات عسكرية خارج إطار القانون الدولي و بدون موافقات من مجلس الأمن ، و هو ما عتبرته روسيا تهديدا لها، لأن جميع هذه العمليات تمت في مناطق تعتبرها روسيا حيوية لها، مثل كوسوفو عام 1999، و العراق العام 2003.[1]

و نراها اليوم تجسد هذه النظرة من خلال تدخلها في سوريا فهي لا تريد لحلف الناتو الاستفراد بأقليم لها فيها مصالح جيواستراتيجية مثلما تركت المجال في ليبيا لتدخل حلف الناتو 2011 و الذي اعتبره الخبراء الروس خطأ فادح من جانب إدارة بوتين.

2– توسع الناتو نحو الاراضي الروسية و ذلك بضم أوكرانيا و جورجيا، مما يعني وقوف الحلف أمام بوابة روسيا و وصول مركزاته العسكرية إلى الحدود الروسية مباشرة، حيث يتم محاصرة روسيا حيث تكتمل عملية التطويق الشاملة لروسيا بعد أن نشر الحلف قواعده في الخليج و افغانستان و العراق و جمهوريات أسيا الوسطى، فضلاً عن قواعده الموجودة في دول شرق أوروبا، و عندئذ لا يكون لروسيا أي دور في مجال أوراسيا التي أشار اليها زبيغنيو بريجنسكي، و هذا ما ترفضه روسيا.[2]

3 – قيام حلف الناتو بنشر نظام الدرع الصاروخي في بعض دول أوروبا الشرقية التي انضمت إليه، مثل نشر رادارات متطورة جداً مضادة للصواريخ في جمهورية التشيك ، و بطاريات مضادة للصواريخ في جورجيا يعتبر تهديد مباشر و خطير لأمن روسيا القومي و إخلال بالتوازن الاستراتيجي حيث تفقد روسيا القدرة على التسديد بالضربة النووية الثانية، فمنظومة الدرع الصاروخي تتطلب أيضاً عسكرة الفضاء بعدد كبير من الأقمار الصناعية القادرة على إكتشاف الصواريخ الروسية سواء المنطلقة من الغواصات أو القواعد البرية المتحركة و تدميرها بدقة متناهية، فإن مفردات الدرع الصاروخي تريد اسقاط قدرة روسيا ليس في الهجوم النووي الاستباقي فقط و إنما في الرد النووي الانتقامي في حال تعرض روسيا لهجوم إستباقي.[3]

و من خلال كل هذه المعطيات الإقليمية و الدولية أخذ المذهب العسكري الروسي يضع خطوطاً حمراء على قضايا أمنه ضمن مجاله الجيوسياسي مثل أنضمام أوكرانيا و جورجيا إلى حلف الناتو، و

[1] Jean Géronimo, **Le retour du renard rouge : la politique de Vladimir Poutine s'inscrit elle dans la tration soviétique?** (EURASIA N° 4, France Avatar edition, 2009) P 18

[2] موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001) ص 135

[3] وسيم خليل قلعجية ، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ،2016) ص 45

الملف النووي الإيراني، و تغيير النظام السياسي في سوريا، فضلاً عن القضية المركزية و هي نشر الدرع الصاروخي في دول أوروبا.[1]

و قد شملت عملية التطوير صنوف القوات البرية و الجوية و البحرية و الصواريخ سواء كانت هجومية أم دفاعية، حيث أدخلت روسيا أجيالاً جديدة من الدبابات و المدرعات الصغيرة الحجم و السريعة و مزودة بأسلحة متقدمة تقنيا و القادرة على الوصول إلى مناطق الأزمات .

و من جهة أخرى أخذت روسيا منذ تولي بوتين الحكم للمرة الثانية القيام ببعض الأعمال العسكرية ليس فقط في مجال الاستخدام الفعلي للقوات كما حصل في الحرب الجورجية و إنما أيضاً المناورات العسكرية الهادفة إلى إثبات القدرة على الردع أو حتى إثبات إن للمذهب العسكري الروسي له مدى جيوسياسي أبعد بكثير من منطقة المتاخمة لحدود روسيا فالوجود المستمر لأسطولها الحربي في البحر المتوسط و قاعدته الرئيسة في ميناء طرطوس السوري يوحي لأعدائها على أن المذهب العسكري الروسي يمتلك بعداً جيوساسياً بحرياً إلى جانب الأبعاد البرية.[2]

و نظرة القيادة الروسية السياسية و العسكرية لطبيعة الحرب المقبلة التي يمكن أن تخوضها روسيا سواء من حيث نطاقها، محلية– أقليمية،أو طبيعتها تقليدية – نووية تبقى سرية، لكن تعدد مصادر التهديدات الفعلية و المحتملة للأمن القومي الروسي، جعل روسيا تعمل على التطوير المستمر للقدرات العسكرية الروسية خاصة البحرية، حيث بدأت تقوم بالمناورات العسكرية في السنوات الأخيرة خارج المناطق المحيطة باتخاذها لها، و بدأت تخطط لخوض حروب أبعد من نطاق الحروب المحلية و هذا لمواجهة الحلف الاطلسي و القوة الامريكية [3].

و التدخل العسكري الروسي في سوريا هو إحياء لمبادئها التوسعية.

كما أن القيادة السياسية و العسكرية الروسية تسعى ليس فقط لبناء الدولة القومية و إنما استعادة مكانتها الدولية السابقة، لذا فإن أحد العناصر المحفزة لهذه المكانة هو امتلاك مذهب عسكري له القدرة على التخطيط و الإعداد لحروب كبرى، فتاريخيا روسيا امتلكت إمكانيات لتخطط للحروب، و مكونات و

[1] سعد حقي توفيق، **الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (عمان، دار زهران للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، 2008)، ص 37.
2 اسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي: دراسة حالتي الساحل الافريقي و العالم العربي** (الجزائر: دار هومة للنشر، 2017) ص 224.
[3] Frédéric Lasserre, **Passsages et mers arctiques :géopolitique d'une région en mutation** (Quebec, presses de l'université du Québec, 2010) P 116.

عناصر قوة شاملة مكنتها من تحمل جميع الحروب التي خاضتها كالحرب العالمية الأولى و الثانية و تخرج منها و هي الأقوى.[1]

و ربما هذا هو ما قصده بوتين عندما قال أن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق خطأ استراتيجي و أن عليه مسؤولية تصحيح هذا الخطأ، أي إعادة بناء الدولة و استعادة مكانتها الدولية. حيث كان قد صادق في جوان 2001 على العقيدة العسكرية للأسطول البحري الحربي الروسي لروسيا الاتحادية للفترة الممتدة حتى سنة 2020، و هي تغيير شامل لبنية القوات الروسية المسلحة و قوامها.[2]

لكن عودة فلادمير بوتين مرة ثانية الى سدة الحكم جعل من القادة الروس يعملون على اعادة بناء عقيدة عسكرية جديدة وفق ما يشهدة العالم من تطورات و تهديدات تمس المصالح الروسية، خاصة بعد تدخل الناتو في ليبيا في 2011، هذا دفع بالرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في 26 ديسمبر 2014، الى المصادقة على الصيغة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية التي ترى في تحركات حلف شمال الأطلسيي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في الجوار الروسي من أهم الأخطار الخارجية[3].

إن الحروب التي ستخوضها روسيا لن تكون بالضرورة ايديولوجية بل من أجل المصالح الاقتصادية، فهي حروب على إمدادات الطاقة، و النزاع في سوريا اليوم يجسد هذه الفكر المادي البرغماتي الروسي الجديد.

[1] سعد حقي توفيق، **الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (عمان، دار زهران للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، 2008)، ص 40.
[2] وسيم خليل قلعجية ، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2016) ص 156
[3] جيمس كوين ليفن، ترجمة أحمد محمود مصطفى، **تطور العقيدة العسكرية الروسية وتأثيراتها فى القوى الغربية**، (مجلة السياسة الدولية، جانفي 2015، في: http://rawabetcenter.com/archives/3414 الاطلاع : (ماي 2017).

المبحث الثاني: تاريخ العلاقات الروسية السورية

يعتبر افتتاح القنصلية الروسية في دمشق أواخر القرن الثامن عشر نقطة انطلاق للعلاقات الرسمية بين روسيا و سوريا ، و بعد مرور مائة عام قامت روسيا بفتح قنصلية لها في ميناء اللاذقية، و هذا نظرا للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين حيث كانت سوريا انذاك تعتبر من اهم الاسواق التجارية خاضة في مجال الصناعات النسيجية و الزراعية.

و بعد اندلاع ثورة البلاشفا عام 1917 و إنهيار الحكم القيصري في روسيا و ظهور ما يعرف بالاتحاد السوفيتي، تبنى سياسة خارجية تقوم على العزلة الدفاعية، خاصة أن الاتحاد السوفياتي كان مشغول بتنفيذ خططه الداخلية للبناء، فهو كان يضم أقاليم جد شاسعة متعددة الأعراق و الثقافات، و في هذه المرحلة كانت كل البلاد العربية تخضع للاستعمار الغربي و لم تكن تتحكم في شؤونها الداخلية و الخارجية بل كانت تدار من طرف المستعمر وفق ما يخدم مصالحه، مما انعكس سلباً على العلاقات بين هذه الدول و الاتحاد السوفياتي.

و عمل الاتحاد السوفياتي على محاولة كسب الدول العربية الى جانبه، وذلك عندما قام بافشال المعاهدات السرية حول تقسيم الدول العربية التي أبرمت بين روسيا القيصرية و بقية الدول الغربية الأخرى خاصة بريطانيا و فرنسا، أو ما يعرف باتفافية سايكس بيكو التي وقعتها روسيا مع فرنسا 1916 م، أي قبل الثولاة البلشفية و إعلان قيام الاتحاد السوفياتي، الذي قام ضد الاستبداد، و الذي يدعو الى احترام حقوق الشعوب المستضعفة، كما وعد الشعوب العربية بمساعدتها في نضالها من أجل الاستقلال[1].

و فيما يتعلق بنشأة العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفيتي فإنها تأثرت في بدايتها سلباً بسبب موقف الإتحاد السوفيتي المؤيد لقرار عصبة الامم المتحدة، سنة 1936 لضم منطقة "لواء سكندرون"، لتركيا، و التي تقع في شمال الغربي من سوريا فهي تعد الميناء لمدينة حلب الداخلية، و كان هذا التأييد لغرض تأمين علاقات جيدة مع تركيا لضمان مرور السفن السوفيتية في البحر الأسود عبر المضايق التركية و هي المنفذ الوحيد للاتحاد السوفيتي الى البحر الأبيض المتوسط.[2]

لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية و التي شارك فيها الاتحاد السوفيتي الى جانب دول التحالف أدت الى تراجع القوى الدولية التقليدية –فرنسا و بريطانيا– و حصول بعض الدول العربية على استقلالها،

[1] مايسة محمد مدني، **التدخل الروسي في الأزمة السورية** (مجلة كلية الاقتصاد العلمية ،العدد الرابع، جانفي 2014) ص 203.
[2] المرجع نفسه، ص 204.

و منها سوريا في 1944 ، و كان الاتحاد السوفياتي من أوائل الدول التي اعترفت باستقلالها ، كما أعلن رفضه تفوق نفوذ أي دولة أوربية في سوريا، و كان هدف الاتحاد السوفيتي من ذلك الإعلان هو معارضة سياسة مناطق النفوذ ، كما أن سيطرة القوى الأوربية على سوريا سوف يشكل خطرًا على المصالح السوفيتية في المنطقة، و بعث وزير خارجية سوريا في عام 1944م برسالة الى وزير خارجية الاتحاد السوفيتي يقترح فيها إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

كما أن الاحتجاج الاتحاد السوفيتي ضد الحكومة الفرنسية بعد قصفها لدمشق و المدن الأخرى بالطائرات عام 1945م، انعكس هذا الموقف السوفيتي بشكل إيجابي على علاقات مع سوريا.[1]

و أقام الاتحاد السوفياتي العلاقات دبلوماسية مع سوريا عقب استقلالها رسميا عام 1946، و بصفته عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي أيد الاتحاد السوفيتي عام 1946، مطلب سورية بسحب القوات البريطانية و الفرنسية من أراضيها، و قدمت القيادة السوفييتية دعما سياسيا لسورية في المحافل الدولية، كما منحتها الدعم العسكري من خلال التكوين و التسليح، و هذا لوعي الاتحاد السوفياتي بأهمية موقع سوريا الجغرافي.

و في عام 1963 أقيم مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السوفييتي سابقا و الروسي حاليا في ميناء طرطوس السوري كأحد أشكال العلاقات الاستراتيجية بين البلدين و هذا التعاون يبين مدى حرص الاتحاد السوفياتي على تواجده في المياه الدافئة.[2]

و قد تعززت العلاقات بين البلدين بعد وصول الرئيس حافظ الأسد إلى رئاسة الجمهورية العربية السورية عام 1970، و لقد و قع في 8 نوفمبر عام 1980 معاهدة صداقة و تعاون بين البلدين، حيث قام الاتحاد السوفييتي بتشييد 63 مشروعا، من أهمها سلسلة المحطات الكهرمائية على نهر الفرات، المحطة الكهرمائية البعث و المنشأة المائية مع المحطة الكهرمائية ، و انشاء 1.5 ألف كيلومتر من السكك الحديد و3.7 آلاف كيلومتر من خطوط الكهرباء و بناء عدد من منشآت الري.[3]

[1] مايسة محمد مدني، **التدخل الروسي في الأزمة السورية** (مجلة كلية الاقتصاد العلمية ،العدد الرابع، جانفي 2014) ص 205.

2 **"دمشق و موسكو ، علاقات غيرت ملامح العالم"** على موقع : http://thawra.sy/_archive.asp?FileName=705404349201510012244442 ، تاريخ الاطلاع (28 مارس 2017).

[3] المرجع نفسه.

و بعد اكتشاف الاتحاد السوفييتي لحقول النفط في شمال شرقي سورية، قام بإنشاء خط أنابيب لنقل المشتقات النفطية بين حمص و حلب بطول 180 كم، و معمل الأسمدة الكيميائية، ما سمح بتوفير نسبة 22 % من الطاقة الكهربائية و نسبة 27 % من النفط و مساحة 70 ألف هكتار من الأراضي المروية.[1]

و في السبعينات القرن الماضي كان الحفاظ على العلاقات مع دمشق بالنسبة للاتحاد السوفياتي أمر لا نقاش فيه، ما يفسر الدعم الذي قدمته لحافظ الأسد في أصعب الظروف التي مر بها بين عامي 1982 و 1984 ما مكنه من الصمود في وجه الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا و اسرائيل داعمين لحكم لجميل في لبنان. [2]

ففي 1982 قامت اسرائيل باجتياح الاراضي السورية حيث تم اسقاط الطائرة سورية المدافعة، عندها تدخل الرئيس السوفياتي اندربوف و قدم الدعم العسكري لسوريا بارسال خبراء روس، كما قدم طائرات الهليكوبتر المقاتلة الهجومية و الدبابات ت – 72 السوفياتية، و أدى ذلك الى صمود الجيش السوري في مواجهة الهجومات الاشرائيلية و انتصاره في معركة بيادر العدس، و عين دارة، و بذلك وضع اندربوف خطوطا حمراء على اسرائيل و واشنطن، و استغل الرئيس الراحل حافظ الأسد الموقف السوفياتي للحفاظ على استمراره في الحكم و عدم زواله، حيث دفع هذا الدعم الى تراجع اسرائيل و عملائها في لبنان مما أدى الى انقاذ النظام السوري[3].

لكن في التسعينات من القرن الماضي تراجع التعاون الاقتصادي و العسكري، في عهدي الرئيسين غورباتشوف و بوريس يلتسين، بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي اقتصاديا و سياسيا، و ما كانت تعيشه روسيا داخليا من اضطرابات و نزاعات و التي أثرت على مكانتها الدولية. إلا أنه مع صعود فلادمير بوتين الى الحكم عاد هذا الاهتمام و التعاون بين الطرفين.

و تجسد هذا الاهتمام من خلال الزيارات الرسمية رفيعة المستوى بين البلدين، فلقد قام الرئيس السوري بشار الأسد بعدة زيارات إلى روسيا في كل من 2005، 2006 ثم 2008 و هذا لتطوير العلاقات السورية الروسية ، و تمتين العلاقات الثنائية في مختلف المجالات.

---

[1] **"دمشق و موسكو ، علاقات غيرت ملامح العالم"** على موقع : http://thawra.sy/_archive.asp?FileName=705404349201510012244442 ، تاريخ الاطلاع (28 مارس 2017).

[2] Jean- pierre Filui, **Le nouveau Moyen-Orient, les peuples à l'heure de la révolution syrienne** (Paris, Fayad, 2013) P 78.

[3] جمال وكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر الطبعة الثانية، 2012) ص 209.

حيث تم التوقيع على اتفاقيات في المجالات السياسية و الاقتصادية، و العسكرية و تعتبر وثيقة الإعلان المشترك حول مواصلة تعميق علاقات الصداقة و التعاون التي تم توقيعها خلال زيارة الرئيس الأسد عام 2005 أهم اتفاقية بين دمشق و موسكو خلال حكم الاسد الابن.

كما جاءت زيارة الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف في ماي 2010 إلى سورية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما خاصة في المجال الاقتصادي و الأمني.[1]

و تُشكِّل سورية أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا إذ تشكِّل التجارة الروسية–السورية ما نسبته 20% من إجمالي التجارة العربية–الروسية، كما أنها تشهد تنامياً إذ ارتفعت التجارة الروسية – السورية إلى 1.92 مليار دولار عام 2011 بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010. من ناحية أخرى تصل الاستثمارات الروسية في سورية إلى حوالي 20 مليار دولار.[2]

و يعتبر قطاع النفط من أهم القطاعات التي تسيطر عليه روسيا في سوريا، حيث كانت تقوم بعمليات التنقيب و تزويد سوريا بالمعدات و المهندسين لاستخراج النفط و لتكوين السوريين في هذا المجال، فلقد وقعت وزارة النفط و الثروة المعدنية السورية و شركة "سيوزنفتاغاز إيست ميد" الروسية عقد "عمريت البحري" للتنقيب عن البترول و تنميته و إنتاجه في المياه الإقليمية السورية، و يتضمن العقد إجراء عمليات المسح و التنقيب عن البترول في المنطقة الممتدة من جنوب شاطئ مدينة طرطوس الساحلية غرباً إلى محاذاة مدينة بانياس و بعمق عن الشاطئ يقدر ب 70 كيلومترا طولا وبمتوسط عرض 30 كيلومترا وبمساحة إجمالية نحو 2190 كيلومترا مربعا، كما أن الشركات الروسية في القطاع الطاقوي تُعد من أبرز الشركات العاملة في سورية مثل "شركة تاتنفت" و "شركة سويوز منتغاز" و بعض فروع شركة "غازبروم".[3]

و منذ بداية الأزمة في سوريا في 2011، عبر الحكومة الروسية عن دعمها للقيادة السورية، كما دعت كل من النظام السوري و المعارضة الى الجلوس على طاولة الحوار، و انتقدوا الغرب في كيفية التعامل مع الأزمة السورية .

1 **"دمشق و موسكو ، علاقات غيرت ملامح العالم"** على الموقع :
http://thawra.sy/_archive.asp?FileName=705404349201510012244 42 تاريخ الاطلاع 28 مارس 2017.

2 سيهام فتحي سليمان، **الازمة السورية في ظل تحولات التوازنات الاقليمية و الدولية: 2011- 2013**، أطروحة ماجستير منشورة (جامعة غزة: كلية الآداب و العلوم الانسانية، 2015)، ص 125.

3 **"دمشق و موسكو ، علاقات غيرت ملامح العالم"** المرجع السابق.

ففي مقابلة مع قناة روسيا اليوم قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: "أن روسيا لا تنوي تغيير موقفها من الأزمة في سورية" و تساءل :" لماذا يتعين على روسيا وحدها أن تعمد إلى إعادة تقييم موقفها؟ ربما يتعين على شركائنا في المفاوضات أن يعيدوا تقييم موقفهم"، مضيفا أنه يتوجب على الأطراف ضمان أمن جميع المشاركين في العملية السياسية، و هذا يعني استمرار دعم روسيا بقاء بشار الأسد في السلطة.[1]

فموسكو كانت الداعم الاكبر لنظام الأسد، و رأت ضرورة بقائه للحفاظ على وحدة سوريا و اعتبرت التعاون المقدم من موسكو لدمشق هو لمكافحة الإرهاب، اذ اعتبرت التدخل العسكري الروسي من خلال العملية العسكرية الجوية دعماً لمهام الجيش العربي السوري الوطنية في مكافحة التنظيمات الإرهابية[2].

و قمة «الروسية–السورية» التي عقدت في موسكو نهاية الشهر أكتوبر 2015، بين الرئيسين بشار الأسد و فلاديمير بوتين، أي بعد التدخل العسكري جاءت لتؤكد على التنسيق و التشاور بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، الذي يعرقل الحل السياسي.

لكن هذا الدعم الروسي لنظام الأسد و العمل على استمراره ليس حبا فيه بل لروسيا مصالح استراتيجية مع سورية حيث يعتبر ميناء طرطوس آخر قاعدة عسكرية روسية خارج الاتحاد السوفييتي السابق و الميناء الوحيد للسفن البحرية الروسية على البحر الأبيض المتوسط. و منذ بداية الأزمة في سورية، أرسلت روسيا حاملة الطائرات "الاميرال كوزنتسوف" بالاضافة الى المدمرة المضادة للغواصات "الأميرال تشابانينكو" و ثلاث سفن من ميناء سيفيرومورسك في بحر الى ميناء طرطوس، كما تم ارسال المدمرة سمتليفي من ميناء سيفاستوبول في البحر الأسود الى ميناء طرطوس، و هذا لحماية تواجده في المنطقة من أي تهديد للحلف الاطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكا.[3]

[1] **دمشق و موسكو ، علاقات غيرت ملامح العالم"** على الموقع :
http://thawra.sy/_archive.asp?FileName=705404349201510012244 42 تاريخ الاطلاع 28 مارس 2017.
[2] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين،** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2016) ص 331.
[3] المصدر نفسه، ص 342

فموقع سورية و تأثيرها على النظام العالمي يتلاقيان مع الفكرة الروسية القديمة و التي ترمي الى بناء نظام عالمي متعدد الأطراف، و أن دعم الصين لخيارات موسكو في سورية و الاعتراض على قرارات مجلس الأمن المتعلقة بسوريا من خلال استخدام حق النقض "الفيتو" شجع روسيا على ارسال رسالة الى الولايات المتحدة مفادها أنه لا يجوز اتخاذ قرارات أحادية في القضايا ذات الأهمية العالمية بعد اليوم. كما أنه لا يجب تكرار السيناريو الليبي في سورية، فخسارة سورية تعني خسارة حليف استراتيجي و خسارة مشاريع اقتصادية و عقود موقعة مع سورية في مجالات التنقيب عن النفط و الغاز.[1]

[1] Clément Therme**, La puissance russe en Moyen-Orient :retour ou déclin inéluctable** (Etude de l'IRCEM, Paris, 2014) page 30.

المبحث الثالث: موقف روسيا من الصراع في سوريا

تبنّت روسيا موقفاً من الأزمة السورية منذ انطلاقها في 2011 و تطوراتها، يتسم بالابتعاد عن المسار العام لأغلب التوجهات الإقليمية و الدولية، فمع اندلاع التظاهرات ضد نظام الأسد، اتخذت موسكو في البداية موقفا وسطا بين النظام السوري و المعارضة من منطلق من حق الشعب السوري في التغيير، و حذر الرئيس الروسي آنذاك "ديمتري مدفيديف" القيادة السورية، و دعا الأسد للحوار مع المعارضة و طالبه بالقيام بالإصلاحات الأساسية، لكن مع تصاعد الأحداث و لجوء كل من النظام و المعارضة إلى استعمال القوة، حمّلت موسكو السلطة و المعارضة معاً المسؤولية انجراف البلاد الى العنف، و دعت كلا الطرفين الى التفاوض، رافضةً أي تدخل عسكري خارجي للتغير تفادياً للوقوع في السيناريو العراقي و الليبي.

و تتخذ روسيا تجاه سورية موقفاً استراتيجياً يتسم بالثبات، و يراعي المصالح الروسية بعدما تخلّت السياسة الخارجية الروسية الجديدة عن شعاراتها الأيديولوجية القديمة، فروسيا اليوم تفضل تحقيق مصالحها على الاعتبارات الاديولوجية، و تتجه اتجاه براغماتي، يكفل لها مكانة على الساحة الدولية، و ظهر هذا في مسألة الدعم على كافة الأصعدة لنظام دمشق و الخوف من انهياره.

فعملت روسيا على توفير الدعم السياسي للنظام السوري في مجلس الأمن للاستمرار في استراتيجيته االأمنية و العسكرية في مواجهة الأزمة من خلال استخدام حق النقض" الفيتو"، ضد أي مشروع قرار يجرم نظام بشار الأسد ما أعتبره الغرب دعم دبلوماسي للنظام الى جانب الدعم العسكري، في الوقت الذي كانت الدول العربية من خلال الجامعة العربية تدعو الى تنحي الأسد حيث اجتمعت في 6 سبتمبر 2011 للدعوة للخروج من الأزمة من خلال فرض مخطط للضغط على نظام الأسد، و كان هذا بمثابة تهديد من تدخل عربي في سوريا.[1]

فمجلس الأمن لم يتحرك إلا بعد 6 أشهر في 3 أوت 2011 حيث أدان الاعتداءات ضد المدنيين و اعتبرها اعتداد على حقوق الإنسان، و هنا كان يريد فتح الطريق للناتو في سيناريو مشابه للتدخل في العراق و ليبيا لكن روسيا و الصين قطعتا الطريق بفيتو مزدوج.[2]

[1] Jean- pierre Filui, **Le nouveau Moyen-Orient, les peuples à l'heure de la révolution syrienne** (Paris, Fayad, 2013) P 136 .

[2] Jean-pierre Burdy/ E. Parlar Dal, **Syrie, la régionalisation et les enjeux internationaux d'une guerre imposée**, (Eurorient, N° 41, 2013, l'Harmattan, Paris) , P17.

و رئيس الوزراء Vladimir Poutine" الذي أصبح رئيس الفدرالية الروسية في 2012 يعالج الازمة السورية مثلما عالج رئيس الوزراء الروسي" Youri Andropov " أزمة حماه 1982، عندما قدم هذا الاخير كل الدعم للاسد الاب لقمع معارضيه و الذين طالبوا برحيله، فبوتين اعتبر أن الدول الغربية و دول الخليج تسعى الى التحكم في الثورات في الدول العربية وفق ما يخدمها على حساب شعوب المنطقة. و هذا نفس التوجه الذي يصرح به النظام، أي أن المعارضة تخدم اجندات غربية و خليجية تهدف الى زعزعة أمن و استقرار سوريا، هذا أدى بالمعارضة الى الخروج ضد الدعم الروسي للأسد في 13 سبتمبر 2011 في يوم الغضب حيث تم احراق العلم الروسي من طرف المتضاهرين و دعوا الى عدم تدخل روسيا في الشؤون الداخلية السورية.[1]

و نجحت روسيا في حماية النظام السوري من اتخاذ قرار دولي بتنظيم حملة عسكرية من أجل حماية المدنيين باستعمالها المتكرر لحق النقض في مجلس الأمن، بل و عارضت أيضًا إتخاذ قرار دولي بفرض عقوبات إقتصادية ضد النظام. و كانت فرنسا و بريطانيا و ألمانيا و البرتغال قد تقدّمت في 5 ديسمبر 2011 بمشروع قرار لمعاقبة النظام السوري، غير أنه سقط بفعل الفيتو الروسي و الصيني.[2]

ففي مدة خمس سنوات من الصراع في سوريا استخدمت روسيا بجانب الصين الفيتو ضد أي قرار أممي يتيح التدخل أو لإدانة الانتهاكات في سوريا. و كانت أول مرة استخدمت فيها روسيا حق النقض في 4 أكتوبر 2011، بينما كان الفيتو الثاني في 4 فيفري 2012، عندما جرى تعطيل مشروع حمّل الرئيس السوري مسؤولية إراقة الدماء في البلاد، أما الفيتو الثالث فكان في 19 جويلية 2012، حيث منع صدور قرار آخر في مجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات على دمشق.
ليستعمل مره أخرى من طرف موسكو في ماي 2014، لمنع مشروع قرار أممي يقضي بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم حرب، أما الفيتو الخامس فكان لمنع مشروع يتعلق بوقف إطلاق النار في حلب[3].

[1] المصدر نفسه ص 151
[2] نزار عبد القادر، **روسيا و الأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية و تعقيدات مع الغرب** (مجلة الجيش، العدد 84، أفريل 2013) في: https://www.lebarmy.gov.lb/ar (18 مارس 2017).

[3] **في الأزمة السورية.. الفيتو الروسي "أكثر من عادي"، في:**
http://www.skynewsarabia.com/web/article (22 مارس 2017).

و أهم الأسباب التي أوردتها الخارجية الروسية في تبريرها لاستعمال حق النقض ضد مشاريع القرارات الخاصة بسوريا في مجلس الأمن، هو التفسيرات الخاطئة التي اعتمدتها الدول الغربية فيما يخص ليبيا، من أجل تبرير تدخلها العسكري المباشر للقضاء على نظام القذافي.

كما بررته روسيا بمبدأ الحفاظ على مفهوم الدولة و حقها و سيادتها، و الذي لا يجيز بالمطلق للدول الأخرى التدخّل في الشؤون الداخلية لدولةٍ ما، و هذا ما ينص عليه الميثاق الأمم المتحدة، كما أن موسكو أدركت مدى التراجع الحاصل على مستوى الشرعية الدولية في احترام حق سيادة الدول، و أن روسيا و الدول التي كانت عضواً في الاتحاد السوفياتي باتت معرضة لتدخلات خارجية في أمورها الداخلية مثلما حدث في الكوسوفو.[1]

كما كان الدعم العسكري لنظام السوري واضح من خلال قيام روسيا بعرض لقوتها البحرية أثناء زيارة بعض البوارج البحرية من بحر الشمال و البحر الأسود بما فيها حاملة الطائرات "الأميرال كوزناتسوف" لمرفأ "طرطوس"، أو عند تنفيذ مناورة بحرية شاركت فيها ثماني بوارج روسية قبالة الشواطئ السورية في جانفي 2012 ، فيما رأى الآخرون أن هذه المناورات هي خطوة طبيعية من أجل طمأنة المواطنين الروس الموجودين في سوريا.

[1] نفس المصدر السابق.

حاملة الطائرات الروسية الثقيلة "الأميرال كوزنيتسوف"

السفينة الفريدة في فئتها ضمن الأسطول البحري الحربي الروسي

صانع السفينة: مصنع "تشيرنومورسكي" لبناء السفن
ميناء التسجيل: مورمانسك - 35
دخلت السفينة الخدمة في 20 يناير/كانون الثاني عام 1991

السفينة مخصصة لتدمير أهداف كبيرة فوق سطح الماء، والدفاع عن التشكيلات البحرية من هجوم العدو المفترض

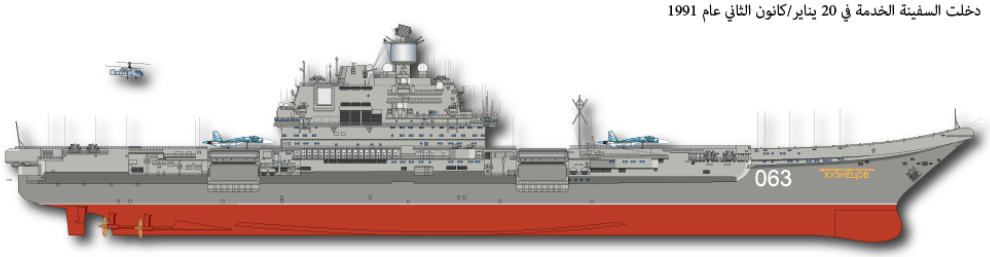

المعدات القتالية والتسليح

المجموعة الجوية:	العدد
مقاتلات "سو - 33" و"ميغ - 29 ك" أو مقاتلات "سو - 25" الهجومية	26–28
مروحيات "كا - 34"	4
مروحيات "كا - 27" و"كا - 29"	18
الأسلحة الضاربة:	
صواريخ نظام الدفاع الجوي الصاروخي "غرانيت - أن كا" بي – 700	12
نظام الدفاع الجوي الصاروخي "كينجال"	8×24
صواريخ موجهة "9 م 330 - 2"	192
أنظمة الدفاع الجوي الصاروخية والمدفعية:	
نظام الدفاع الجوي الصاروخي - المدفعي "كورتيك"	8
صواريخ موجهة "9 م 311 - 1"	256
المدفعية:	
نظام الدفاع الجوي المدفعي "آك - 630 م"	6
قذائف من عيار 30 ملم	48000
أنظمة مضادة للسفن والطوربيدات:	
أر بي أو - 12000 (60 قنبلة)	2×10
محطة الرادار للتحكم في إطلاق النار:	
"كورال – بي إن"	2
رادار للتحكم في نظام الدفاع الجوي الصاروخي "كينجال"	4

المواصفات التقنية

الإزاحة المائية:	
العادية	43000 طن
الكاملة	55000 طن
القصوى	61390 طنا
القياسات الأساسية:	
الطول الأقصى	306,45 (270) متر
العرض الأقصى	71,96 (33,41) متر
الغاطس (العمق المحمول)	10,4 متر
سرعة الحركة:	
القصوى	29 عقدة
الاقتصادية	14 عقدة
مدى الإبحار:	
بسرعة 14 عقدة	8 417 ميلا
بسرعة 18 عقدة	7 680 ميلا
بسرعة 29 عقدة	3 850 ميلا
طول مدة بقاء السفينة في البحر	45 يوما
الطاقم:	
الضباط	196 شخصا
ضابط صف	210 أشخاص
البحارة	1127 شخصا
الجناح الجوي	626 شخصا

رحلة مجموعة الأسطول البحري الشمالي الروسي وعلى رأسها حاملة الطائرات إلى البحر المتوسط

تتكون المجموعة من حاملة الطائرات الثقيلة "الأميرال كوزنيتسوف"، والطراد النووي الثقيل "بطرس الأكبر"، والسفينتين المضادتين للغواصات "سيفيرومورسك" و "نائب الأميرال كولاكوف"، وسفن الإسناد والتموين

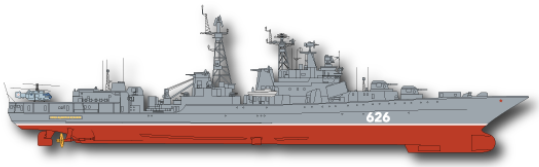

السفينة المضادة للغواصات "نائب الأميرال كولاكوف"

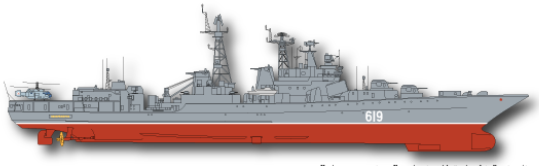

السفينة المضادة للغواصات "سيفيرومورسك"

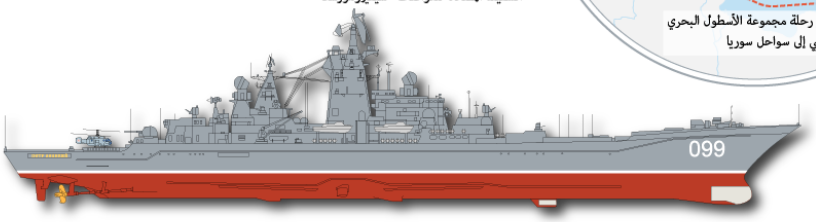

الطراد النووي الثقيل "بطرس الأكبر"

للمزيد: ناقلتا بترول للمحيط بهدف تزويد الطيران الروسي في أجواء سوريا

المصدر: ria.ru, militaryarms.ru

المصدر: https://arabic.sputniknews.com/infographics/2016112210209117

و زادت مبادرات الدعم الروسي للنظام السوري من خلال الترحيب بالمبادرات الإصلاحية التي أعلن عنها الرئيس السوري، بما فيها عملية الاستفتاء التي نظّمها لإقرار دستور جديد في 26 فيفري 2012.[1]

و روسيا لم تكن متيقنة في البداية من صمود نظام بشار الاسد رغم دعمها له، و كانت متخوفة على سلامة رعاياها على الأراضي السورية، فقررت القيادة الروسية نقل الرعايا الروس المقيمين في دمشق في حالة تدهور الوضع و سقوط نظام الأسد. و تم ذلك من مطار دمشق و مطار بيروت، و أعتبرت هذه العملية في البداية وفق تحليل بعض المصادر الغربية، أنها مؤشر على وجود تحضيرات تقوم بها موسكو لمواجهة إحتمالات سقوط نظام بشار الأسد و خوف من عمليات انتقامية ضد الرعايا الروس بسبب موقف موسكو الداعم لنظام دمشق.[2]

و على رغم الانفلات الأمني الكبير الذي شهدته أكبر المدن السورية و المواجهة الدامية بين قوى النظام و المعارضة، حيث وصلت المواجهات العسكرية إلى بعض أحياء دمشق و ريفها، أصرت القيادة الروسية على الظهور بأنها ما زالت تمسك بمفاتيح الحل للأزمة السورية، على الرغم من الفشل في المباحثات التي أجراها وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف مع الموفد الدولي "الأخضر الابراهيمي" في موسكو في نهاية ديسمبر 2012، حيث كان هناك خلافًا واسعًا بين المقاربة التي تعتمدها موسكو من أجل حل الأزمة السورية و تلك التي يعتمدها المجتمع الدولي، فموسكو لا تريد أن يكون لمجلس الأمن الدولي أي دور في إيجاد حل سياسي يقوم على إقامة حكم انتقالي بديل للأسد، كما أنها لا تعتبر أن الأسباب التي تحرك المجتمع الدولي مصدرها الدواعي الإنسانية لحماية الشعب السوري من المجازر، بل هي دوافع تتعلق بمصالحها في المنطقة، ذات البعد جيوبوليتي، فواشنطن تريد ازاحة الاسد المتحالف مع إيران، و التي تهدد المصالح الأميركية في هذه المنطقة الاستراتيجية، فالولايات المتحدة و الغرب لها مصالح حيوية في المنطقة منذ عقود، و تأتي هذه القناعة لدى موسكو بوجود نوايا غربية للتخلص من نظام بشار الأسد بالتصريح الذي صدر عن الرئيس باراك أوباما في 18 أوت 2011 و يقول فيه: "حان

[1] Jean-Pierre Filui, Le nouveay moyen-orient ; les peuples à lheure de la révolution syrienne,(Paris, Fayad, 2013) P 211.

2 نزار عبد القادر، **روسيا و الأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية و تعقيدات مع الغرب** (مجلة الجيش، العدد 84، أفريل 2013) في: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content (18 مارس 2017).

الوقت للرئيس الأسد للتنحي عن السلطة". و لقد بدّد هذا التصريح أي أمل بإيجاد أرضية مشتركة للتعاون بين واشنطن و موسكو داخل مجلس الأمن.[1]

و لكن رغم الدعم السياسي من طرف روسيا لنظام السوري، كانت روسيا من جهة أخرى تحاول كسب المعارضة في حالة إنهيار الأسد، أي اللعب على الوترين، حيث دعت الى الحوار السياسي من خلال فتح قنوات اتصال بين النظام و المعارضة، فقامت بإجراء حوارات و التباحث مع بعض قيادات المعارضة في بدايته، كرئيس الائتلاف السابق المعارض "أحمد معاذ الخطيب" في موسكو للتباحث معه لإيجاد مخرج من الحرب الدائرة في سوريا.[2]

كما كانت روسيا المنسق المهم خلال المفاوضات المختلفة ابتداءا من جنيف واحد المنعقدة في 30 جويلية 2012، حيث اتفقت مجموعة العمل حول سوريا التي تضم روسيا، الصين، الولايات المتحدة، فرنسا و المملكة المتحدة و تركيا و جامعة الدول العربية و الاتحاد الاوروبي على مبادئ مرحلة انتقالية، لكن الأطراف المعنية بالنزاع اختلفوا على تفسير هذه المبادىء، فموسكو و بكين رأوا أن مصير الأسد يعود الى السوريين لتقرير مصير رئيسهم.

أما جنيف 2 المنعقدة في 31 جانفي 2014 بين المعارضة و النظام، فانتهت بدون نتيجة بسبب ضغوط من الولايات المتحدة الداعمة للمعارضة و من روسيا الداعمة للنظام، و تلتها جولة ثانية انتهت في 15 فيفري، لكن دون نتيجة حيث أعلن وسيط الأمم المتحدة "الاخضر الابراهيمي" الذي خلف الامين العام الاسبق للامم المتحدة كوفي عنان آنذاك وصول النقاش الى طريق مسدود.[3]

و لقد استقال الابراهيمي بدوره بعد أكثر من 20 شهرا من الجهود في 13 ماي 2014، ليخلفه الايطالي–السويدي "ستافان دي ميستورا" في جويلية من نفس السنة، الذي كان يحاول لعب دور الوسيط لنقل وجهة نظر الأطراف الدولية و الإقليمية للنظام في دمشق، مع تزامن تصاعد حدة العنف و التهجير للمواطنيين العزل.

---

[1] نزار عبد القادر، **روسيا و الأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية و تعقيدات مع الغرب** (مجلة الجيش، العدد 84، أفريل 2013) في: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content 18 مارس 2017.

[2] سهام فتحي سليمان، **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011- 2013**، أطروحة ماجستير(جامعة غزة: كلية الآداب و العلوم الانسانية، 2015) ص 127

[3] علي محمد علي، **الحل السياسي في سورية:مبرراته، مقوماته، و احتمالات نجاحه**، (مركز سوريا للبحوث و الدراسات)، في: http://www.syriasc.net % (25 مارس 2017).

أما محادثات فيينا و التي كانت في 30 أكتوبر 2015، بعد مرور شهر على بدء الحملة الجوية الروسية في سوريا الداعمة للنظام، اجتمعت 17 دولة في "فيينا" عاصمة النمسا، بينها روسيا و الولايات المتحدة و فرنسا و للمرة الاولى ايران، ليجاد الحل السياسي في سوريا وسط غياب ممثلين عن المعارضة و النظام، و اتفق المجتمعون على السعي لانتقال سياسي، فيما اختلفوا على مستقبل بشار الأسد بين داعي لاستمراره في الحكم و مطالب برحيله[1].

أما على الصعيد العسكري فاستمرت روسيا في توريد الأسلحة و الذخائر للنظام السوري، وذلك وفق عقود مبرمة مع دمشق قبل 2011 . و هي ملزمة بتسليمها للنظام، رغم معارضة الدول الغربية و اسرائيل. و محاولة الضغط على موسكو بعدم تسليم السلاح لنظام الأسد.

لكن الإصرار الروسي على دعم الرئيس الأسد بمبيعات السلاح الروسي للجيش العربي السوري، هو جزء من الاعتبارات و المصالح ذات البعد الدولي و الإقليمي، رغم إدراك القيادة الروسية النتائج المضادة عن هذا الموقف على المستويين العربي و الدولي، و الذي قد يؤدي بها الى العزلة السياسية في حال سقوط الأسد.[2]

كما أن الموقف الروسي الداعم للنظام السوري مرتبط بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط، فروسيا تبقى الفاعل الاساسي في الشرق الاوسط خاصة وجود العلاقات الجيدة التي تربطها بإيران، و هي الأقرب للنظام السوري، فالعلاقات الروسية–الإيرانية كانت دائماً متينة و تعرف تعاون استراتيجي في المجال النووي و العسكري. و بوتين هو الذي جمد العقوبات المفروضة على نظام الاسد فيما يخص استعمال الاسلحة الكيماوية سنة 2013. أين اتهم الاسد باستعمالها ضد شعبه.[3]

فالتقارب بين بوتين و القيادات الإيرانية بسبب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد كلاهيما، فهذه الاخيرة تصر على ابعادهما من منطقة الخليج و إسقاط الأنظمة العربية المتحالفة معهما، كما أن هناك أيضا المخاوف الروسية–الإيرانية من انتشار إرهاب، خاصة مع الانفلات الامني في العراق و سوريا، و كذلك بعد انسحاب قوات حلف الأطلسي من افغانستان.

[1] علي محمد علي**"الحل السياسي في سورية:مبرراته، مقوماته، و احتمالات نجاحه**، في: http://www.syriasc.net (27 مارس 2017).

[2] نفس المرجع.

[3] Thierry de Montbrial**, Perspective: Menaces à l'est et au sud**, (Ramses 2016, IFRI, Paris, DUNOD 2016) P 25.

و تعتبر القيادة الروسية مواقفها تجاه سوريا انه يتسم بالواقعية السياسية و المدعومة برؤية مستقبلية حول الإرهاب و مخاطره و سرعة انتشاره بعد سقوط الأنظمة التي تمثل الاستقرار السياسي و الأمني الإقليمي القائم منذ عقود، و تدعم موسكو وجهة نظرها و قرارها لحماية النظام السوري من السقوط تحت ضغط التدخل العسكري و الاقتصادي الغربي بسبب انتشار الجماعات الإرهابية إلى سوريا.

و يعتبر التدخل العسكري الروسي في سوريا يوم 30 سبتمبر 2015 هو الموقف الصريح لدعم روسيا لنظام الأسد، و برر الرئيس الروسي فلادمير بوتين أن هذا التدخل جاء بناء على طلب الرئيس السوري لمحاربة الارهاب ، لكن من المؤكد أن الرئيس الروسي لم يرسل جنوده الى سوريا لإظهار تضامنه فقط مع بشار الأسد، ففي 28 نوفمبر 2015 في خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة أعلن الرئيس فلادمير بوتين و هو يهاجم الاعتداءات السافرة التي قام بها الغرب بالمنطقة العربية، بوضوح أنه ماض في خوض المواجهة مع الارهاب لا في سوريا وحدها ، و إنما مع العراق أيضاً، داعيا الدول الاخرى الى الانضمام اليه في هذه الحرب.[1]

[1] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2016) ص 329.

خلاصة

تأثر الشعب السوري بما جرى حوله من ثورات في كل من تونس و مصر، فطالب بحقوقه و طالب بالتغيير، إلا ان حركة التغيير لم تسر وفق إرادة الشعب، و الصدامات التي حدث بين القوات النظام و المعارضة جرفت بالبلاد السورية الى حرب لم تهدأ الى يومنا هذا، حرب حركتها مصالح الدول الكبرى على حساب الشعب السوري، و من بين هذه الدول روسيا التي لا تريد ان تتنازل عن دعمها للنظام السوري و لو في المرحلة الحالية الى غاية وجود البديل، فمصالحها الحيوية في المنطقة تبرر هذا الدعم، التي قطعت أي أمل لإيجاد حل سياسي يخرج سوريا من هذه الحرب.

الفصل الثاني:

دوافع التدخل العسكري الروسي في الصراع بسوريا

مقدمة:

ان ما يحرك الدول في علاقاتها الدولية مصالحها القومية العليا و أمنها الوطني فالمصالح الاقتصادية و العسكرية و الثقافية و حماية أمنها القومي هي الدوافع الأساسية في رسم السياسات الخارجية للدول، و تعتبر سوريا بقيادتها السياسية أقرب حلفاء روسيا في الشرق الأوسط حيث ترتبط بينهما علاقات إستراتيجية، و قد سعى الرئيس الروسي فلادمير بوتين إلى استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى ضد سياسات الولايات المتحدة من أجل وضع روسيا كثقل موازن للغرب في الشرق الأوسط من خلال التدخل في سوريا، فهي تُعتبر ذات أهمية رئيسية في حسابات القيادة الروسية. و ذلك بالموقع الذي تتمتع به سوريا بالإطلالة على البحر الأبيض المتوسط ، و جوارها للأهم البلدان التي لها تأثيرات إقليمية كتركيا، لبنان، تركيا، الأردن و العراق و إسرائيل. فسوريا هي نقطة ارتكاز القارة الأوراسية التي تسعى روسيا السيطرة عليها، ما يجعلها ذات أهمية كبرى من أن يُسمح بخسارتها.

المبحث الأول: الدوافع الاقتصادية

تمثل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا في منطقة الشرق الأوسط خاصة في مجالي الطاقة و السلاح، فهناك عدد كبير من شركات الطاقة الروسية تعمل في سوريا مثل شركة" غاز بروم"، إضافة إلى أن سوريا تعتبر سوق سلاح هام لروسيا و من ثم فهي لا تريد أن تخسرها، إذ تشكل التجارة الروسية السورية نسبة % 20 من إجمالي التجارة العربية الروسية، حيث ارتفع حجم المبادلات الروسية – السورية، فلقد ارتفعت صادرات روسيا إلى سوريا من 95 مليون دولار عام 2000 إلى 138 مليون دولار عام 2002 ، في حين ارتفعت صادرات سوريا إلى روسيا من 11 مليون دولار عام 2000 إلى 16 مليون دولار عام 2002 ، كما تم عام 2005 توقيع اتفاق روسي – سوري للتعاون الصناعي و التكنولوجي، و توقيع العديد من الاتفاقيات خلال الزيارة التي قام بها الرئيس بشار الأسد إلى موسكو عام 2005، و هو ما أسهم في تزايد حجم المبادلات التجارية بين الطرفين بنسبة 1.92 مليار دولار عام 2011 أي بزيادة % 58 عما كانت علية عام 2010 ، كما شكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي7% عام2010.[1]

فرغم تراجع و انحسار روسيا خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلا أنها بدأت بتفعيل دورها من جديد من خلال تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة و حلفائها التقليديين غير الموالين للسياسة الأمريكية، حيث إن هدف كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين و من ثم ديميتري ميد فيديف إلى تعزيز قوة روسيا في توازنات القوى الدولية و الاقليمية، و استعاد مكانتها كفاعل أساسي في شؤون الشرق الأوسط، و قد مثلث سوريا بالنسبة لروسيا ضمانا مهما في استراتيجية روسيا تجاه الشرق الأوسط، في ظل التحولات التي تعرفها المنطقة.[2]

و من بين الدوافع الاقتصادية التي تسعى روسيا الى الحفاظ عليها نجد:

[1] سيهام فتحي سليمان، **الازمة السورية في ظل تحولات التوازنات الاقليمية و الدولية: 2011- 2013**، أطروحة ماجستير منشورة (جامعة غزة: كلية الآداب و العلوم الانسانية، 2015)، ص 125

[2] نفس المرجع ص 126.

1: حماية مصادر الطاقة

لقد أصبح النفط يؤثر في الشؤون الدولية بوصفه أحد مصادر الطاقة الأساسية في العالم، فرغم أن بعض الدراسات أشارت الى قرب إنتهاء عصر النفط باعتباره مادة قابلة للنضوب و بسبب تناقص المخزون النفطي العالمي و محدودية احتياطياته، إلا أن الاكتشافات التي حددت على الجانب الشرقي للبحر الابيض المتوسط يفند هذا الدراسات ، فالدول المتقدمة تعمل على إيجاد بدائل جديدة عنه للتحرر من التبيعية للدول المنتجة، أو ايجاد بدائل صديقة للبيئة، إلا أن في ظل عدم وجود البديل، يبقى الإعتماد عليه بشكل كبير مما يبين بأنه لا يزال يمثل عنصر الطاقة الأول في العالم، و يشهد العالم تصاعد وتيرة التنافس عليه بين الدول الكبرى المستهلكة ليس فقط للسيطرة على مناطق الإنتاج كما كان يجري في السابق، و إنما من اجل السيكرة على ممرات خطوط الانابيب أيضاً، التي أصبحت ورقة ضغط تستعملها الدول لتحقيق غاياتها، مما يبين أن النفط مزال يلعب دور المؤثر في العلاقات الدولية لاسيما في المستقبل القريب.[1]

و تعرف المناطق الغنية بالنفط تنافساً شديداً بين الدول الكبرى من أجل السيطرة عليها، و ذلك ليش فقط فقط من أجل الحصول على إمدادات النفط الحيوية لتطور اقتصادها، و إنما من أجل مكاسب استراتيجية و سياسية أيضاً، و الحرب الطاحنة في سوريا دليل على هذا التنافس، فسوريا تتوفر على احتياطات لا يستهان بها و هي التي تمول ميزانية الدولة، و أهم حقول البترول و الغاز تتواجد في شرق البلاد على الحدود العراقية، و في الوسط في حمص، حيث يقدر الاحتياط ب، 220 مليار متر مكعب، بالاضافة الى الاحتياطات الكبيرة على الساحل السوري.[2]

فبعد انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي فقدت موسكو كل ما لديها من نفوذ سابق في المنطقة، و تلاشى الضغط الذي كان يمارسه في المنطقة انطلاقا من العراق الذي كان في ذلك الوقت المنبع الأساسي لنفوذه في المنطقة، تاركا المجال للولايات المتحدة الامريكية، و كانت حرب الخليج في العام 1991 أول حرب في التاريخ الحديث تخاض من أجل النفط حيث أشار الرئيس الامريكي الأسبق

[1] سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان امن النفط،** (مجلة العلوم السياسية، العدد 43) ص 3 في:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25560
الاطلاع (28 أفريل 2017).

[2] Christian Chesnot/ Gorges Malbrunit, Les chemins de Damas ; le dossier noir de la relation franco-syrienne , (Paris, Edition Robert Laffont, 2014) P 119

بوش الأب إلى الترابط بين الحصول على النفط و الأمن الاقتصادي للولايات المتحدة، و تذكر هذه الحرب بأنه طالما بقيت موارد الطاقة أساسية لنمو الاقتصاد و طالما هناك حكومات كبرى تريد ضمان الوصول الى امدادات موارد الطاقة فان الالتزام باستخدام القوة لمنع أية حكومة منفردة من السيطرة على السوق سيبقى قائماً.[1]

فالنفط أصبح عاملاً حاسماً في تحقيق الأمن القومي للدول الكبرى، مما يشير الى استمرار التنافس عليه فيما بينها، ل

تعزيز تواجدها في مناطق الانتاج الرئيسة في العالم، و أهمها منطقة الشرق الاوسط.

و استغلالا للظروف الاقتصادية العالمية للأسواق الطاقوية، تسعى الفدرالية الروسية تطوير دبلوماسيتها من الناحية الإقتصادية، فهي أول منتج للغاز و الثاني للنفط بعد السعودية، و هي مورد ضروري للاتحاد الاوروبي، هذا الأخير الذي يسعى للخروج من التبعية الروسية، فروسيا تسعى الى رفع سعر البترول، و ذلك لإنعاش الميزانية، و تحاول ربط كل من الدول المنتجة و المستهلكة و البلدان التي تستخدم أراضيها لعبور الطاقة، فهي تراقب الغاز جيدا، لأنه أداتها التي تحرك بها العلاقات مع أوروبا.[2]

و تعتمد على جيو–اقتصاد و هو أن الدولة تحمي مصالحها الاقتصادية القومية و ذلك بدعم الشركات النفطية، و حماية امدادات تصدير المحروقات من خلال تأمين البنى التحتية و وسائل نقل الطاقة.

و تصدر روسيا 60 % من انتاجها النفطي و 88 % من انتاج الغاز، و استقرار روسيا مرتبط بعائدات الطاقة. فتأمل من خلال هذه السياسة الطاقوية أن تسترجع مكانتها كدولة عظمى.[3]

توضّح الهدف الروسي فيما يخص ملف الطاقة و ربطه بالتدخل في سوريا فيما يلي:

أولًا:

[1] المرجع نفسه، ص 5.

[2] Marina Glamot chark, **la Diplomatie Energétique Russe ; un exercice de puissance géopolitique,** (La nouvelle Revue Géopolitique, N° 125, Avril-mai-juin 2014), P 39

[3] المرجع نفسه ص 40.

الحفاظ على الزبون الأوروبي: تمثل صادرات الغاز الطبيعي المسال أحد أبرز الروافد الرئيسية للاقتصاد الروسي، و تُعَد أوروبا الزبون الأقدم و الأكثر احتياجًا للغاز الروسي، إذ تستورد قرابة 65% من احتياجاتها من الغاز من روسيا فقط، و هو ما يجعل روسيا تولي مسألة "الحفاظ على احتياج الزبون الأوروبي لها" اهتمامًا دائمًا، و تصدّر روسيا غازها إلى أوروبا عبر خط أنابيبNourth Strea " و "السيل الشمالي" (روسيا – أوكرانيا – وصولًا إلى ألمانيا)، و بعد أن عملت على إنشاء خط أنابيب السيل الجنوبي" south stream (روسيا – البحر الأسود – بلغاريا – المجر – النمسا) قامت بإلغائه في ديسمبر 2014، و إحلال خط أنابيب "تيركش ستريم" الرباعي محله، وسيمر مباشرة عبر البحر الأسود إلى تركيا و اليونان في بعض تفريعاته، متفاديا العبور بأوكرانيا.[1]

في المقابل سعت الدول الأوروبية إلى تنويع مصادرها للحصول على الغاز الطبيعي، و التقليل من اعتمادها على الغاز الروسي إلى حده الأدنى، لتتحرر من التهديد الروسي بقطع موارد الدول الأوروبية من الغاز الطبيعي في حال وقوع صراع شامل مع روسيا، أو اندلاع صراع إقليمي شرق القارة الأوروبية، يتسبب بوقف تدفق الغاز عبر الأنابيب الممتدة في تلك المناطق و الأقاليم، و هو ما حدث بالفعل خلال الأزمة الأوكرانية 2008، حيث أوقفت روسيا تصدير الغاز الطبيعي إلى الدول الأوروبية عبر أوكرانيا، بعد أن تدخلت روسيا عسكرياً في أوكرانيا، و هو ما تسبب بحدوث أزمة حادة مع أوروبا و الولايات المتحدة، الأمر الذي جعل روسيا تلوح بخيارات عدة في تلك المواجهة، من ضمنها وقف تصدير الغاز الطبيعي إلى الدول الأوروبية، أي أن روسيا تستعمل الغاز ورقة ضغط سياسية.

و كي تتحرر أوروبا من قبضة الغاز الروسي، كان أمامها خياران،أحدهما يتمثّل في مشروع خط غاز نابوكو الأمريكي من (دول حوض بحر قزوين – إلى تركيا – بلغاريا – رومانيا – المجر – النمسا)، و قد عانى هذا المشروع من مشاكل تقنية أخرته، كما أن روسيا حذرت في جويلية 2015م ، بعد قمة دول بحر قزوين، من مغبة اتخاذ إجراءات أحادية الجانب بخصوص بناء خط أنابيب لنقل الغاز من منطقة بحر قزوين إلى دول الاتحاد الأوروبي من دون المرور عبر الأراضي الروسية، و هو ما يعني تهديدًا مباشرًا للمشروع.[2]

[1] طريم المفتي، **مصالح روسيا و الصين في الشرق الأوسط:دراسة تحليلية** (مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 32، في:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/kareem_almofti.pdf

[2] Marina Glamot chark, **la Diplomatie Energétique Russe ; un exercice de puissance géopolitique,** (La nouvelle Revue Géopolitique, N° 125, Avril-mai-juin 2014), P 39

أما الخيار الثاني لأوروبا يتمثّل في الغاز القطري الرابع على العالم من حيث كثافة الإنتاج، و الأول من حيث كثافة التصدير، و الذي بسببه دمرت سوريا، حيث اقترحت قطر على سوريا في 2009 إنشاء خط أنابيب غاز من قطر إلى أوروبا من المرور على سوريا ثم البحر المتوسط ثم تركيا، لكن القيادة السورية رفضت بضغط من روسيا التي تمنع المشروع، فهو بمثابة الضربة القاضية لاقتصاد روسيا و أمنها القومي، لذا تسعى ليظل الاتحاد الأوروبي في احتياجه الدائم للغاز الروسي، بلا وجود لأي بديل آخر متاح.[1]

و سوريا تدفع ثمن هذا المنع بحرب طاحنة تضم كل القوى العالمية و الاقليمية أدت الى تهالك البنية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

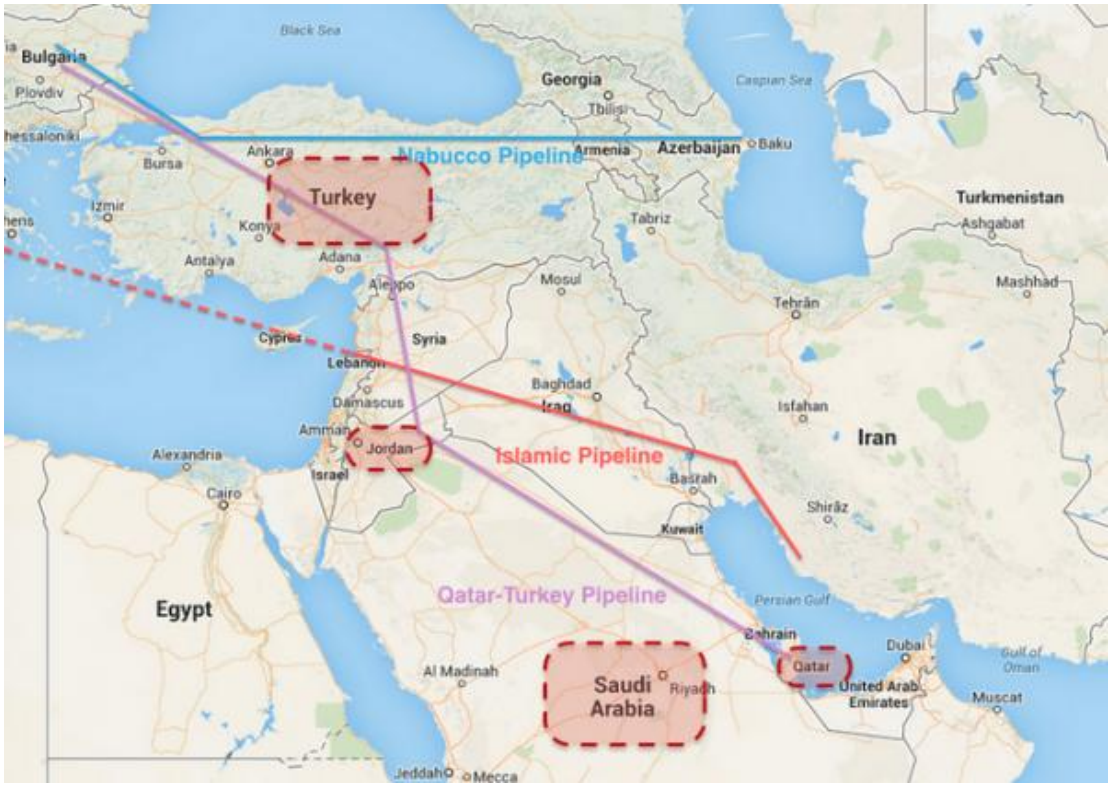

الشكل(02): خريطة تبين ثلاث مشاريع مقترحة لخطوط نقل الغاز من قطر، ايران، و بحر قزين نحو اوروبا، لكن جرى تعطيلها من طرف روسيا، لأنها تساهم في انهيارها على كل الأصعدة، السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية

المصدر: http://www.zerohedge.com/news/2015-09-10/competing-gas-pipelines-are-fueling-syrian-war-migrant-crisis

[1] المصدر نفسه، ص 40.

ثانيًا:[1]

التهديد المفترض للمصالح الروسية في مجال الغاز يتمثل في احتياطيات الغاز الطبيعي المحتملة الموجودة في سورية نفسها، فعلى امتداد الأعوام الثلاثين الماضية، جرى تطوير احتياطيات الغاز البرية، ما ولد كمية كافية من الغاز بحلول العام 2010 لتلبية الاحتياجات الداخلية في توليد التيار الكهربائي، كما سعت الحكومة السورية الى إنشاء منظومة داخلية لتوزيع الغاز الى المنازل، كون العائلات السورية تعاني من هذا المشكل، و لقد بنت شركات روسية، على غرار "Stroytsangaz"، مصانع و خطوط أنابيب لقطاع الغاز السوري، و كانت الصفقات في بعض الاحيان تعطي امتيازات لهذه الشركات الروسية، في المقابل، تقوم روسيا بشطب الديون السورية، ففي هذا الاطار ، قامت روسيا بشطب نحو 12 مليار دولار من الديون في العام 2005.

و في 2005، أجرت الحكومة السورية عمليات مسح سيزمي لمياهها الإقليمية لتقويم كميات النفط و الغاز التي يمكن أن تكون موجودة فيها. حيث زاد الاهتمام بالمياه الإقليمية السورية بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز في المياه الإقليمية السورية و الاسرائيلية و قبالة الساحل القبرصي، و طرحت سوريا مناقصتَين للتنقيب عن الغاز في أربع مناطق في مياهها الإقليمية، لكن الظروف الامنية الصعبة التي تمر بها سوريا، جعل شركات التنقيب تعزف على الاستثمار فيها، و كانت العروض جد محدودة، و في أواخر سنة 2013، جرى التوصل إلى اتفاق مع شركة " Soyuzneftegaz " الروسية للتنقيب في إحدى المناطق الأربعة. كما تحصلت الشركة على امتياز التنقيب عن الغاز في البر السوري مقابل حصة 50 في المئة، لكن في 29 سبتمبر 2015، أي قبل يوم واحد من انطلاق الضربات الجوية الروسية في سورية، أعلنت الشركة انسحابها من البلاد لأسباب أمنية.[2]

و تعد مسألة استغلال الغاز على السواحل السورية في الوقت الراهن مستحيلة نظراً لما تمر به سوريا من عدم استقرار و لا أمن، كما أن مثل هذه المنشآت مكلفة. فتحويل هذه الاحتياطيات إلى مصدر مربح للصادرات معقدة و باهظة الكلفة.

[1] ديفيد باتر، **التدخل الروسي في سورية مرتبط بمصالح استراتيجية واقعية أكثر منه بحماية المصالح الروسية في مجال الغاز الطبيعي**، في: http://carnegieendowment.org/sada/62037 ، الاطلاع(07 ماي 2017)

[2] ديفيد باتر، **التدخل الروسي في سورية مرتبط بمصالح استراتيجية واقعية أكثر منه بحماية المصالح الروسية في مجال الغاز الطبيعي**، في: http://carnegieendowment.org/sada/62037 ، الاطلاع(07 ماي 2017).

فروسيا تريد وضع يدها على سوريا الى حين يستقر الوضع، و تسعى للحفاظ على الاستثمارات الروسية في الطاقة داخل سوريا، في المثلث الجغرافي الذي سماه الرئيس السوري بشار الأسد بـ"سوريا الآمنة"، فهي مناطق موالية للنظام، و غنية بالبترول و الغاز الطبيعي هي و مياهها الإقليمية في البحر المتوسط بحسب ما أوضحت كشوف بترولية أمريكية و أوروبية.

و الروس لم يخفوا رغبتهم في ذلك، فلقد عبّر الملحق التجاري في سفارة روسيا الاتحادية في دمشق، "إيغور ماتفيف" ، عن هذا التوجه الروسي صراحة، في 14 سبتمبر 2013، بقوله: "الاهتمام بمشاريع النفط و الغاز في سورية يعتبر بالغ الأهمية لدى الحكومة الروسية و الشركات الخاصة الروسية، مع وجود ثقة تامة بعودة الأمان إلى جميع الأراضي السورية، و من ثم البدء بهذه المشاريع الحيوية المهمة".[1]

و هو ما يبدو جليًا أن روسيا تعمل على تأمينه في سوريا هو منابع النفط فقط.

ثالثاً: [2]

احتواء التوجه الإيراني لتصدير الغاز إلى أوروبا. ففي 25 جويلية 2011، وقّعت سوريا و العراق و إيران اتفاقية لمد أنبوب غاز بطول 5600 كيلومتر، لنقل قرابة 61 مليون قدم مكعب من الغاز الإيراني من حقل "بارس" يومياً، أنطلاقا من إيران وماراً بالعراق ثم سوريا إلى البحر المتوسط، وصولا إلى أوروبا المحتاجة دائما دائمًا إلى الغاز الطبيعي. فوجود روسيا في الأراضي السورية مدعومة بغرفة مركز العمليات في بغداد (تضم الغرفة روسيا و إيران و العراق و سوريا)، سيقطع الطريق أمام إمكانية تصدير الغاز الإيراني الحليف إلى دول الاتحاد الأوروبي.، و تسعى روسيا الى توجيه الغاز الايراني نحو الاسواق الاسياوية البعيدة عن المصالح جيواقتصادية الروسية.

[1] ديفيد باتر، **التدخل الروسي في سورية مرتبط بمصالح استراتيجية واقعية أكثر منه بحماية المصالح الروسية في مجال الغاز الطبيعي**، في: http://carnegieendowment.org/sada/62037.(07 ماي 2017 الاطلاع)،

[2] Clément therme**, la Russie au Moyen-Orient ; entre enjeux géopolitique et intérêts économiques** (Géoéconomie, N° 76, Institut Choiseul, aout-septembre-octobre 2015) P 125.

2- مبيعات السلاح لسوريا

عندما نتحدث عن المصالح الحيوية بين روسيا و سوريا فإن أول ما يمكن أن يتبادر إلى الذهن العلاقات التجارية القائمة بين البلدين، و من ضمنها مشتريات سوريا من السلاح الروسي، و تبلغ التبادلات التجارية بين البلدين ما يقارب مليار و مئة مليون دولار، وفق إحصاءات العام 2010، و تتخلف عن التبادلات الروسية مع تركيا و إيران و مصر، و لكنها ترتدي مع سوريا أهمية خاصة، نظرًا إلى العقود المبرمة مع الشركات الروسية المتخصصة بصناعة الأسلحة، حيث تعتبر سوريا شريكاً أساسياً لروسيا في مجال استيراد السلاح الروسي، سواء في زمن الاتحاد السوفياتي أو مع روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد.[1]

و تجدّدت مبيعات الأسلحة الروسية لسوريا بعدما توصلت الدولتان إلى إتفاقات حول الديون المترتبة من الفترة السوفياتية العام 2005، و بقرار من الرئيس بوتين قضى بشطب ما يقارب 80 % من الديون التي تجاوزت 13 مليار دولار أميركي.[2]

فبعد تجديد عقود صفقات الأسلحة الروسية لسوريا، بلغت الواردات السورية من السلاح الروسي 8 % من مجموع الصادرات الروسية، و هي في المرتبة الرابعة بعد الهند و الجزائر و فيتنام، و لكنها عادت و تقدمت إلى المرتبة الثانية العام 2011، حيث بلغت وارداتها 15 %، أي أنها حلّت مباشرةً بعد الصين التي استوردت 39 % من مجمل صادرات الأسلحة الروسية خلال العام المذكور.[3]

و تستورد سوريا من روسيا طائرات «ميغ 29» المقاتلة و طائرات التدريب «ياك 130»، و صواريخ دفاع جو من طراز «بانتسير» و «بوك-م2» أو ما يعرف غربيًا بـ«سام17-»، بالإضافة إلى دبابات «ت72-» و صواريخ جوالة للدفاع البحري من طرازي «جوخنت و باستيون». وقدّرت قيمة هذه الصفقات بما يقارب ستة مليارات دولار. و كانت موسكو تتوقع ارتفاع قيمة العقود الجديدة مع سوريا، بنسبة تعوض فيها ما خسرته من توقف عقودها مع ليبيا بعد انهيار نظام معمر القذافي.

---

[1] Bouzghraia Djamel Edine**, Une introduction aux études stratégiques : de defense et de sécurité**, (Alger,OPU, Tome I , 2012) P 350.

[2] نزار عبد القادر، **روسيا و الأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية و تعقيدات مع الغرب**، في: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content ، تاريخ الاطلاع (11 ماي 2017).

[3] Valentine Pasquesoone, **Transferts d'armes en Syrie : les exportations russes inquiètent**, lien : http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2012/06/15/syrie-les-exportations-d-armes-russes-inquietent_1719341_3218.html, (le 25 Avril 2017).

فروسيا تعرف مدى الخسائر التي ستلحق بها في حال سقوط النظام في سوريا، الأمر الذي يفسر دوافع تمسكها بالنظام، و بالتالي عدم إظهار أي مرونة في مجلس الأمن، بانتظار التوصّل إلى توافق القوى الآخرى على إطار حل يؤمّن لها استمرار احترام مصالحها في سوريا، و منها تجارة السلاح.

لكن، ليس هناك من خطر على سوق السلاح الروسي في سوريا على المدى القريب و المتوسط، فالحرب في سوريا تجعلها في حاجة لشراء المعدات العسكرية و قطاغ غيار الصيانة لمختلف المنظومات الدفاعية.

و في 09 ماي 2011، صوت الاتحاد الأوروبي لحضر نقل الأسلحة و المعدات إلى سوريا التي يمكن استخدامها ضد المدنيين، و لكن روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن الدولي، عارضت بشدة هذا القرار، و برر ذلك بأنها صفقات مبرمة مع الحكومة السورية قبل بداية الحرب، و وفقا لتقرير منظمة العفو الدولية. و فقا لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، كانت روسيا قد زودت النظام السوري بصواريخ و قاذفات صواريخ و صواريخ مضادة للدبابات و طائرات مقاتلة لسوريا ، كما إنها تشمل 81 مركبة نقل في عام 2010[1].

[1] Valentine Pasquesoone, **Transferts d'armes en Syrie : les exportations russes inquiètent**, lien : http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2012/06/15/syrie-les-exportations-d-armes-russes-inquietent_1719341_3218.html, (le 25 Avril 2017).

المبحث الثاني: دوافع الجيوسياسية

يعتبر الموقع الجغرافي لأي دولة محددا أساسيا في صياغة سياستها الخارجية، أو محددا لقيام بالحروب ضدها خاصة اذا كانت هذه الدولة ضعيفة حيث تصبح ميدان صراع للدول القوية من أجل السيطرة عليها، و هذا ما تعكسه الدراسات في الجغرافيا السياسية، حيث تهدف هذا الأخيرة إلى إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة محددات خاصة و يوجه سياستها باتجاهات معينه، و يؤثر في قواتها ،و في الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية و في الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي، و لا يقتصر الأمر على ذلك و إنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية و الاقتصادية و خاصة العسكرية منها التي تتخذها الدولة. كما يمكن ان يكون الموقع سبب في اندلاع الصراعات لما يتميز به من موارد طبيعية أو اطلاه على منافذ بحرية مهمة. و تعتبر سوريا من الدول التي تمتاز بالموقع الإستراتيجي و الامتداد الحدودي الكبير، بالإضافة الى غناها بالموارد الطبيعية ما جعلها تشهد توترات و نزاعات متصاعدة، كما انها نقطة ارتكاز القارة الاوروراسية.[1]

الشكل (03): خريطة توضح موقع الجمهورية العربية السورية و الدول المجاورة لها.

المصدر : http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=80848

[1] Robert D.Kaplam**, the revenge of geography; What the map tells us about coming conflicts and the battle against fate**, (New York, Random House, 2012) P 149.

أصبحت السيطرة على المناطق الرهان الأساسي في النزاعات السياسية حيث يحدد الموقع الجغرافي لبلد ما أفضليته المباشرة و ثقله العسكري و الاقتصادي والسياسي، و كلها على علاقة مباشرة، مع قدرته على العمل عند ترويج مصالحه الجيوسياسية، و في اللعب من أجل نفوذه، و اتخذ المبادرات أيضاً. وقدَّر المختصون في الجغرافيا السياسية، الفوائد النسبية للقوة البرية و القوة البحرية. كما جدّوا في تحديد المنطقة التي تسمح بالسيطرة على مجمل القاره الأوراسية – ولقد افتتح أحد كبار الخبراء الجغرافيا ماكندر HALFORD J. MACKINDER هذا الحوار، منذ بداية القرن العشرين، عندما حدد مفهومين جديدين: فقد طور، قبل كل شيء ذلك المفهوم المسمى "المجال المحوري" في القارة الأوراسية "مضمناً فيها كامل سيبريا و القسم الأعظم من آسيا الوسطى" من ثم، قلب القارة (HEARTLAND) أي أوربا الوسطى المعتبرة كمقفزين ضروريين للسيطرة على القارة الأوراسية. و لقد عمم مفهوم قلب القارة، الميادين الأساسية المشهورة التالية:[1]

–من يحكم أوربا الشرقية يهيمن على قلب القارة.

–و من يحكم "قلب القارة" يهيمن على الجزيرة – العالم

–و من يحكم الجزيرة – العالم، يهيمن على العالم.

كما يدخل ضمن البعد الجيوسياسي السيطرة على الموانئ و الممرات و المضايق البحرية، التي تشكل إحدى أهم النقاط المحورية و الحساسة التي باتت تسير الصراعات و الحروب الخفية و العلنية بين دول العالم اليوم. حيث تسعى كل جهة إلى الهيمنة على إحدى هذه المساحات أو وضع موطئ قدم ثابت عليها، بعد أن أصبحت المتحكم الرئيسي في عدة مجالات على غرار التجارة و لا سيما ما يتعلق بالمواد الطاقية، و التعاون العسكري، حيث يشير الأميرال الأميركي ألفريد ماهان إلى أن القوة البحرية أنها هي في صلب و دعامة القوة الاستراتيجية العالمية، و من يسيطر على البحار يسيطر على التجارة، و من يسيطر على التجارة يكون الأقوى، فالسيطرة على الموانئ و الممرات و المضايق البحرية الاستراتيجية هي المحرك الرئيسي للنزاعات، و هذا ما يفسر الصراع الدائر في سوريا الدائرة في ذات الأهمية

[1] علي أحمد هارون، **أسس الجغرافية السياسية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، 1998)، ص 327

الجيواستراتيجية ، و لذلك ترى روسيا أن الحفاظ على سوريا متعلق بإدراك منها بأن القوة الاقتصادية و القوة البحرية متلازمتان لحماية مصالحها الحيوية.[1]

و اليوم، لم تعد الجيوسياسية تعلق الأهمية كبرى على الهوية و الاديولوجية، فالمهم هو تحقيق المصالح، و يمكن لأية منطقة جغرافية في الأوراسيا، أن تؤدي خدمة كقاعدة من أجل الهيمنة على القارة، و ليس من أجل المقارنة بين الفوائد النسبية للقوة البرية مع القوة البحرية، و تطرح الجيوسياسية، أن التفوق على القارة الأوراسية يؤدي خدمة كمنطقة رسو للهيمنة الشاملة، مروراً من المستوى الإقليمي إلى المستوى الكوني. و سوريا هي مركز هذا المسرح فالصراع في سوريا كشف عن فاعلين جيواستراتيجين.

و تعتبر روسيا فاعل جيوسياسي من الدرجة الأولى في الصراع في سوريا، فروسيا أصبحت دولة مزودة بقدرة و رغبة وطنية كافية من أجل ممارسة قوتها و نفوذها خارج حدودها و هذا ما نلمسه من خلال التدخل في سوريا لصالح النظام برئاسة بشار الأسد، و من هذا الواقع فهي على قدرة على تعديل العلاقات الدولية التي كانت فيما ما مضى تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية و حلفاءها مثلما حدث في الحرب على العراق 1991 و 2003 أو ليبيا 2011.

إن الرهان الجيوسياسي الرئيس للروسيا اليوم هو الأوراسيا، (أوربا– آسيا) فمع صعود بوتين الى الحكم و انتعاش الاقتصاد الروسي تسعى الى على فك الحصار الأمريكي على العالم و عدم الخصوع للهيمنة الأمريكية و المحاربة من أجل مصالحها الاقتصادية و القومية و الدفاع عن مجالاتها الحيوية.[2] و هذا تجسد من خلال التدخل في سوريا

و يعتبر البحر الابيض المتوسط أهم مجال بالنسبة لروسيا، لا شيء يفوق أهميه في حساباتها الجيوسياسية الحالية، فهو بوابة التي يخرجها من بحارها المتجمدة التي كانت أوروبا دائما تحاول أن تحاصرها هناك. إن الصراع الدولي على البحر الأبيض المتوسط يُمثل أحد عوامل التمسك الروسي بسوريا منذ العهد السوفياتي و حتى يومنا هذا، لأهميته الإستراتيجية للقوى العظمى، فلقد كانت مجموعة من القطع البحرية الروسية تتواجد بصفة مستمرة في البحر المتوسط إبان الحقبة السوفياتية، و تحديدا منذ

[1] حسن مصدق، **"من يسيطر على البحار يمتلك زمام القوة"** في:http://www.alarab.co.uk/article (2 افريل 2017).
[2]Jean Géronime, Le retour du « renard rouge » , la politique de Vladimir Poutine s'inscril elle dans la tration soviétique ?,(Eurasia, Vol III, N°4 , 2009) P 18.

عام 1967، بينما كانت مجموعة أخرى تتواجد في المحيط الهندي، و قد عادت هذه القطع إلى قواعد الأسطول الروسي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.[1]

إن هذه الأهمية ليست جديدة بنسبة الى روسيا بل لها بعد تاريخي، ففي الحرب العثمانية–الروسية في القرن 18م تحركت السفن الروسية في البحر الأبيض المتوسط لتدعم أسطول البحر الأسود الروسي في فرض الحصار على مضيقي البوسفور و الدردنيل و الاستيلاء عليهما، و قال القيصر الروسي ألكسندر الثالث: "ليس لروسيا ما تعتمد عليه سوى حليفين: جيشها و أسطولها".[2]

و هذا دليل على أهمية المنافذ البحرية بالنسبة لروسيا، و ذلك لطبيعتها التضاريسة، كون حدودها الجنوبية تمتد على عدة دول، لا توجد بها بحار، أما الشمالية فهي متجمدة على طول السنة.

و في حسابات التاريخ و الحاضر معا، لا يُمكن فصل حالة الأمن في البحر الأسود عن الوضع السائد في البحر المتوسط، و بمنظور القوى الكبرى، فإن من يخسر في أي من البحرين يكون قد خسر بالضرورة في البحر الآخر، و من يتقدم في أحدهما يتقدم في الآخر بالضرورة أيضا، و هذا حسب نظرية ماكندر.

فمنطقة شمال القوقاز، بإطلالها على البحر الأسود غرباً، تمثل المنفذ الرئيسي و المباشر لموسكو عبر مضيقي البوسفور و الدردنيل إلى البحر المتوسط، و منه إلى ميناء طرطوس بسوريا و هي نقطة ارتكازها في الشرق الأوسط، و روسيا أصبحت محاصرة في البحر الأسود بعد تغير البيئة الجيوسياسية هناك، و ذلك بعد انضمام بلغاريا و رومانيا و جورجيا الى حلف شمال الأطلسي كما أصبحت أوكرانيا مدعومة من الحلف الأطلسي و أصبح انتشار الحلف على أراضيها يشكل تهديد حقيقي لروسيا، فلقد وقعت الولايات المتحدة مع رومانيا في السادس من ديسمبر 2005 اتفاقية تسمح للقوات المسلحة الأميركية باستخدام قواعد عسكرية، و نشر قوة أميركية قوامها 1500 شخص في قاعدة على البحر الأسود، كما أن دول الناتو تراهن على إمكانية أن يغدو بحر آزوف متاحا لقواتها، إذ إن مضيق كيرتش – الذي يصل بحر آزوف بالبحر الأسود – يخضع لرقابة أوكرانيا، التي تمثل اليوم موضع صراع روسي غربي حاد.[3]

[1] عبد الجليل زيد المرهون، **"قصة العلاقات السورية الروسية"** في : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014 (18 مارس 2017).

[2] وسيم خليا قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (بيروت، الدار العربية للعلوم و النشر، الطبعة الاولى، 2016)، ص 115.

[3] **"قصة العلاقات السورية الروسية"** المرجع السابق الذكر (18 مارس 2017).

فقد بات البحر الأسود منطقة نفوذ أطلسية، تضررت فيها مكانة روسيا و دورها التاريخي، و كان هذا أحد العوامل الدافعة باتجاه تعزيز تواجدها في البحر المتوسط من خلال موقع سوريا في السياسة الروسية الراهنة، فالصراع الدولي على البحر الأبيض المتوسط يُمثل أحد عوامل التمسك الروسي بسوريا.

و من أسباب أطماع الروس في القرم أيضا، بقاء الأسطول الروسي في شبه الجزيرة (ميناء سيفاستوبول)، حيث منذ تفكّك الاتحاد السوفييتي عام 1991 و تقاسم أسطوله في البحر الأسود بين روسيا الاتحادية و أوكرانيا و هي وريثة شبه جزيرة القرم بموجب قرار إداري بتسليمها إلى أوكرانيا السوفيتية اتخذ عام 1954.

و أصبحت شروط بقاء الأسطول الروسي في القرم موضوعا حسّاسا في العلاقات بين موسكو و كييف، و تم تحديد وضع الأسطول القانوني من خلال سلسلة من الاتفاقيات بين الجانبين، و قد طرحت مرارا مسألة إنهاء بقاء الأسطول الروسي في شبه الجزيرة، لكن الاتفاقية التي وقعها رئيسا البلدين في مدينة خاركوف الأوكرانية عام 2010 مددت مدة مرابطة الأسطول الروسي حتى عام 2042، مقابل دفع روسيا مبلغا مقداره 100 مليون دولار سنويا كأجرة لقواعدها البحرية في سيفاستوبول.

و جاء اعلان ضم شبه جزيرة القرم لروسيا في 16 مارس 2014 بعد استفتاء في القرم للانفصال عن أوكرانيا و الانضمام لروسيا الاتحادية ليوضح اطماع روسيا في السيطرة على المناطق التي تخدم اقتصادها و التي تعتبرها مجالها الحيوي.[1]

و في إطار مقاربة دور روسيا في منطقة البحر المتوسط، تعد قاعدة طرطوس على الساحل السوري، نقطة مهمة كآخر قاعدة للأسطول العسكري الروسي في البحر المتوسط و التي تمنح القوات الروسية الوصول السريع إلى البحر الأحمر و المحيط الأطلسي، بعد أن أفقدها الغرب موانئها في العراق و ليبيا، لذا تخشى روسيا أن تفقدها خاصة بعد تدخل الغرب في الصراع السوري و مطالبته برحيل الأسد و ذلك يعني تهديدا مباشرا بفقدان القاعدة البحرية الأخيرة التي تجعل لروسيا موضع قدم في المنطقة.[2]

[1] كريم المفتي، **"مصالح روسيا و الصين في الشرق الاوسط: دراسة تحليلية"** في : http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/kareem_almofti.pdf (24 مارس 2017).

[2] عبد الجليل زيد المرهون، **"قصة العلاقات السورية الروسية"** في : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions (18 مارس 2017).

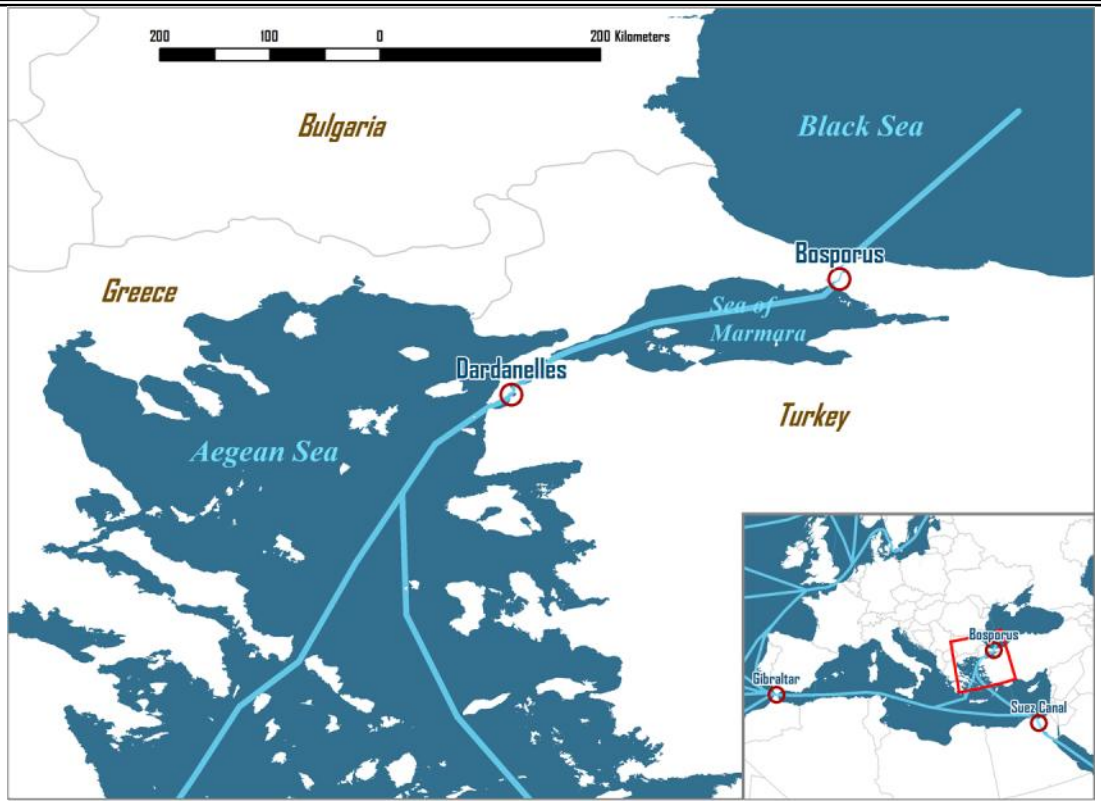

الشكل (04): خريطة توضح موقع المضيقين البوسفور و الدردنيل التي كانت روسيا تطمح دائما للسطرة عليهما.أما الصورة المصغرة فهي توضح موقع المضيقين بالنسبة للبحر الابيض المتوسط و حركة السفن فيهما باتجاهات مختلفة.

المصدر:

https://people.hofstra.edu/geotrans/eng/ch1en/appl1en/bosporuspass.html

فالمضيقان هما الرابط بين البحر المتوسط و البحر الأسود، و البوسفور هو واد قديم يصب في بحر مرمرة، هو بحر داخلي صغير. نجد فيه ممر الدردنيل الذي يصل مرمرة ببحر ايجة المطل عبى البحر الابيض المتوسط.

فقبل الحراك العربي 2011 ، كانت وسائل إعلام في موسكو قد نسبت في أوائل عام 2009 إلى مصدر في رئاسة أركان القوات البحرية الروسية قوله إن هناك قرارا سياسيا بتوفير "نقاط قاعدية" للقوات البحرية الروسية في الوطن العربي، و لا بد من توفيرها في الأعوام القليلة المقبلة، و المقصود هنا هو توفير أماكن لرسو السفن العسكرية في موانئ البلدان المعنية، مع تجهيزها بالمنشآت الكفيلة بتقديم الخدمات الفنية إلى هذه السفن، و تزويدها بالمؤن و الماء و الوقود و الذخائر، لكن تأزم الاوضاع في

العديد من الدول العربية بعد ما يعرف بالحراك العربي في 2011، و زوال أنظمة حليفة كنظام معمر القذافي في ليبيا، جعل سوريا تتراجع عن هذا القرار لعدم استقرار الوضع الأمني فيها، و جعلها تعتكف على الحفاظ على قاعدتها في سوريا، و مبدئيا، لا يتم إنشاء القواعد و المرافق العسكرية الخارجية إلا بعد أن تدعو الدولة المضيفة دولة حليفة إلى القيام بذلك، وتوقع اتفاقا خاصا بالوضع القانوني للقوات، وحرية الوصول إلى القواعد والمرافق المختلفة، و لا يمكن حاليا مع عدم وجود حكومات ثابتة تحكم هذه الدول المنهارة.

و تمكن القواعد العسكرية الخارجية قوات الدول الحليفة من سرعة الإستجابة للأزمات الطارئة، و قد تختفي هذه القواعد نتيجة لتغير الظروف أو بسبب قيام الدولة –أو الدول الحليفة– بإعادة تنظيم قواتها لمعالجة تهديدات متغيرة.

إن روسيا حاليا فقدت كافة قواعدها العسكرية فيما وراء الفضاء السوفياتي السابق بما في ذلك قواعدها في كوبا و فيتنام، ولم يبق لها سوى منشأة طرطوس السورية، و من هنا تأتي أهمية هذه المنشأة في حسابات الروس الجيوسياسية.

لا شك في أن موقف روسيا الاتحادية تجاه الأزمة السورية له علاقة بعودة روسية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، فالقادة الروس يتعاملون مع الأزمة السورية بوصفها صراعاً دولياً على سوريا، متعدد الأطراف، إقليمياً و دولياً، و هم يردون من الأزمة السورية أن يتخذوها مثلاً لإظهار مدى قوتهم و تأثيرهم في الأزمات الدولية، خصوصاً بعد الثورة الليبية، التي أحسوا من خلالها أن الغرب أبعدهم و تجاهلهم، و يريدون من الدول الغربية أن تحسب حسابهم و تشركهم في حلّ القضايا و الأزمات الدولية.

و لقد حشد الساسة الروس كل طاقاتهم الدبلوماسية و السياسية في الصراع على سوريا، فاستخدموا الفيتو في مجلس الأمن الدولي بغية منع صدور أي قرار دولي يدعم التغيير في سوريا، و استمروا في تنفيذ صفقات السلاح المبرمة و توفير الدعم و الخبرات و الخبراء الأمنيين و العسكريين، الأمر الذي وصل إلى درجة كبيرة من الدعم و الإسناد، تُذكّر بالتعاون و التحالف الإستراتيجي، الذي كان قائماً بين سوريا و الاتحاد السوفياتي السابق في فترة سبعينيات و ثمانينيات القرن العشرين المنصرم[1].

[1] جمال وكيم، **صراع القوى الكبرة على سوريا: الابعاد الجيوسياسية لأزمة ,2011**، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، الطبعة الثانية، 2013) ص 209

إن توفير الحماية للنظام السوري من طرف روسيا لم يكن من أجل السوريين، بل كان بدافع البراغماتية الروسية التي أصبحت اليوم مثل القوى الغربية، التي تقدم مصالحها على حساب الشعوب و استقرارهم، لذا تسعى روسيا ان توفر يمكن حضوراً قوياً في مختلف ملفات الشرق الأوسط، من خلال الازمة السورية وفي التسويات التي يمكن أن تحصل في المستقبل بخصوص إيران و ملفها النووي، و محاربة الارهاب في العراق ضمن سياسة بناء حلف جديد في المنطقة، تكون روسيا محوره الأساس و الفاعل.

و ذلك خوفا من زيادة نفوذ بعض دول الإقليم و في مقدمتها تركيا و المملكة العربية السعودية في الساحة الداخلية في سوريا مما يفرض تحولات إقليمية، لا يكون لروسيا أي دور فيه، خاصة أن هذه القوى الاقليمية تدعم المعارضة التي هي ضد التواجد الروسي في المنطقة.[1]

خاصة بعد شعور روسيا بمدى تدهور وضع النظام، الذي كانت تعمل بصورة دائمة على دعمه ماديا و سياسيا و دبلوماسيا و عسكريا، و بدا أنه يمر بمرحلة بالغة الصعوبة جعلت الرئيس السوري يعترف بالخسائر الجغرافية، و الخسائر البشرية، الذي اضطرت قواته إلى الإنسحاب لأماكن أكثر أمناً، بل و حديثه حول الانسحاب إلى "سوريا المفيدة" تحت وطأة تلك التطورات الميدانية، و هو ما جعل روسيا تنتقل إلى إستراتيجية جديدة، و هي التدخل العسكري المباشر، تحت لافتة مقاومة الإرهاب، و إن كانت كل المؤشرات تدل على أنها تدخلت لحماية النظام من الانهيار، و حماية نفوذها من التراجع.

فدعم العسكري الروسي المباشر جاء لتعزيز الدعم المتواصل للنظام السوري بجانب الدعم الإيراني و العراقي و دعم حزب الله؛ فقوات النظام قد تعرضت لانتكاسات كبيرة منذ مطلع العام 2015 استدعت تغيير الإستراتيجية الروسية، حيث بدأ التصعيد العسكري الروسي منذ بداية ربيع عام 2015؛ بإرسال جنود إلى سوريا –سبق و اعترف الرئيس السوري بأن جيشه يعاني من تناقص في عدد القوات– ثم أشارت تقارير إلى تعزيزات عسكرية تتزايد باطراد تمثلت في إرسال شحنات أسلحة متطورة إلى نظام الأسد شمل فريق تدخل عسكري و إرسال وحدات سكنية جاهزة إلى قاعدة جوية قرب اللاذقية. و في مطلع سبتمبر أكد الرئيس الروسي أن روسيا تواصل تقديم مساعدات مهمة إلى سوريا من خلال التدريب و الأسلحة و المعدات، ثم شرعت روسيا في بناء قوة مشتركة للتدخل السريع لشن حملات جو–أرض في

[1] Jean Peirre Burdy/ E. Parlar Dal, **Syrie la régionalisation et les enjeux internationaux d'une guerre imposé**, (Eurorient, N° 41, 2013, l'Harmattan, Paris), P 17.

محافظات اللاذقية و طرطوس على طول الساحل الشمالي الغربي، في إشارة تتجاوز بكثير نطاق الدور الذي لطالما اضطلعت به روسيا على مستوى إمدادات الأسلحة و الاستشارة[1].

إذن فروسيا تسعى من خلال تدخلها في سوريا إلى فك أي محاولة لعزلها شمالا و جنوبا، و ذلك بضمان الوصول إلى البحار الدافئة، و تأكيد حضورها في حوض البحر المتوسط ، و يساعدها ضم جزيرة القرم على البحر الأسود على النفاذ الدائم إلى بحر مرمرة. فهي تريد أن تحدث منافذ متسلسلة، فكل منفذ يقودها للسيطرة على منفذ أخر، فبوجودها في البحر الأبيض المتوسط يجعلها قريبة من قناة السويس المهمة للتجارة العالمية، فقناة السويس التي تربط بين البحر المتوسط و البحر الأحمر، لها أهمية كبرى في طريق الذهاب والإياب من/ و نحو المتوسط، و تكمن هذه الأهمية في كونها تختصر طريق المرور السفن القادمة من/ و نحو المتوسط و أوروبا الى أسيا عبر رأس الرجاء الصالح بنحو 8000 كلم. فقناة السويس فيها تضارب المصالح بين عدة قوى شرقية و غربية، من المصالح البريطانية و الأميركية، الفرنسية و الإسرائيلية، و المصالح الروسية و الصينية، حيث تؤكد التقارير الأميركية أن جزءا هاماً من أسهم هذا الميناء أصبح على ملك الصين، و صين حليف استراتيجي لروسيا.و نرى مؤخراً سعي بوتين الى إعادة بناء علاقات جيدة مع مصر، و هذا سعيا منه للتكثيف تواجد روسيا في كل المناطق المهمة من البحر الأبيض المتوسط.[2]

فالحفاظ على التواجد في سوريا هو يضمن سلسلة من التواجد لروسيا عبر المنافذ البحرية التي تصب في البحر الابيض المتوسط، هذا التواجد لتحقيق شروط القوة الجيواستراتيجية، بالاضافة الى ما يزخر به البحر من موارد طبيعية و طاقوية، فروسيا تعتبر وجودها في البحر الابيض المتوسط جزءاً من أمنها القومي الاستراتيجي المرتبط أساساً بمنع أي مشروع طاقوي يهدد أمنها القومي.

[1] جمال وكيم، المرجع السابق، ص 210

[2] حسن مصدق، **"من يسيطر على البحار يمتلك زمام القوة"** في:
http://www.alarab.co.uk/article/Opinion (04 افريل 2017).

المبحث الثالث: الدوافع الأمنية

تعد القضية الأمنية من القضايا المركزية التي تهتم به روسيا، فقد أثر عمق التحولات على الساحة الدولية في تنوع مضامين الأمن القومي، و عليه لم تعد تهديدات هذا الأمن مقتصرة على الجانب العسكري، الحروب و التهديدات النووية، بل أصبحت التهديدات السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية و المجتمعية و الثقافية لهذا تأثير على قوة الدول ، هذا ما دفع بروسيا لاهتمام روسيا بتنمية هذه المجالات و ازدياد هاجس حمايتها.

فالأمن القومي الروسي مبني عن منظومة التصورات التي تضمن أمن الفرد و المجتمع و الدولة من التهديدات الداخلية أو الخارجية في شتى مجالات الحياة، خاصة أن روسيا تتميز بتنوع الاعراق و الإثنيات التي قد تهدد الامن القومي للدولة، مما جعل القادة الروس يعملون على جعل هذا التنوع مصدر القوة الأوحد للدولة لا مصدر لزعزعة استقرارها[1].

و حماية الأمن القومي الروسي يكون وفق لما جاء في دستور الروسي و القوانين الفيدرالية، و تبعاً لقرارات و توجيهات رئيس الروسي فلادمير بوتين، و قرارات و توجيهات الحكومة الروسية، و تقوم المؤسسات و القوى و الوسائل اللازمة لضمان بحمايته وفق المهام الموكلة لها، من إجراءات سياسية و قانونية و تنظيمية و اقتصادية و عسكرية و غيرها من أجل ضمان أمن الفرد و المجتمع و الدولة. [2]

و بذلك يمكن القول أن العناصر الرئيسية للمصالح القومية لروسيا تقوم على حماية الفرد و المجتمع و الدولة من الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الدولي، و حالات الطوارئ الناجمة عن مسببات طبيعية أو تقنية و آثارها، بالإضافة إلى الأخطار الناجمة عن الحروب، و كضمان لمصالح الأمن القومي الروسي وجب عليها – في بعض الحالات – تواجد عسكرياً في بعض المناطق بالعالم ذات الأهمية الاستراتيجية، و هذا بمقتضى الاتفاقيات و القانون الدولي كانتشار التشكيلات العسكرية المحدودة – كالقواعد العسكرية و القوات البحرية – في تلك المناطق ، و هذا لضمان قدرة روسيا على سرعة الرد في حالة التعرض لعدوان، و لخلق التوازن العسكري الاستراتيجي للقوات في تلك المناطق. كما أن ذلك

[1] عبد الحكيم سليمان وادى، **"الأمن القومى الروسي"** ، في : https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/286641.html (28 فيفري 2017).

[2] أحمد دياب، **هل تسترجع روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الاوسط: حلفاء روسيا و إرث بريجنيف**، (المجلة، العدد 1588، أكتوبر 2013) ص 09.

يمنح روسيا إمكانية التعامل مع مواقف الأزمات في مراحلها الأولى و يسهل من تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة[1].

و جاء التدخل العسكري الروسي في 30 سبتمبر 2015 بسوريا ليبين أن الأسباب و الدوافع الأمنية للتدخل، هي الخوف من انتشار الجماعات الارهابية و امكانية تمددها و انتشارها الى روسيا، فلقد فرضت التغيرات الإقليمية و الدولية التي تمر بها المنطقة و العالم منذ سنوات واقعاً جديداً علي روسيا يتعين التعامل معه. خاصة في ظل سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على العراق، فالثورات العربية، دفعت موسكو لاتخاذ قرارات حاسمة في كثير من الأحيان، في محاولة منها لضمان أمنها القومي، و حماية مصالحها، حتى لا تترك المجال مرة أخرى للاستفراد بالمنطقة، هذا ما يبرر الضربات الجوية التي تقوم لها ضد مواقع التنظيمات الإرهابية بسوريا.

فظهور داعش و امتداده من العراق الى سوريا، ألزم روسيا العمل على مكافحة الإرهاب، و ذلك تبدأ من المناطق الحاضنة له في المنطقة، لا سيما سوريا. فقد أزعج روسيا كثيراً تزايد أعداد المنضمين إلى صفوف داعش من روسيا و دول آسيا الوسطي المجاورة لها، و الذين يقدرون في بأكثر من 7000 شخص، وفقاً لبيانات منظمة الأمن الجماعي، و هيئة الأمن الفيدرالية الروسية، من بينهم 2714 من الروس. و من ثم، فإن خطر "داعش" لا يهدد سوريا و المنطقة فحسب، و لكن روسيا أيضاً، خاصة أن التنظيم أعلن روسيا عدواً له، و أعلن الجهاد ضدها.[2]

فالأجهزة الأمنية الروسية لاحظت تزايد عدد مراكز تجنيد الشباب و الأماكن التي يجري فيها تجنيد مواطنين روس و أجانب للمشاركة في العمليات الإرهابية تحت دعوي "الجهاد". و أشار أمين عام منظمة الأمن الجماعي التي تضم (روسيا، و بيلاروسيا، و أرمينيا، و كازاخستان، و طاجكستان، و قرغيزستان)، إلى انتشار مواقع الانترنت المتطرفة، خاصة في منطقة آسيا الوسطي، حيث تم رصد 57 ألف موقع إنترنت تعمل على تجنيد مقاتلين للمنظمات المتطرفة، منها تنظيم "داعش"، و تم حجب أكثر من 50 ألفا

[1] عبد الحكيم سليمان وادى ، المرجع السابق.

[2] نورهان الشيخ، ، **السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط: هل تتجه روسيا إلي مزيد من الانخراط في أزمات المنطقة؟**، (السياسة الدولية : العدد 203 , جانفي 2016) في:http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

منها، هذا إلى جانب الأعداد الكبيرة من عناصر "داعش" التي تتدفق و تستقر في الأراضي الأفغانية القريبة من روسيا و فضائها الأمني[1].

الشكل (05): خريطة تبين منطقة القوقاز التي تضم عدة جمهوريات مستقلة عن الاتحاد السوفياتي، و نرى ان للشيشان حدود مباشرة مع روسيا، و كذلك داغستان التي يتوجه ابنائها باعداد كبيرة للقتال الى جانب داعش في سوريا

المصدر: https://ar.wikipedia.org

إن تنامي قدرات الجهاديين في الشرق الاوسط هو تهديد للفضاء الروسي، خاصة معظمهم ينحدرون من القوقاز، و آسيا الصغرى، لذا تسعى التنسيق مع روسيا هذه الدول لاجاد سياسة دفاعية لمكافحة الارهاب، خاصة بعد سحب قوات الاطلسي من أفغانسان 2016، فروسيا تحاول تغطية كل المنطقة بالتنسيق و التعاون في مجال الاستخبارات و فرض نفسها عسكريا اذا استلزم ذلك.[2]

و يزداد تخوف روسيا من انتشار الارهاب في سوريا، خاصة بعد تعيين تنظيم داعش" أبا محمد القدري "واليا على القوقاز، و هو ما يشكل تهديدا مباشر للمصالح القومية الروسية في آسيا الوسطى و القوقاز، في ظل تنامي المحفزات الداخلية لهذا التمدد، حيث تشغل منطقة شمال القوقاز التي تضم سبعة كيانات فيدرالية خاضعة للسيادة الروسية (الشيشان، داغستان، أنجوشيا، قبريدينو –بلقاريا، أوسيتيا

[1] المرجع نفسه.

[2] Clément therme**, la Russie au Moyen-Orient ; entre enjeux géopolitique et intérêts économiques** (Géoéconomie, N° 76, Institut Choiseul, aout-septembre-octobre 2015) P 98.

الشمالية، قرتشاي تشيركيسيا، ستافروبل كراي)، أهمية قصوى في التفكير الاستراتيجي الروسي، باحتياطاتها الطاقوية المهمة، و بموقعها الجغرافي المتميز بين البحر الأسود غربا و بحر قزوين شرقا، مما يخول لها التحكم في طرق المواصلات و التجارة بين أوروبا و آسيا.

فيشكل ارتداد العناصر القوقازية المقاتلة بجانب داعش أو بالتنسيق معه نحو شمال القوقاز خطراً كبيراً على العمق الاستراتيجي الروسي، يأتي في الدرجة الثانية ضمن الأخطار الخارجية بعد توسع الناتو شرقاً.

فمنطقة شمال القوقاز، بإطلالها على البحر الأسود غرباً، تمثل المنفذ الرئيسي و المباشر لموسكو عبر مضيقي البوسفور و الدردنيل إلى البحر المتوسط، و منه إلى ميناء طرطوس بسوريا و التي تعد نقطة ارتكازها في الشرق الأوسط، علاوة على الخسائر الفادحة التي ستتلقاها موسكو في حال قيام الجهاديين بعمليات تخريبية تجاه خط أنابيب "السيل التركي "المنطلق من القوقاز الروسي عبر البحر الأسود[1].

كما ان الجانب الأمني الاخر الذي تريد روسيا تأمنه من خلال تدخلها في سوريا، هو إبعاد الجهاديين و الثوار عن مناطق نفوذ النظام، خاصة المطلة على البحر، و هي المناطق التي تتركز فيها مصالح روسيا، أما المدن الأخرى التي تغيب فيها هذه المصالح فهي لا تهمها، رغم ارتكاب داعش لجرائم فيها، فروسيا تريد الحفاظ على " سوريا المفيدة" ، من خلال عودة التوازن من أجل اتفاق لوقف لإطلاق النار مع جميع الاطراف، باستثناء "داعش" الذي لا يفاوض أحدا، لذا يركز الروس جهودهم على إضعافه.

خاصة ان " داعش" يستولي على أبار النفط السورية و التيي كان لروسيا دور في بناء منشاتها التحتية، فقد أشار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" الى أن التنظيم يجنى المليارات من وراء تجارة النفط الغير مشروعة , و تنتج داعش من 30,000 الى 40,000 برميل نفط يوميا و تبيعه باسعار تتراوح بين 20 الى 40 دولار.[2]

[1] شريف شعبان مبروك، **روسيا في المنطقة العربية : طموح استراتيجي و مصالح جيوسياسية**، ص 213 في :
http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/17shrief.pdf (24 مارس 2017)

[2] Nakhle,Carole, **ISIS sells its oil , but who is buying it ?**, (Carnegie middle east) , Link :
http://carnegie-mec.org/2015/12/06/isil-sells-its-oil-but-who-is-buying-it/imro . accessed : 06/05/2017

حيث ينخرط في هذا التنظيم الارهابي مهندسي البترول لادارة حقول النفط, كما أن بيع البترول على الحدود التركية دون صفقة بين الحكومة السورية و التركية، يعتبر مساسا بسيادة الدولة السورية، فروسيا اتهمت تركيا صراحة بالتعاون مع التنظيم و شراء النفط منه , و لتأكيد هذه التهم قامت الحكومة الروسية بعرض فيديو يبين شاحنات ناقلات البترول على الحدود السورية–التركية، حيث قام الجيش الروسي بقصفها، و دعت روسيا الى تشديد الرقابة على الحدود و تعاون استخباراتي للقضاء على داعش.[1]

و تريد روسيا من دعوتها الى مكافحة الارهاب تعزيز مكانتها الدبلوماسية بأنها دولة تحارب الارهاب، و ستؤكد أهميتها كدولة عظمى، و هذا في حال إذا أراد الغرب المساهمة في صنع و فرض وقف إطلاق النار في سوريا، حيث أنها ستطالب بامتيازات كزنها كاتن محاربة للارهاب، كما أن وقف إطلاق النار هو ضمان عدم حصول نصر حاسم للجهاديين، مما يؤدي إلى تقاسم جبهة النصرة و داعش و تشتتها، لإنه في حال انتصرت هذه التنظيمات الارهابية، ستكون النتيجة المباشرة لهذا النصر، هي سقوط نظام بشار الاسد و الاستلاء على المراكز الحيوية لروسيا في سوريا، و هذا ما تخشاه روسيا.[2]

و تخشى روسيا أكثر من غيرها من امكانية صعود نظام جهادي الى الحكم في دمشق، أنه سيشجع بكل تأكيد المسلمين الروس البالغ عددهم حوالي 8% من مجموع سكان البلاد على الجهاد في بلدهم، و المطالبة بانفصالهم خاصة في المناطق التي تشهد توترات.

فمنع صعود الاسلاميين للحكم في سوريا أولوية غربية بقدر ما هي روسية، رغم أن تحالفات الغرب في المنطقة و التزاماته السابقة تمنعه بكل تأكيد من اتخاذ أي فعل حاسم للحيلولة دونه، بل لربما كان هذا ما يشير إليه الرئيس أوباما حين قال في أوائل أكتوبر 2015 إن" هذه ليست منافسة بين الولايات المتحدة و روسيا، و من مصلحتنا أن تكون روسيا طرفًا فاعلاً على الساحة العالمية لتشاركنا أعباءنا لأن مشاكلنا كبيرة.[3]

[1] Nakhle,Carole**, ISIS sells its oil , but who is buying it ?**, (Carnegie middle east) , Link : http://carnegie-mec.org/2015/12/06/isil-sells-its-oil-but-who-is-buying-it/imro . accessed : 06/05/2017

[2] غوين داير، ترجمة رامي طوقان، **فوبيا داعش و أخواتها**، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى،2015) ص 141

[3] المرجع نفسه، 144

إن الحقيقة الموضوعية هي أن المصالح الروسية و الأمريكية تتلاقى في سوريا إلى حدٍّ كبير، فكل من البلدين يريد أن يمنع أي نصر للجهاديين،و تستعمل ورقة محاربة داعش في سوريا من طرف روسيا و الولايات المتحدة الامريكية، لتبرير هجوماتهما على سوريا، و أن كلاهما يقومان بحرب استباقية ضد الارهاب[1].

ان الخوف الأمني الروسي، هو ان روسيا تخشى تمدد الإرهاب الى أراضيها بعد انضمام الآلاف من أقليم القوقاز و جمهوريات آسيا الصغرى و روسيا الى صفوف الجماعات الارهابية من داعش و جبهة النصرة في سوريا، فمنهم من له المؤهلات العسكرية، حيث أن بعضهم اكتسبوا الخبرة القتالية من خلال القتال في الشيشان، أفغانستان أو العراق، و يُدفع بعض المتطوعين الذين انضموا إلى صفوف جبهة النصرة و غيرها من التنظيمات الارهابية بالأيديولوجية الجهادية السلفية التي قام بغرسها في قلوبهم دعاة متطرفون في الدول القادمين منها. و يتأثر بعض آخر بالدوافع الدينية الطائفية، أي النظر إلى الكفاح ضد النظام السوري على أنه حرب السنة ضد الشيعة، أو حرب الاسلام ضد الكفار، حيث يعتبرون روسيا أشد الاعداء بالنسبة لهم.

و يبقى العدد الحقيقي للإرهابيين المنحدرين من الاقاليم الروسية مجهولا بسبب غياب المراقبة المنتظمة، حيث يحاول المجندون الأجانب عادة إخفاء كونهم قد غادروا دولهم إلى سوريا بهدف القتال في صفوف المتمردين، فهم يصلون إلى الدول التي لها حدود مشتركة مع سوريا خاصة تركيا تحت غطاء السياحة، و من ثم يتسللون إلى سوريا بشكل غير شرعي، ما يضع العراقيل أمام مراقبتهم، ففي بعض الحالات يصل الجهاديون بهوية و جوازات سفر مزورة، حيث لا يبلغون عائلاتهم بالهدف الحقيقي من سفرهم.[2]

و حسب مصادر المعارضة إن الشيشان يمثلون ثاني أكبر قوة أجنبية في صفوف الارهابيين الاجانب بعد الليبيين، فشيشان يتمتعون بخبرة قتالية كبيرة، و قد قامت بتمويل وصولهم من الشيشان إلى سوريا جهات إسلامية من قطر و العربية السعودية.

[1] المرجع نفسه، 144

[2] **المجاهدون القوقاز في سوريا**، في: https://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2013_10_21/123203998/ (04 ماي 2017).

و قد ظهر أول دليل على ضلوع متطوعين شيشان في القتال الدائر في سوريا في أوت 2012 ، حين ذُكر أن "رستم جلاييف"، ابن حمزت جلاييف، من قادة التمرد الشيشاني، و قد أنشأ المقاتلون الشيشان وحدة مستقلة تحمل اسم المهاجرين، بقيادة الارهابي "أبو عمر الشيشاني" في أفريل 2013 و تقاتل هذه الوحدة إلى جانب قوات جبهة النصرة، حيث ينتمي إليها أيضا مقاتلون من ليبيا و دول عربية أخرى، و قامت المجموعة الشيشانية بإنشاء موقع إلكتروني يقوم بنشر مختلف الجرائم التي يقومون بها تبين فظاعة الجرائم التي يقترفونها ضد الشعب السوري الأعزل ، كما يدعون من خلال هذه المواقع أيضا على الدعوة للانخراط فيها، و إرشاد المعنيين بطرق الالتحاق بصفوفها.

و السلطات الشيشانية تجد صعوبة في التعامل مع هذه الظاهرة، حيث كانت تنفي أول الأمر وجود شيشان يقاتلون في سوريا، و لكنها بعد ذلك اعترفت بأن ناشطين قد انتقلوا إلى سوريا عبر تركيا من أجل القتال فيه، و ذكرت أنهم منحدرون من عائلات فقيرة، أو أصبحوا ضحية لبعض الأجهزة الاستخباراتية الغربية لتجنيد المقاتلين من خلال المواقع الإلكترونية للجهاديين.[1]

و تطرقت صحيفة "Nezavisimaya Gazeta " الى المجموعات الشيشانية المسلحة التي تقاتل الى جانب "الدولة الإسلامية" و "القاعدة" في سوريا، مشيرة الى أنها اتخذت من سوريا ساحة حرب لمحاربة روسيا.[2]

و حسب الصحيفة دائما فقد صرح الرئيس بوتين خلال لقائه العاهل الأردني عبدالله الثاني إن: "طيارينا ينفذون عمليات ضد داعش في شمال اللاذقية. و هذه منطقة جبلية يتمركز فيها مسلحون أغلبهم من حملة الجنسية الروسية. أي أن الطيارين يقومون بواجبهم المباشر بتوجيه ضربات وقائية ضد إرهابيين يمكن أن يعودوا الى روسيا في أي وقت".[3]

و نشر "معهد ميدلبيرن للدراسات الدولية" في كاليفورنيا في شهر فيفري 2015، دراسة حول مسلحي شمال القوقاز في صفوف "الدولة الإسلامية" و جبهة النصرة جاء فيها أنه في نهاية عام 2011 أو بداية 2012، أرسل أمير المقاتلين القوقاز الأعلى "دوكو عماروف" الى سوريا أربعة من أهم القادة

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه.
[3] **"إمارة القوقاز" تنتقل الى سوريا"** (صحيفة Nezavisimaya Gazeta) في: https://arabic.rt.com/press/801673-

من المقاتلين الشيشان الى سوريا . كما أنه الى جانب المسلحين الشيشانيين هناك التتار من روسيا و أوروبا و آسيا و من تتار القرم و حتى من تتار جمهورية موردوفيا.

و يشير التقرير أنه "في نهاية عام 2012 اتحد مجاهدو "امارة القوقاز" و عدد كبير من المسلحين الأجانب الذين يقاتلون في سوريا، في ما يسمى بـ "جبهة النصرة" التابعة لـ"القاعدة"، و رأس أبو عمر الشيشاني مجموعة أطلقت على نفسها اسم "كتائب المجاهدين" و عين أبا وليد الشيشاني نائبا له. و في عام 2013 إنضمت هذه المجموعة الى "داعش". [1]

و حسب التقرير دائما، فإن عدداً من مجموعات شمال القوقاز و هم "جماعة الخلافة" و "جماعة ترخان" تريد الاستلاء على محافظة اللاذقية، و هو ما يقلق روسيا لقرب مصالحها الحيوية هناك، حيث، حسب صحيفة "Independent" البريطانية الصادرة في وفي 10 اكتوبر 2015 أقسمت التشكيلات الشيشانية، و هي "جند القوقاز" و "جند الشام" و "جماعة ترخان"، على القيام بعمليات هجومية ضد روسيا.

و قد أعلنت قيادة الجيش السوري في 14 سبتمبر 2015 عن القضاء على مسلحين من مجموعة "جند القوقاز" في جبل النبي يونس، و حسب معطيات الجيش السوري فان لهذه الجماعات قواعد في مدينة ربيعة و جبل الأكراد بالقرب من الحدود التركية بمحافظة اللاذقية، و يقود هذه المجموعة عبد الحكيم الشيشاني.[2]

لكن تركيز روسيا على مناطق لمحاربة الإرهاب على حساب مناطق أخرى في سوريا، مع ما تعيشه سوريا من تعدد الجبهات القتالية و اختلافها، عملياً سيعني هذا تقسيم سوريا إلى ثلاثة أجزاء و هذا ما تسعى اليه الدول الغربية، تقسيم سوريا وفق ما يخدم مصالحها، حيث تقسم على أساس طائفي مذهبي، فروسيا تريد الاحتفاظ بالجانب الغربي لسوريا و هو الذي يحتوي أهم منشأتها العسكرية من مطار حميمين و قاعدة طرطوس، و هذا ما يضمن بقاء روسيا في البحر الأبيض المتوسط، بالاضافة الى امكانية التنقيب على النفط على السواحل السورية، و هذا ما يسمى مشروع " سوريا المفيدة " تكون تحت قيادة الأسد، و تكون ضعيفة حيث تسعى روسيا الى مساعدتها لابقاء نفوذها عليها، أما الجزء الشمالي فهناك

[1] المرجع نفسه.

[2] المصدر نفسه.

امكانية قيام دويلة كردية مدعمة من الولايات المتحدة الامريكية، و قد تكون هذه الدويلية سبب في توتر المنطقة أكثر خاصة على الجانب التركي، فيما تبقى الشرق و الجنوب لسيطرة المنظمات الارهابية التي ترفض ترك السلاح[1].

ان بقاء الجهاديين في سوريا و العراق سيجعل دول الجوار تعاني خاصة مع احتمال عودة الجهاديين الى بلدانهم أو فرارهم مع اللاجئين عبر تركيا و هذا ما تتخوف منه روسيا و باقي الدول الغربية.

[1] غوين داير، ترجمة رامي طوقان، **فوبيا داعش و أخواتها**، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى،2015) ص 145

خلاصة

ان ما يمكن تفسير تدخل العسكري الروسي في سوريا، هو سعي هذه الاخيرة للحفاظ و لحماية مصالحها المختلفة من اقتصادية، و سياسية و أمنية، فالتخل لم يكن من اجل تجنيب الشعب السوري مآساة الحرب التي يعيشها منذ سبع سنوات، بل لتضارب مصالح روسيا مع اعدلئها، و تنافسهم على المنطقة، هذه الواقعية التي نعيشها اليوم البعيدة عن البعد الانساني و الاخلاقي، بل تحكمها البرغماتية و المصالح.

الفصل الثالث:

تداعيات الاستراتيجية العسكرية الروسية على مسار الصراع السوري

مقدمة:

كان للإستراتيجية العسكرية الروسية تأثير على مسار الصراع الدائر بسوريا، اذ حسمت روسيا موقفها الداعم لنظام بشار الاسد بالتدخل العسكري، الذي دام ستة أشهر، فكان له تأثير داخلي و خارجي، فداخلياً، زاد التدخل قوة نفوذ النظام بعدما كان قادة العالم يقولون أن ساعات الأسد باتت معدودة، و تم استعادت عدة مناطق و مدن مهمة، و اعادة السكان الى تلك المناطق.

أما اقليمياً فقد أثرت على تركيا، الفاعل الاستراتيجي في المنطقة، فبعدما شهدت العلاقات الروسية التركية توتراً بسبب اسقاط الطائرة الروسية من طرف تركيا، إلا أنه بعد ذلك تم احتواء الازمة بين البلدين، خاصة بعد تخوف تركيا من ان تحرمها روسيا من امدادات الطاقة.

و فيما يخص العلاقات الروسية الأمريكية، فتدخل العسكري الروسي كان رسالة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية بأن سوريا هي فضاء روسي لا مجال للتفاوض حوله، و كما تدخل فلادمير بوتين في أوكرانيا و ضم شبه جزيرة القرم، لقطع الطريق على الحلف الاطلسي، كان لازماً عليه حماية مصالحه في سوريا لمواجهة اي اختمال من الولايات المتحدة الامريكية لوضع يدها على سوريا بعدما احتلت العراق.

المبحث الأول: تأثير التدخل العسكري الروسي على سوريا

لقد أحدث التدخل الروسي تغييرا جذري في سوريا، على مستوى العمليات العسكرية، حيث تستمر قوات النظام في تحقيق تقدم ميداني على حساب قوات المعارضة و تنظيم "داعش" الارهابي في جميع المناطق، و قُلبت الموازين العسكرية لصالح الجيش العربي السوري و مهدت الطريق لوقف إطلاق النار في بعض المناطق من البلاد، و هو ما يعد نصراً سياسياً و عسكرياً للرئيس السوري بشار الأسد و روسيا.

فلقد استعاد نظام بشار الأسد و الجيش العربي السوري الثقة، حيث عانى الاستنزاف في صفوفه و فقد السيطرة على مدن حيوية كحمص و تدمر و حلب، و بدأت المكاسب الإقليمية للجيش السوري رغم قلتها لكنها الاستراتيجية لأنها دفعت بالمتمردين الى التراجع و التخلص منهم في مختلف أنحاء دمشق التي أعطاها الجيش الاولوية في محاربة الارهاب و المعارضة، بالإضافة الى داريا، و الغوطة الشرقية، لكن معركة حلب هي أكثر تعقيدا، لأنها مدينة كانت تحتسب على المعارضة، و تتحصن فيها و تتلقى الدعم اللوجستي من تركيا، كما أن وجود المدنيين في خطوط المواجهة أضاف التعقيد العمليات العسكرية.[1]

كما أن الجيش العربي السوري بمساعدة روسيا كان يواجه حرب الأطراف أين يتم توجيه الصراع من منطقة الى أخرى، و هذا لإنهاك الجيش العربي السوري، فبعد تحرير حلب قامت "داعش" بالسيطرة على أهم مدينة سياحية هي تدمر ، فقامت "داعش" بتدمير معالم أثرية قيمة بالاضافة الى قتل و ترويع السكان مما حتم على القوات السورية و الروسية التوجه إلى تدمر للتحريرها. [2]

و تعددت المعارك في المدن السورية لكن تعتبر معركة حلب أهمها لما عانته المدينة على مر أربعة سنوات، كما أنها سهدت اول العمليات التدخل العسكري الروسي في سوريا، و هي تعد كنموذج على الاسراتيجية العسكرية الروسية المعتمدة في سوريا.

[1] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين**، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، 2016)، ص 337.

[2] Fabrice Balanche, **Une année d'intervention militaire russe en Syrie : le grand succès de Vladimir Poutine**, lien : http://www.lefigaro.fr/vox/monde/2016/09/16/31002-20160916ARTFIG00106-une-annee-d-intervention-militaire-russe-en-syrie-le-grand-succes-de-vladimir-poutine.php (28 Avril 2017).

1- معركة حلب:

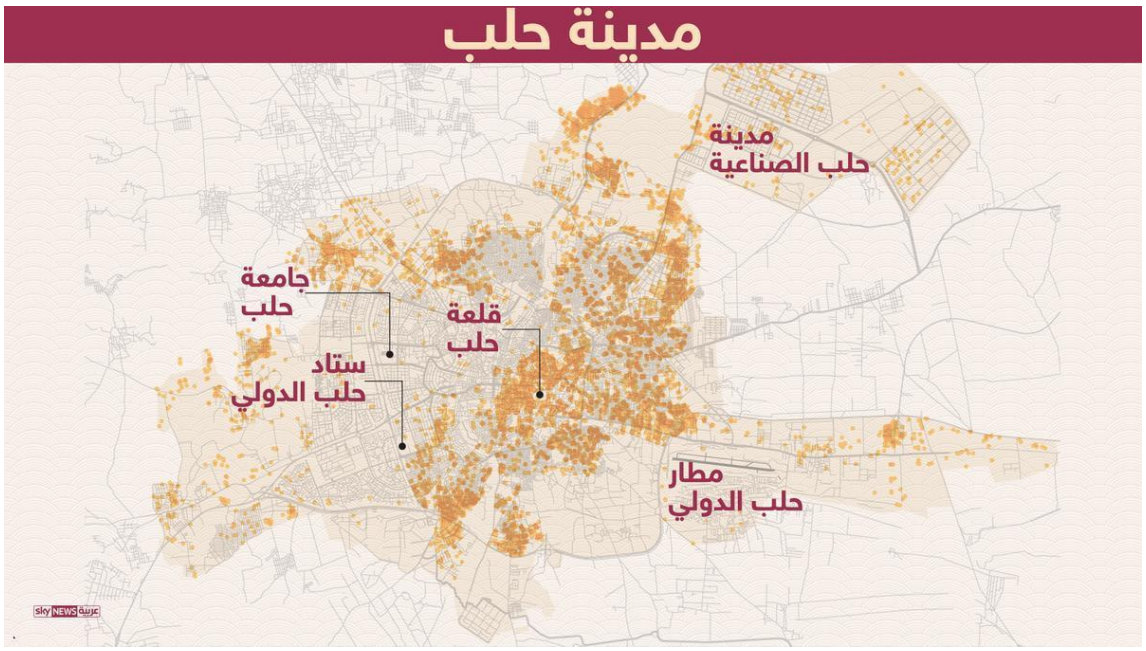

شكل (06): خريطة مدينة حلب تبين أهم المناطق التي فقدتها المعارضة بعد التدخل العسكري الروسي

المصدر: http://www.skynewsarabia.com

اعتُمد في معركة حلب، على القيام بتنفيذ ضربات جوية من طرف القوات الروسية، تتبعدها اكتساح بري من طرف الجيش العربي السوري، و ذلك بعد حصار المدينة، لإجبار المعارضة على وضع السلاح و السماح للمدنيين المحاصرين بالخروج، و لقد سمحت هذه من تغيير الخريطة الميدانية لحلب المقسمة منذ سنوات بين قطاعين، غربي و شرقي.

فلقد واصل الجيش السوري عملياته العسكرية في إطار محاولاته لفرض السيطرة على حي "صلاح الدين"، و كان يقصف المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في جميع أنحاء المدينة لاسترجاع مطار حلب، و قلعة حلب الموجودة في قلب المدينة القديمة و التي كانت تحت حصار قد فرضته المعارضة مسبقاً حيث سيطروا على الأرض و على المناطق الموجودة على جانبي القلعة.[1]

[1] **"خريطة حلب الجديدة بعد خسائر المعارضة"**، في: http://www.skynewsarabia.com/web/article (04 ماي 2017).

لكن عدم توازي القوى بين المعارضة و القوات النظامية المدعومة جواً من روسيا و براً من ميليشيات حزب الله و ايران ، كبدت فصائل المعارضة المسلحة عدة خسائر في مناطق عدة في الجزء الشمالي من شرق حلب، التي كانت سيطرت عليه منذ 2012، و أعلنت روسيا على لسان متحدث باسم وزارة الدفاع الروسية عن نجاح القوات الحكومية السورية في السيطرة على "نصف الأراضي" التي كانت بقبضة المعارضة.

وشهدت معركة اقتحام القطاع الشرقي من المدينة أو ما بات يعرف بـ"حلب الشرقية"، تنسيقا بين قوات النظام و وحدات حماية الشعب التي تتلقى الدعم من واشنطن، و تقاتل تحت لواء "قوات سوريا الديمقراطية"، و هو ما أريد ان يحى إليه ان القوات الكردية التي تقاتل في سوريا لا تريد الانفصال.[1]

فلقد شن المقاتلون الأكراد، هجوما على أحياء عدة في حلب الشرقية إثر انسحاب فصائل المعارضة، كما نجحت قوات النظام بدعم من ميليشيات حزب الله اللبنانية في السيطرة على مناطق أخرى في الجزء الشمالي أين تم تضييق الخناق على المعارضة.

و انسحبت الفصائل المعارضة إلى القسم الجنوبي من القطاع الشرقي، هرباً من الضربات الجوية الروسية المكثفة، لتتغير الخريطة التي فرضتها التطورات الميدانية منذ 2012، و باتت حلب– الشرقية الشمالية بقبضة النظام في حين اقتصرت سيطرة فصائل المعارضة على القطاع الجنوب–شرقي من المدينة التي كانت قبل اندلاع النزاع المسلح عام 2011 تعد العاصمة الاقتصادية لسوريا[2].

فلمعارضة استنزفت قواها العسكرية لتعدد جبهات قتال في شمال حلب مع "تنظيم الدولة" و معاركها مع النظام جنوب المدينة و شرقها و تعرضها اليومي للقصف الجوي الروسي، كما تراجع الدعم التركي و الخليجي، مما أدى الى انهيارات في صفوفها، فظهرت فصائل تحت أسماء مختلفة، حيث اعلن في 28 جوان 2015 انفكاك "جبهة النصرة" عن تنظيم "القاعدة" و اتخاذها اسمًا جديدًا هو "جبهة فتح الشام" بالاضافة الى فصائل أخرى"أحرار الشام" و"فيلق الشام" و حاولت إعادة توحيد صفوفها و استدعت تعزيزات من محافظة إدلب التي تتحصن فيها جماعات ارهابية مختلفة، في ما بدا أنه استعداد لهجوم بِهدف فك الحصار عن شرق المدينة، إلا أنها لم تنجح. [3]

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه.
[3] **"جغرافيا الصراع: ديناميات المناطق الخمس في سوريا"** في: http://rawabetcenter.com/archives/31854 (10 ماي 2017).

في مطلع شهر فيفري من سنة 2016، قامت وحدات الجيش الحكومي السوري عدة جبهات دفعة واحدة في حلب، كان آخرها جبهة الريف الشمالي، تم على أثرها فك الحصار عن منطقتي نبّل و الزهراء، مما أدى إلى فصل الريف الغربي عن الشمالي في مدينة حلب، و أخرج طريق أعزاز بوابة الإمداد التركية لمقاتلي المعارضة في أحياء حلب الشرقية عن الخدمة في معركة سميت "طوق حلب". و رغم محاولة جماعة "فتح حلب" التابعة للمعارضة بعد ذلك فك الحصار عن المدينة انطلاقا من إدلب، لم تنجح، لأن القوات الحكومية السورية و بغطاء جوي روسي استعادت المناطق التي خسرتها و طوقت حلب تماماً.

في 20 أكتوبر 2016 بدأ الجيش السوري و حلفاؤه عمليتهم العسكرية النهائية باتجاه أحياء شرق حلب، و سبق الهجوم العسكري قصف مدفعي و صاروخي استهدف تجمعات و نقاط انتشار مقاتلي المعارضة في تلك الأحياء، و اتباعت القوات المتقدمة أسلوب العزل و التطويق إضافة للمناورات التي ساعدت كثيراً في حسم معركة حلب لتتقدم القوات تباعاً في تلك المناطق و تقسم الأحياء إلى قسمين – شمالي و جنوبي–، حيث أنهكت مقاتلي المعارضة المحاصرين و استنزف قدراتهم، لتتبع السيطرة بعد ذلك على كامل القسم الشمالي من أحياء حلب الشرقية. و تابعت قوات الجيش الحكومي السوري و حلفائه تقدمها باتجاه القسم الجنوبي من أحياء حلب الشرقية بعد إخراج آلاف المدنيين من المنطقة و تأمينهم، و بنفس الأسلوب تمكنت القوات من عزل مقاتلي المعارضة في قطعة صغيرة و اخراجهم تباعاً من المنطقة[1].

ليصدر كل من الهلال الأحمر العربي السوري و اللجنة الدولية للصليب الأحمر يوم 22 ديسمبر 2016 بياناً صحفياً أعلنوا فيه إنتهاء عملية إجلاء المدنيين و المقاتلين من أحياء حلب الشرقية، و تولى الهلال الأحمر العربي السوري و اللجنة الدولية للصليب الأحمر إجلاء نحو 35000 شخص إلى المناطق الريفية المجاورة، و كان من بين من شملهم الإجلاء الجرحى و المرضى.

و على التوازي تمت عملية إجلاء مؤقت لأكثر من 1200 شخص، أغلبهم من النساء و الأطفال و المسنين، في الاتجاه الآخر من بلدتي الفوعة و كفريا المحاصرتين في ريف محافظة إدلب إلى مدينة حلب[2].

[1] **"خريطة حلب الجديدة بعد خسائر المعارضة"**، في :(http://www.skynewsarabia.com/web/article (04 ماي 2017)
[2] **"خريطة حلب الجديدة بعد خسائر المعارضة"**،نفس المرجع (04 ماي 2017)

ليتم اعلان تحرير كامل حلب من المعارضة، و يرفع علم الجمهورية العربية السورية فوق قلعة صلاح الدين الأيوبي في حلب بعد غياب أربعة سنوات عن هذه المدينة العريقة. و ليساهم هذا النصر في توجه قوات الجيش العربي السوري نحو تحرير مناطق أخرى.

و لقد كانت لهذه الانتصارات صدى على المستوى السياسي، حيث شهدت المفاوضات و الهدنة مرحلة جديدة بعد التدخل الروسي، الذي قوى نفوذ الأسد الأكبر لمواجه المعارضة و حلفائها و يمكن الحديث عن تأثير الاستراتيجية العسكرية الروسية على العمل السياسي في نقطتين، المفاوضات و الهدن:

أ- المفاوضات السورية:

1- مؤتمر جنيف 3:

كان يرجي من مؤتمر جنيف التوصل الى حل سياسي للصراع في سوريا، و ذلك بوفق اطلاق النار في كافة انحاء سوريا، و هذا حسب ما صرح المبعوث الدولي إلى سوريا "ستيفان دي ميستورا"، مشيرا إلى أن هذه القضية تحتاج الطرفين للتفاوض، و لقد جاءت هذه التصريحات عقب جلسة محادثات أولية مع وفد النظام برئاسة المندوب السوري لدى الأمم المتحدة "بشار الجعفري".[1]

انطلقت مفاوضات جنيف في 29 جانفي 2016 برعاية الأمم المتحدة ضمن المساعي السياسية التي ترعاها، لحل الأزمة. و لقد اصطدمت هذه المفاوضات بعدة عراقيل مما جعلها تُؤجل في في عدة مرات، فالمفاوضات غير المباشرة التي قادها مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية، ستيفان دي مستورا، ما كادت تنطلق حتى توقفت، حيث أعلن تعليق المفاوضات حتى 25 فيفري ، و ذلك بعد فشل اقناع كل من النظام و المعارضة بضرورة النتازل على بعض الشروط من أجل ايجاد حل لصراع الدامي في سوريا منذ 2011، فالنظام السوري لم يلتزم بتنفيذ قرارات التي حدّدها قرار مجلس الأمن رقم 2254 بتاريخ 18 ديسمبر 2015، في الفقرتين 12 و 13 المتعلقة بالالتزامات الانسانية و خصوصاً رفع الحصار عن المدن المحاصرة، و السماح بدخول الإمدادات الغذائية، أما المعارضة فلم ترد الاستمرار في المفاوضات

[1] "مؤتمر جنيف بشأن سوريا يبدأ ببحث وقف المعارك"، في: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/1/30 في (4 ماي 2017).

تستخدمها روسيا غطاءً لتحقيق مكاسب ميدانية على الأرض، في أرياف حلب و دمشق و درعا و اللاذقية.[1]

كما كان فشل هذا المؤتمر بسبب ضغط الدول الكبرى، فروسيا أصرت بقاء بشار الاسد على رأس الحكم في المرحلة الانتقالية، بمشاركة المعارضة، في حين أن الولايات المتحدة الامريكية تدعم المعارضة و ترى ان حتى و ان شارك الاسد في المرحلة الانتقالية فانه لن ينجح.

2- مؤتمر لوزان:

إن المفاوضات حول سوريا تجري بالتنسيق بين روسيا و الولايات المتحدة الامريكية بالإضافة الى الدول الاقليمية التي كان لها تأثير على سوريا كإيران و تركيا، و يأتي مؤتمر لوزان بسويسرا ليبن أن زمام الامور هي بيد القوى الكبرى التي تتصارع على سوريا، فلقد أعرب "ميخائيل بوغدانوف" نائب وزير الخارجية الروسي بأن بداية عملية التسوية السورية ينبغي أن تكون ضمن "مجموعة ضيقة من البلدان التي لها تأثير مباشر على السوريين".[2]

و قد شارك في هذا المؤتمر كل من روسيا، الولايات المتحدة، العراق، ، إيران، قطر، السعودية، تركيا، مصر، إيران، الأردن و المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا

و أهم نتائج مؤتمر لوزان حول سويا المنعقد في 15 أكتوبر 2016 هي:[3]

- تأكيد المشاركين على الالتزام بالحفاظ على سوريا دولة موحدة، و أصرت روسيا على ضرورة فصل المعارضة عن إرهابيي "جبهة النصرة"، لأن ضمان النجاح في تطبيق نظام وقف إطلاق النار هي الفصائل المعارضة "المعتدلة" عن المجموعة الإرهابية "النصرة" و المجموعات الأخرى المتحالفة معها.

[1] **"لماذا فشلت مفاوضات جنيف 3 السورية قبل أن تبدأ؟"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في : https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/2/4 (11 ماي 2017).

[2] جعفر علي، **روسيا تدعم مشاركة إيران و العراق و مصر في مباحثات لوزان حول سوريا، في** https://arabic.rt.com/news/845249- (11 ماي 2017).

[3] **"ماهي أهم نتائج مؤتمر لوزان حول سوريا؟"**، في : http://www.alalam.ir/news/1873034#sthash.TrVxedTk.dpuf (11 ماي 2017).

- الحفاظ على سوريا كدولة موحدة مستقلة علمانية يحدد السوريون أنفسهم مستقبلها من خلال حوار سياسي يجمع كل الأطراف.
- ضرورة عمل كل المشاركين في اللقاء مع القوى الموجودة في سوريا، و أن العمليات ضد إرهابيي داعش و النصرة ستستمر.
- استعادة نظام وقف العمليات القتالية في حلب و في سوريا عموماً على ضوء الاتفاق الروسي الأميركي الذي تم التوصل إليه في 9 سبتمبر 2016 في جنيف.
- مواصلة العملية السياسية في أسرع وقت ممكن وفقا للقرارات الموافقة لمجلس الأمن الدولي.

ب- الهدن و وقف اطلاق النار:[1]

أدى التفوق في القوى العسكرية بين الجيش العربي السوري على حساب المعارضة، الى الاتفاق على عدة هدن و كانت تختلف من منطقة الى أخرى و ذلك حسب الشروط المبرمة بين الطرفين برعاية روسية أو أممية، و كانت هذه الهدن تقام من أجل فتح ممرات انسانية للمدنيين المحاصريين داخل الاراضي التي سيطرت عليها المعارضة، و لتسوية أوضاع من أرادوا الخروج و ترك السلاح، و هذا عرض للهدن التي تمت بعد التدخل العسكري:

•ديسمبر 2015 (هدنة حي الوعر)

بعد حصار دام أكثر من عامين لحي الوعر شمال غربي مدينة حمص، تّم برعاية الأمم المتحدة التوصل إلى اتفاق هدنة أولي بين قوات النظام السوري و المعارضة، مهد لخروج مسلحي المعارضة من الحي تجاه ريف إدلب.

و نص اتفاق حي الوعر على رحيل ألفي مقاتل و مدني من الحي، مقابل فك الحصار و إدخال المساعدات إنسانية، بالإضافة إلى تسوية أوضاع المقاتلين الراغبين في تسليم سلاحهم.

[1] **هدنات سوريا.. توافقات على وقع طبول الحرب:** في http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/10 (10 ماي 2017).

و بدأ تطبيق الاتفاق بمغادرة نحو 300 مقاتل من قوات المعارضة، و نحو مئة من عائلاتهم للحي، و هو آخر المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في المدينة. و قد غادروا بحافلات إلى منطقة قلعة المضيق في ريف حماه الغربي، و منها إلى مناطق سيطرة المعارضة في ريف إدلب.

وبعد تنفيذ اتفاق الوعر، أصبحت كافة أحياء مدينة حمص تحت سيطرة الجيش السوري بالكامل.

و حي الوعر في غرب مدينة حمص هو آخر الأحياء الواقعة تحت سيطرة المعارضة المسلحة في المدينة، و تعرض باستمرار لقصف من قوات النظام التي تحاصره بالكامل، و فشلت عدة محاولات سابقة لإرساء هدنة فيه.

•فيفري 2016

أعلنت الولايات المتحدة و روسيا يوم 22 فيفري 2016، عن تبني شروط الهدنة في سوريا، و اقترحتا أن يتم الشروع في وقف الأعمال العدائية عند الساعة منتصف الليل (بتوقيت دمشق) من يوم 27 فيفري 2016، و هي الهدنة الأولى بهذا الحجم في سوريا منذ انطلاق النزاع.

و نص الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الفصائل التي تقبل الالتزام بما ورد في الاتفاق، مستثنيا منها كلا من تنظيم "داعش" و "جبهة النصرة"، و لم يشمل المناطق التي يسيطر عليها التنظيمان. و طبقت منذ 27 فيفري 2016، و لكن انهارت عمليا أواخر شهر أفريل في حلب و في مناطق سورية أخرى بسبب اتهام كل طرف للأخر بعدم احترام شروط الهدنة.

•5 ماي 2016

بدء سريان الهدنة في مدينة حلب التي اتفقت عليها الولايات المتحدة و روسيا، و قال النظام السوري إنه سيلتزم بها لمدة 48 ساعة، و قبل انتهائها، أعلنت روسيا تمديد الهدنة المؤقتة السارية مدة 72 ساعة إضافية، و هي هدنة سمحت بخروج المقاتلين و عائلاتهم.

•16 جوان 2016

أعلنت روسيا هدنة في حلب، و أعلنت وزارة الدفاع الروسية في بيان لها إنه "بمبادرة من روسيا يدخل نظام تهدئة حيز التنفيذ في حلب لمدة 48 ساعة في 16 جوان 2016. بهدف خفض مستوى العنف المسلح و تهدئة الوضع".

•7 جويلية 2016

قوات النظام السوري تعلن "نظام تهدئة" لمدة 72 ساعة في كافة الأراضي السورية، بالتزامن مع أول أيام عيد الفطر، غير أن ميدانيا لم يلتزم بها في كثير من المناطق خاصة تلك التي تخضع للتنظيم داعش و النصرة، و سجلت خرقات من طرف قوات النظام و المعارضة بسبب اطلاق النار.

•25 أوت 2016

المعارضة المسلحة في مدينة داريا بريف دمشق تتوصل إلى اتفاق مع النظام يقضي بتسليم المدينة إلى جيش النظام، مقابل خروج المدنيين منها إلى مناطق سيطرة النظام ببلدة صحنايا بريف دمشق، و إجلاء المقاتلين و ذويهم إلى محافظة إدلب بعد تسليمهم سلاحهم المتوسط و الثقيل، و ذلك بضمانات و إشراف من الصليب الأحمر الدولي.

المبحث الثاني: تحول الدور التركي بعد التدخل العسكري الروسي

منذ انطلاق الصراع في سوريا تتبع تركيا سياسة مزدوجة، حيث دعت و بشدة الى رحيل الأسد، و ساندت المعارضة عسكرية و سياسيا كما تواطئت مع تنظيم داعش منذ البداية و أمدتها بالأسلحة و تركت حدودها مفتوحة أمام المنضمين إليها، و الأطراف التركية من أكبر المشترين و المسوقين للنفط الذي تنهبه "داعش" من الآبار السورية و العراقية. وقد سبق أن وجهت موسكو تحذيراً شديداً لأنقرة من أن الطيران الروسي سيقصف كل المراكز التي يمر عبرها المقاتلون الأجانب و الذين ينضمون "لداعش" في حال سمحت الحكومة التركية لمقاتلين بعبور الحدود, كما تقوم أنقرة كانت تقوم بالتنسيق مع الرياض و الدوحة لزيادة الدعم العسكري و المتطور للمعارضة السورية المسلحة لمواجهة الجيش العربي السوري.[1]

بالمقابل و مع تأزم الوضع في سوريا، لجأ أكثر من مليون ونصف لاجئ الى تركيا من إجمالي اللاجئين السوريين، وسمحت بتدفق موجات من اللاجئين السوريين بالتدفق عبر الطريق البحري المؤدي إلى اليونان في محاولة للضغط على المجموعة الأوربية للحصول على موافقتها على إقامة المنطقة الآمنة، و تسريع عملية انضمامها للاتحاد الاوروبي بالإضافة الى الحصول على دعم مالي من الاتحاد الاوروبي كإسهام في إيواء اللاجئين.

و عندما ذهب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الى موسكو في 23 سبتمبر 2015 لحضور افتتاح المسجد الجامع الكبير في موسكو، حاول الرئيس فلادمير بوتين اقناعه بضرورة الإنضمام الى التحالف الروسي لمحاربة الارهاب، و بأن التعاون مع النظام في سوريا يحقق حتمية إنهاء الإرهاب و عندما أنهى الرئيس التركي مباحثاته مع الرئيس الروسي، أعلن أن تركيا تقبل بأن يكون للرئيس بشار الأسد دور في المرحلة الانتقالية في الحل السياسي للأزمة السورية. و كان ذلك مفاجئة تركية كاملة.[2]

لكن أيام قليلة من هذا التصريح، كان الرئيس الحكومة التركي أحمد داوود أوغلو، يخطب من على المنبر الأمم المتحدة في نيويورك، قائلا أن الحل السياسي في سوريا لا يكون إلا برحيل الأسد، داعياً الى

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي **" التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية: الدوافع و التداعيات و النتائج"** على الرابط: http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/8morsi.pdf (22 مارس 2017)

[2] وسيم خليل قلعجية **"روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين"** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2016 ص 344

تشكيل تحالف دولي لإسقاط النظام السوري، و اعتبر تواجد داعش على الأراضي السورية هو ردة فعل على الفراغ السياسي الذي تعيشه سوريا.[1]

ان التدخل الروسي في سوريا جاء ضد الرؤية التركية، فتركيا دعمت المعارضة سياسيا و دبلوماسياً و عسكرياً، و كانت ضد بقاء بشاء الأسد في الحكم، و حملته ما يحدث في سوريا، و لقد استنكرت تركيا التدخل الروسي، و نددت الضربات الجوية التي وجهها الطيران الحربي الروسي على المعارضة بأنها قتل للشعب السوري على حسب زعمها، بل إن أردوغان اعتبر الوجود الروسي على سوريا هو احتلال، و قال: إن الشعب السوري يخوض الآن حرب تحرير من الإحتلال و ليس إسقاط دكتاتور فقط، و ذلك بعد التدخل الروسي بأيام[2].

في حين غفل أردوغان عن مجازر التي تقوم بها المعارضة المدعومة من طرفه بالسلاح ، حيث عمدت الى تقتيل و تهجير المدنيين السوريين العزّل لتأثير على الرأي العام العالمي و لتحميل النظام مسؤولية ما يحدث في سوريا.

و قد قامت السياسة التركية بتنسيق مواقفها قبل مؤتمر فيينا مع فرنسا و مع السعودية و قطر و فصائل المعارضة السورية المعتدلة حسب هذه الدول، و رفضت الحل الروسي فكانت السياسة التركية واضحة ضد التدخل العسكري الروسي في سوريا، و كثيراً ما حذرت روسيا بعدم انتهاك أراضيها، و قد أعلمت الخارجية التركية روسيا قبل أيام من التدخل بأن قواعد الاشتباك التي سوف تتعامل بها مع الانتهاكات الروسية للأراضي التركية قد تغيرت، و أصدر رئيس الوزراء التركي بلاغاً للقادة العسكريين باتخاذ التدابير اللازمة فوراً على الحدود السورية بما يتوجبه الموقف، و كان ذلك يوم 23 نوفمبر 2015، و قد نفذت الطائرات التركية هذا التحذير التركي في اليوم التالي مباشرة فأسقطت الطائرة الروسية من نوع سوخوي 24، بعد انتهاكها للأجواء التركية يوم 24 نوفمبر 2015، و قد قامت الطائرات التركية من نوع ف16 بتحذير الطائرة الروسية لمغادرة الأراضي التركية، لكن الطائرة الروسية لم تستجب، مما أتاح للطائرات التركية إسقاطها وفق القانون الدولي المتعلق بهذا الشأن[3].

[1] المرجع نفسه ص 344

[2] محمد زاهد جول **"تركيا و الصراع الروسي الفرنسي "** (الدوحة،مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية)، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/15464 (22 أفريل 2017).

[3] المرجع نفسه.

وتعتقد الأوساط الروسية أن الهدف من هذه العملية كان:[1]

– **أولاً:** محاولة تكريس منطقة نفوذ تركية شمال غربي سورية حيث تقطن أقلية تركمانية و محاولة مراقبة المنطقة لحصار الاكراد.

– **ثانياً:** استكمال وضع مشروع المنطقة الآمنة على مسار التنفيذ، ما يعني أن حادث الطائرة الروسية الذي قتل فيه أحد طياريها و أنقذ الثاني، كان من بين أهدافه، إنهاء العمل باتفاق التنسيق فوق الأراضي السورية طالما أن موسكو لا تحترم مناطق نفوذ الآخرين، و هذا يفسر تأكيد الوزير الخارجية "سيرجي لافروف" أن استهداف الطائرة كان "عملاً استفزازياً مدبراً، وليس ناجماً من خطأ".

و ضمن هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه خلال اجتماع قمة العشرين في أنطاليا خلال شهر نوفمبر 2015، قام بوتين بعرض مجموعة من صور التقطتها الأقمار الصناعية و تظهر كثيرا من الحراك على الحدود المشتركة بين تركية و سورية، و أشار بوتين إلى أن: " لا نعتقد أن أنقرة تستطيع الإقدام على هذه الخطوة إلا بالتشاور المسبق مع واشنطن، و نظن أن هدفها كان إفشال الجهود الروسية في سورية و واحدة من نقاط قوة "داعش" أن بعض داعميها يجلسون في هذه القاعة"، و هذا اتهام مباشر لتركيا على وجه الخصوص، و لكن رغم هذه الحادثة، فالقيادة الروسية و لم تلجأ إلى إجراء عسكري مقابل، و هذا حتى لا تستنزف قواتها في نزاع فرعي يشغلها عن المسألة السورية ، و فضلت اللجوء إلى عقوبات اقتصادية و مالية لتركيا وتقوية الدفاعات الجوية في الأراضي السورية باستخدام منظومة صواريخ متطورة من نوع (إس 400).[2]

كما أن طلب تركيا اجتماعاً طارئاً لحلف الناتو بعد إسقاط الطائرة الروسية على الحدود التركية ليس لأن تركيا تريد توظيف الناتو لدعم تركيا فقط، و إنما لإرسال رسالة إلى روسيا بأن الحدود التركية لها من يدافع عنها، بما أن تركيا عضو في الحلف الاطلسي.[3]

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي **" التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية: الدوافع و التداعيات و النتائج"** على الرابط: http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/8morsi.pdf (2 مارس 2017).

[2] المرجع نفسه.

[3] محمد زاهد جول **"تركيا و الصراع الروسي الفرنسي "** (الدوحة، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية،) على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/15464 (15 أفريل 2017).

و كان الناتو قد اجتمع في 5 أكتوبر لمناقشة مسألة التدخل الروسي في سوريا و العمليات الخطيرة على حد وصف الحلف، حيث تمت إدانة هذا الاعتداء من طرف الحلفاء في الاطلسي و دعوا روسيا الى عدم انتهاك الأجواء التركية، و عدم ضرب المعارضة و المدنيين في سوريا و دعوها الى التركيز على داعش.[1]

لقد طرح الدور الروسي المتصاعد سياسياً و عسكرياً في سوريا تساؤلات حول مدى قدرة تركيا على الحد من تداعياته عليها بعدما تبيّن أنّ العمليات العسكرية الروسية تزيد الحسابات التركية في سوريا تعقيداً على مختلف المستويات. فلقد حاولت تركيا منذ اندلاع الثورة السورية تفادي الاصطدام المباشر مع روسيا على اعتبار أنه لا يمكنها تحمّل تكاليف مثل هذا التصادم خاصة أن حلفاء كالولايات المتّحدة و الاتحاد الأوروبي كانوا قد خذلوها مراراً ، بل و في كثير من الأحيان وضعوا مزيداً من الضغوط عليها.

لذا فضّلت أنقرة دوماً إرسال الرسائل الدبلوماسية إلى موسكو بدلاً من التصعيد أو المواجهة، كما حرصت على أن تكون انتقاداتها لها غير مباشرة في الغالب، لكنّ ذلك لم يمنع أنقرة من أن تعبّر بشكل واضح عن انزعاجها و مدى حساسيتها من دعم روسيا للنظام السوري و كذلك مدى أهمية سوريا بالنسبة إليها و هي التي تشاركها بحدود يبلغ طولها حوالي 911 كلم[2].

و سبب الموقف التركي من عدم التصعيد مع روسيا يرجع الى:

1- اعتماد تركيا المفرط على الغاز الروسي[3]:

تقوم شركة غاز بروم الروسية لوحدها بتزويد تركيا بحوالي 57% من إمدادات الغاز التي تحتاجها البلاد، و إذا ما قمنا بإضافة واردات تركيا من الغاز الإيراني التي تبلغ 20% إليها فسترتفع النسبة إلى 77%. هذا يعني أن تركيا تعتمد في استيراد حاجات البلاد من الغاز على روسيا و إيران بشكل أساسي و هو عنصّر مقوّض للأمن الطاقوي التركي خاصّة أنّ الأمر لا يختلف كثيراً فيما يتعلق بالنفط، إذ

[1] **Guide du sommet de l'OTAN** (Varsovie, 8-9 juillet 2016) P 26. Sur : http://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2016_07/20160919_1609-Warsaw-Summit-Guide_2016_FR.pdf

[2] علي حسين باكير **" حدود الدور التركي في مواجهة التصعيد الروسي في سوريا"** على الرابط:http://www.turkpress.co/node/13309 (28 أفريل 2017).

[3] وسيم خليل قلعجية " روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين" بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2016 ص 345

تستورد تركيا من كل من إيران و العراق و روسيا حوالي 56% من إمدادات النفط الخارجية التي تحتاج إليها، وفي ظل غياب بدائل عملية، فإن الحسابات المتعلقة بأمن الطاقة التركيّة تكون حاضرة دوماً عندما يتعلق الأمر بموقف اتجاه موسكو.

2- حجم التبادل التجاري بين أنقرة و موسكو[1]:

يبلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا وفقاً لأرقام العام 2014 حوالي 33 مليار دولار، و تعتبر روسيا ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا، ففي سبتمبر 2015 وقع البلدان على اتفاقية تتيح لهما تعزيز التبادل التجاري و رفع حجمه إلى حدود 100 مليار دولار بحلول عام 2020، و إذا ما أضفنا إيران و العراق بصفتهما أعضاء أيضاً في محور مع موسكو حالياً إلى المعادلة، فهذا يعني أن موقفاً صدامياً تركياً مع هذه البلدان يجب أن يأخذ بعين الاعتبار زيادة المشاكل الاقتصادية التركية المحتملة على اعتبار أنّ إيران هي خامس أكبر شريك تجاري لأنقرة فيما يأتي العراق في المرتبة السادسة.

ضف الى ذلك أن عشرات الالاف من الاتراك يشتغلون على الاراضي الروسية في شركات تركية و هناك استثمارات تركية في روسيا تفوق قيمتها 52 مليار دولار ضمن مشاريع يبلغ عددها 1516 مشروعاً. و تعتبر روسيا لاتحادية سابع بلد لجهة التصدير التركي للمنتجات الغذائية و النسيجية، حيث تبلغ قيمتها 6 مليارات دولار مقابل 21 مليار دولار واردات من روسيا. و هناك 8 ملايين من الروس قصدوا تركيا كسائحين لعام 2015، فروسيا تأتي بعد ألمانيا لجهة السياح الذين يقصدون تركيا.

3- موقف حلفاء تركيا[2]:

من الطبيعي أن تكون مواقف كل من موسكو و طهران الداعمة لنظام الأسد مشكلة بالنسبة إلى أنقرة، لكن من غير الطبيعي أن تكون مواقف واشنطن المشكلة الأكبر بالنسبة لتركيا، من المفارقات أنّ سياسات واشنطن في الملف السوري هي التي أعاقت بشكل كبير و فعال تحركات تركيا و حلفائها الإقليميين في سوريا، و قوّضت بشكل غير مسبوق من إمكانية التحرك الجماعي الفاعل لأصدقاء سوريا، و هي التي تتيح اليوم أيضاً دوراً أكبر لإيران و لروسيا في دعم الأسد.

[1] وسيم خليل قلعجية " روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين" بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2016 ص 346 و 345

[2] علي حسين باكير" **حدود الدور التركي في مواجهة التصعيد الروسي في سوريا"** على الرابط:http://www.turkpress.co/node/13309 28 أفريل 2017.

لقد أظهرت الوقائع على الأرض منذ اندلاع الثورة السورية و حتى اليوم أن أجندة واشنطن في سوريا أقرب إلى روسيا و إيران منها إلى تركيا، من ناحية الأولويات أو لناحية طريقة التعامل مع الأزمة أو لناحية إنهاء المشكلة، فهي تماطل في كثير من الأحيان مما يزيد الضغوطات على تركيا، خاصة مسألة دعم واشنطن لأكراد سوريا.

و لقد كان التحرك الروسي حقيقة في أوكرانيا في العام 2014 و احتلال شبه جزيرة القرم و ضمها إلى الأراضي الروسية اختباراً لمدى قدرة أنقرة على تصعيد مواقفها من موسكو نظراً لما لشبه جزيرة القرم من أهمية في التاريخ التركي خاصة ما يتعلق بالمسلمين (التتار –الترك) هناك.

فعندما فرضت الولايات المتحدة و الدول الأوروبية عقوبات على موسكو بسبب احتلالها لشبه جزيرة القرم و ضمها إليها، لكن امتنعت أنقرة عن المشاركة في هذه العقوبات، و ذلك تخوفاً من منع روسيا عن امدادها بالنفط و الغاز و اجبار حلفاءها على مقاطعة تركيا. و ما حصل هو أنّه و بسبب المعطيات لم يكن لدى تركيا مجال متاح للمناورة أو التصعيد في وجه روسيا، و اختارت بدلاً من ذلك الانخراط الإيجابي مع موسكو على أمل أن تبقى قريبة من الموضع سواء فيما يخص القضية السورية أو لخدمة التتار في شبه جزيرة القرم.[1]

صحيح أن شبه جزيرة القرم ليست بأهمية سوريا بالنسبة إلى تركيا، إلا أن معطيات "السياسة و الاقتصاد و الطاقة" كانت و لازالت مهمّة في الحسابات التركية عند التعامل مع روسيا في الملف السوري، و إذا ما أضفنا هذه العوامل إلى وضع تركيا الداخلي في هذه المرحلة الغير مستقرة، فإننا سنفهم بشكل جيد مدى انعكاساتها على المواقف التركية الرسمية العلنية من موسكو.

فليس من مصلحة انقرة أن تعيد شد الخناق عليها بتأزيم العلاقات السياسية و الاقتصادية و التجارية مع موسكو خصوصا في وقت تتسم فيه العلاقات التركية بارتفاع التوتر مع الولايات المتحدة الامريكية و أوروبا حول العديد من القضايا و منها قضايا، اتهام أنقرة لتدبير الانقلاب الفاشل ضد أردوغان من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و عدم تسليمها لفتح الله غولن، و قضية اللاجئين التي تستخدمها تركيا للضغط على الاتحاد الاوروبي لقبول انضمامها.

[1] علي حسين باكير **" حدود الدور التركي في مواجهة التصعيد الروسي في سوريا"** على الرابط:http://www.turkpress.co/node/13309 (30 أفريل 2017.).

فان خسارة تركيا لروسيا الاتحادية تعني قبولها بكامل الشروط الغربية و هذا ما لا يتوافق داخليا و يعارض المواقف السياسية التي يرفعها الرئيس رجب اردوغان من خلف حزبه العدالة و التنمية.

فتركيا تبدوا عاجزة عن التصرف حيال هذا التطور الحاصل على صعيد تغيير اللعبة الميدانية في سوريا، فلا تسمح امكانياتها مع حلفائها الإقليميين بمواجهة القوة العسكرية الروسية بشكل مباشر، و قد جاء التدخل العسكري الروسي كما قال الرئيس الروسي بوتين بناءاً على طلب الرئيس السوري بشار الأسد و بتالي أصبحت تركيا تواجه في سوريا دول عظمى هي روسيا لإتحادية.[1]

ففي بداية الأزمة السورية كانت أنقرة في وضع أفضل بكثير من ناحية المعطيات الداخلية و الخارجية، الإقليمية و الدولية و كذلك بالنسبة إلى التطورات داخل سوريا، لكن بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا تواجه تركيا امتحاناً قاسياً و صعباً في سياستها السورية و الإقليمية، فلم لم تكن تركيا تتوقع مطلقا التدخل الروسي في سوريا بهذه الحدة و الاندفاع، لتجد تركيا روسيا لاتحادية على حدودها الجنوبية.[2]

فالنتيجة المباشرة لهذا التطور الروسي النوعي أصاب تركيا أولا، ثم القوى التي تدعمها إقليميا و داخل سوريا، رغم أن موازين القوى بسرعة لا تتغير سريعا، لكن الخطوة الروسية بحد ذاتها أعطت نتائج أولية كبيرة جدا و خصوصا على الجانب التركي، و جاء التدخل الروسي في لحظة لا يمكن ان يتهم أحد موسكو بأن خطوتها غير شرعية أو غير مقبولة.[3]

فرد الفعل التركي بعد التدخل العسكري الروسي يقتصر على التعبير عن القلق و الإدانة و التحذير من أن تدخل روسيا سيزيد الأمور سوءاً، لكن فعلياً لم تضع القيادة التركية تصوراً لكيفية مواجهة التدخل الروسي، فأوراق الضغط التركية على روسيا محدودة للغاية، و باستثناء الإلتزام بدعم المعارضة السورية سياسياً و عسكرياً فإنها تكاد تكون معدومة مقارنة بالقوة الروسية العسكرية و الدبلوماسية على الصعيد العالمي.

[1] المرجع السابق.
[2] وسيم خليل قلعجية **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون)2016 ص 345.
[3] المرجع نفسه، ص 344.

و أنّ أنقرة تمتلك بعض الخيارات الأخرى – على الأقل من الناحية النظرية – لمواجهة التصعيد الروسي في سوريا، لكنّا خيارات أشبه قد تؤذي تركيا أكثر من إيذاء روسيا، كإلغاء مشروع أنبوب الغاز الروسي عبر تركيا إلى أوروبا و الذي يتفادى أوكرانيا، أو مقاطعة روسيا اقتصادياً و الانضمام إلى العقوبات الأوروبية، أو حتى إغلاق مضيف البوسفور الذي يعتبر الممر الوحيد عملياً للتعزيزات العسكرية البحرية الروسية إلى المتوسط، و عليه، ما لم يحصل انقلاب في المعطيات الإقليمية المتعلقة بمواقف الدول من الوضع السوري أو بموقف واشنطن مما يجري، فإن خيارات أنقرة ستبقى محدودة للغاية[1].

و يظهر العجز التركي ميدانياً بعد التدخل العسكري الروسي من خلال:[2]

- عدم امكانية إقامة المناطق العازلة التي كانت تلح عليه انقرة و بشدة، فالطيران الحربي الروسي هو المسيطر في الاجواء السورية. فهذه المناطق التي كانت تدعو انقرة الى انشائها تتطلب أولا حظراً جويا و لا سبيل لتركيا لتحقيقه بمفردها إلا اذا تدخل حلف الاطلسي مباشرة و هو أمر مرفوض من الولايات المتحدة الامريكية و أوروبا. وهذا خوفا من حدوث اشتباك بين الجانبين أي الروسي و الحلف الاطلسي ما من شأنه أن يفجر نزاعاً عسكريا غير مرغوب فيه.
- خشية القيادة التركية من خرق منظومة الاشتباك التي وضعتها أنقرة من طرف واحد بعد التدخل العسكري الروسي، فقبل التدخل اسقطت تركيا طائرة سوخوي 24 مما احدث ازمة بين موسكو و أنقرة، سرعان ما تم تجاوزها نظرا للمصالح التي تخدم كلا الطرفين. فخرق المنظومة الاشتباك يؤدي الى تكرار حوادث مشابهة محتملة مما قد يودي الى حدوث عسكرية لا ترغب تركيا في وقوعها.
- كيفية تقديم الدعم العسكري و المادي للفصائل المسلحة من قبلها بعد توجيه موسكو تحذيراً شديد اللهجة الى انقرة من أن الطيران الروسي سيقصف كل المراكز التي يمر عبرها المقاتلون الاجانب في حال سمحت الحكومة التركية للمقاتلين بعبور الحدود نحو سوريا.
- جاء التدخل الروسي ليضعف و يسقط واحد من الأهداف الكبيرة لتركيا، و هو إضعاف أكراد سوريا و من خلفهم أكراد تركيا و على رأسهم حزب العمال الكرديستاني. ان الاكراد هم اكبر الرابحين من هذا التدخل ، فتركيا تعتبر حزب العمال الكرديستاني ارهابي و لا تريد التعاطي

[1] علي حسين باكير **" حدود الدور التركي في مواجهة التصعيد الروسي في سوريا"** http://www.turkpress.co/node/13309
[2] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2016) ص 347

معهم، في حين أن الاكراد رغم دعمهم من الولايات المتحدة الا انهم يستغلون التدخل الروسي لتقوية وجودهم ميدانيا.

و أمام هذه الأوضاع لا تجد تركيا إلا التصرف وفق ما يخدم مصالحها فهي تعمل على كل الجبهات، تستميل روسيا لصالحها و لكن بالمقابل ما تزال تدعم المعارضة بالسلاح و التدريب رغم ما لاقته من هزائم في حلب، هذه المدينة الاقتصادية التي دمرتها المعارضة بدعم تركي و التي كان الرئيس التركي يحلم بالصلاة في مسجدها العتيق ليرد أمجاد أجداده و كان يتوعد الجيش العربي السوري بمقاتله فيها، للكن التدخل الروسي حرم عليه الحلم بالنصر و جعله يحلم فقط بالحفاظ على تأمين الغاز و النفط لبلاده من عند روسيا.

المبحث الثالث: تصادم المصالح الروسية الأمريكية

إن عودة الدور الروسي إلى الشرق الأوسط مرهون بالاصطدام بالمصالح الأمريكية، فإما الصراع، و إما التوافق، ففي الوقت الذي احتدم الصراع في سوريا بين الطرفين، سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى الضغط على روسيا باستغلال الأزمة الأكرانية، و تراجع سعر بالنفط لفرض عقوبات على روسيا، لكي تجبر روسيا على تراجع عن دعمها للنظام السوري أو تجربها على التفاوض معها فيما يخص هذه المسألة وفق الرؤية الأمريكية.

فلقد مثلت الأزمة الأوكرانية صداما صريح للمصالح الروسية و الاوروبية–أمريكية، حيث دشنت لمرحلة جديدة في علاقات روسيا مع بكل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، فروسيا رفضت الاندماج في التوجه الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار أنها أصبحت قوة لها ثقلها العالمي، و أن الناتو يشكل خطراً على أمنها العالمي، في ظل السياسة التي ينتهجها بالتوسع شرقا في الفضاء السوفياتي سابقاً. إذ ينظر الغرب إلى السلوك الروسي تجاه أوكرانيا – لاسيما بعد ضم القرم – على أنه تحد للنظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، التي تسعي جاهدة إلي الإبقاء عليه. و من جانبها، لا يبدو أن موسكو ستتخلي عن تحدي هذه الهيمنة و التصرف وفق مصالحها الذاتية، و في إطار منظومة القيم الخاصة بها، و ذلك في إطار استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية تقوم على التوجه الأوراسي، عبر السعي لإدماج جمهوريات الفضاء السوفيتي السابق في اتحاد أوروآسيوي، أو تحالف اقتصادي – سياسي – أمني، يكون مركزه موسكو.[1]

و كان للتباعد الأمريكي – الروسي، بعد ضم القرم، و التطورات في الشرق الأوكراني، انعكاسات سلبية علي الأغلبية الساحقة من القضايا الإقليمية و الدولية التي كانت محل تنسيق و تعاون بين الجانبين، فأصبحت القضايا العالمية تحرك وفق المصالح الأمريكية و المصالح الروسية، و في كل مكان يحدث صدام بين القوتين بعيداً عن أراضيهم، حيث تخضع المسائل الأمنية الحساسة للمساومات و الرغبات الأمريكية و الروسية على حساب شعوب و وحدة المنطقة المتناحر عليها.[2]

[1] الأزمة الأوكرانية والعلاقات بين حلف الناتو وروسيا، في : http://www.nato.int/docu/review/2014/Russia-Ukraine-Nato-crisis/Ukraine-crisis-NATO-Russia-relations/AR/index.htm (28 أفريل 2017).

[2] عزت سعد الدين، **العلاقات الامريكية الروسية: واشنطن و موسكو بين التباعد والتقارب**، في: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/7632 (13 ماي 2017).

فروسيا اليوم بعد تدخلها العسكري في سوريا، فرضت وجوها في منطقة ظلت لأكثر من عقدين مجالاً أمريكيا بدون منازع، و عودة روسيا اليوم الى منطقة الشرق الأوسط ستفرض على الولايات المتحدة منافس تقليدي في المنطقة، خاصة بعد قيام موسكو بانشاء حلف استخباراتي يضم روسيا، سوريا، العراق، و إيران لمحاربة الارهاب، و هذا ما تخشاه الولايات النتحدة بعد التدخل الروسي في المنطقة، هو تهزير النفوذ الروسي بالاعتماد على الإستراتيجية الأحلاف.

و الولايات المتحدة الامريكية تخشى توسع روسيا نحو العراق، فضائها الطاقوي الذي لا غنى عنه، و رغبة روسيا العودة الى العراق هو سياسة الانتشار الاوراسي التي ينتهجه فلادمير بوتين منذ عودة الى رئاسة روسيا في 2012، فالقيادة الروسية عبرت أن رغبتها في مكافحة داعش في العراق اذا ما دعتها الحكومة العراقية، خاصة بعد خروج القوات الامريكية من هناك، لكن الحكومة العراقية لم توجه لروسيا هذه الدعوة رغم ما تعانه مع هذا التنظيم الارهابي الذي استولى على عدة مدن في العراق أهمها الموصل، و اقتصر التعاون العراقي– الروسي على تبادل المعلومات فيما يخص تحرك داعش في المنطقة، و لعل هذا العزوف العراقي على دعوة روسيا للتدخل في العراق لصد داعش هو الهيمنة الأمريكية على قرارات الحكومة العراقية، لذ لا يمكن للولايات المتحدة الامريكية بعد كل ما قامت به في العراق منذ التدخل العسكري الاول في 1991 و الثاني 2003، و الذي كان سبب في دمار العراق، أن تسمح بالتواجد الروسي على الأراضي العراقية، خاصة فيما يتعلق بامكانية استرجاع روسيا ما أضاعته هناك من صفقات إنتاج النفط و بيع الاسلحة التي أصبحت اليوم في يد الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن التدخل حسم بقاء نظام الأسد، فاليوم الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعو الأسد الى الرحيل، بل أصبح الأسد شريك مهم لمكافحة الارهاب، هذا النظام الذي ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على اطاحته منذ 2001، باختلاق عدة أسباب للقضاء عليه، فقد مثل النظام السوري مشكلة للولايات المتحدة في المنطقة، فاتهمته بارسال الأسلحة و الجهاديين عبر حدوده الى العراق خلال الإحتلال الأمريكي منذ عام 2003 و لغاية عام 2011، و أنه المسؤول عن زعزعة استقرار لبنان و أن الأسد كان سبب مقتل الحريري، وأنه يدعم حزب الله اللبناني، كما أن الاسد له نظرة عدائية اتجاه اسرائيل و قد خاضوا حروباً عدة معها. و فوق كل ذلك، كانوا جنباً إلى جنب مع الإيرانيين كما ان حزب الله، حليف

إيران و سوريا، مثّل تهديداً إرهابياً للولايات المتحدة. و حينما وقعت الحرب السورية، رأت الولايات المتحدة فرصة للقضاء على الأسد و تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة إلى حد كبير و كسر حزب الله[1].

لكن التدخل الروسي قضى على الأحلام الأمريكية بازاحة الأسد، مما ساهم في استمرار التنافس بين الطرفين على حساب الشعب السوري، فروسيا لن تقبل بتنحي الأسد في هذه المرحلة حتى و إن كانت هذه رغبة الأسد الذي يعاني من الضغوطات من كل الأطراف، فاستمراره مرهون بالمصالح الأمريكية و الروسية.

كما كان للإستراتيجية العسكرية الروسية تأثير على العلاقات الأمريكية الروسية فيما يخص أمن اسرائيل، فهذه الأخيرة أمنها مرتبط بالحماية الامريكية لها، أما روسيا بالنسبة لإسرائيل فهي تعتبرها شريك و لكن ليست حليف، و لقد تخوفت اسرائيل من توسع العمليات العسكرية الروسية ، بأن تدفع بالفصائل المتشددة المنهزمة التي تحارب في الجنوب الغربي لسوريا الى الحدود الإسرائيلة، كما اعربت اسرائيل عن قلقها من تسليم روسيا لسلاح متطور لحكومة دمشق، و طالبت موسكو بالتراجع عن قرارها، فبالنسبة للولايات المتحدة، فالوجود العسكري الروسي بدون شك يقلقها على المدى البعيد، حيث من الصعب التنبؤ بمستقبل عمل القوات و القواعد الروسية في سوريا و بجوار حليفتها إسرائيل، و لهذا سارع بوتن بالحديث صراحة و بدون غموض عن ما سماه "احترام المصالح الإسرائيلية بسوريا".[2]

– ان الإستراتيجيّة الأميركية كانت تهدف إلى تحويل الأراضي السورية إلى ساحة معارك استنزاف لجميع القوى المتحاربة لتصفية بعضها البعض، من أجل تنفيذ مخططات تُعيد تشكيل المنطقة، وفق مقتضيات المصالح الأميركية–الإسرائيلية، و ترسيم الشرق الأوسط الجديد، لكن التدخل و ان لم يمنع هذا المخطط، فهو يفرض ترسيم جديد ليس وفق الطموح الغربي، فروسيا تتذكر كيف تم استبعادها من معاهدة ساسبيكو 1916.

– كما أن الفاعل الجديد التي تخشاه الولايات المتحدة الامريكية على مصالحها، هو قيام تحالف عسكري روسي–صيني، فبروز الصين كلاعب سياسي و عسكري جديد على الساحة الدولية قد قوى

[1] Huguette Pérol, **Syrie le chemin de Damas**,(Paris, Nouvelle Edition Latines, 2013), P 89.

[2] مهند مصطفى، **العلاقات الإسرائيلية-الروسية في سياق الأزمة السورية**، (مركز الجزيرة للدراسات)، في : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/02/170215085531398.html (07 ماي 2017).

الموقف الروسي بوجه الولايات المتحدة، و بالتالي خلق نمطًا من المعارضة الصينية–الروسية بوجه الولايات المتحدة الأميركية و أوروبا و هذا قد يقود الى احتمال وقوع حرب عنيفة بين الطرفين.[1]

– إن الصراع الأميركي–الروسي في الأزمة السورية يختلف اختلافاً جوهرياً عما كان عليه خلال حقبة الحرب الباردة في الشرق الأوسط، الذي كان أساسًا حول الإيديولوجية و الهيمنة الإقليمية، أما يوم فجوهر الخلاف هو متعلق بمصالح اقتصادية و فرض النفوذ السياسي.

– تضارب المصالح بين القوتين أدى الى فشل الجهود الدولية في إيجاد مخرج للأزمة السورية، وسط تبادل الاتهامات بين السلطة و المعارضة، حول المسؤولية عن تزايد العنف، و عجز مجلس الأمن بالخروج بقرار يخدم الشعب السوري، فالانقسام الحاد بين الأعضاء الخمسة ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، و التي تتمتع بحق النقض (الفيتو)، أدى إلى تعطيل عمل هذا المجلس و عدم جدوى قراراته، فروسيا و الصين من جهة بمواجهة الولايات المتحدة و فرنسا و بريطانيا من جهة ثانية.

– لكن من جهة أخرى أدى طول أمد الصراع أدى الى الوعي المتبادل لمستوى العلاقات الأميركية – الروسية، و لو لمرحلة معينة، حيث أدرك كلا الطرفين أنَ حالة "العداء المطلق" لا يُمكن أن تستمر بالوتيرة نفسها و لا تتفق مع مصالح البلدين. و لا شك في أن الظروف الإقتصادية و المالية، و تتابُع المشاكل الأمنية غير التقليدية، أوجد حيزا كافيًا لتحسين العلاقات بين الجانبين من خلال نقاط التوازن في الأزمة السورية، و لو لمرحلة مؤقتة.[2]

لكن في المرحلة الحالية التواجد الروسي في سوريا لا يقلق الولايات المتحدة الأمريكية لانها أدركت أن تواجد روسيا لا يضر بحليفتها اسرائيل، بل تريد إعطاء روسيا عبئاً أكبر في محاربة المجموعات الإرهابية و المحافظة على النظام حتى يتم إيجاد تسوية تتفق عليها الأطراف الدولية و انتقال منظم للسلطة.[3]

---

[1] **"الجنرالات الأمريكيون يتحدثون عن حتمية الحرب مع روسيا والصين"**، في:
https://arabic.rt.com/press/ (09 ماي 2017).

[2] منصور زغيب، **تجدّد الصراع الأميركي-الروسي في ضوء الأزمات المستجدة** (مجلة الجيش، العدد 90، أكتوبر 2014).في:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content) 09 ماي 2017).

[3] إبراهيم فريحات، **التدخل الروسي في سوريا.. هل يقلق أميركا؟**، في :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions تاريخ الاطلاع (15 ماي 2017).

الولايات المتحدة إذن تعي أن هناك مخاطر و قد يكون هناك ثمن لوجود قوات عسكرية روسية في سوريا من الممكن عدم السيطرة عليها مستقبلا لا سيما في حالة انعدام الثقة مع روسيا في أوكرانيا و غيرها، و رغم ذلك تفضل أميركا المضي بهذا الاتجاه –الدور العسكري الروسي في سوريا– الذي يخدم أجندتها تماما على المدى القريب، أما المستقبل البعيد، فستحدده مرحلة ما بعد الحرب.

فسوريا كانت و منذ أكثر من عقدين حليفا روسيا و ليست أميركية، و مهما يكن الأمر فروسيا تستثمر عسكريا بإحدى حليفاتها و هو أمر يقع ضمن التفاهمات و قواعد اللعبة الدولية، فالولايات المتحدة لا تحتاج إذنا روسيا لتقوية وجودها العسكري مع الدول الحليفة لها كدول الخليج أو المغرب.

أخيرا، بقي أن نقول إن تفاهما أميركياً روسياً سيثير العديد من التساؤلات حول الدور المستقبلي لكل من المعارضة السورية التي تصفها الولايات المتحدة بـ"المعتدلة"، و دور نظام الاسد المدعوم من روسيا و الصين و ايران، لتجد القوى الاقليمية أخرى كالسعودية و تركيا نفسها أمام اختبار صعب يتمثل إما بالموافقة على رؤية روسية أو أميركية للمرحلة القادمة في سوريا، و إما تشكيل حلف مضاد يفرض رؤية مختلفة، فسوريا هي حلبة صراع بين الطرف الروسي و الأميركي، و التي ستتضرر منها المنطقة العربية بأسرها، بما في ذلك جيران سوريا في ظل استمرار توازي القوى ميدانيا.[1]

فلقد أدى تصادم المصالح الروسية الامريكية الى تصعيد في استعمال القوة العسكرية في سوريا، حيث جعلت العالم يعيش في مرحلة انتقال، يشبه ذلك التصعيد الذي عاشه العالم في الحرب الباردة سنوات الستينات و تذكرنا بأزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962, و التي حدثت عقب قيام الولايات المتحدة بعدد من العمليات الفاشلة التي سعت من خلالها إلى إسقاط النظام الكوبي, فشرعت حكومتا كوبا و الاتحاد السوفيتي المتحالفة آنذاك في بناء قواعد سرية لعدد من الصواريخ النووية متوسطة المدى بها, و التي تتيح للاتحاد ضرب أراضي الولايات المتحدة بشكل أسهل و مباشر، لولا ان تم ازالتها فيما بعد.

فالصراع الأميركي–الروسي في الأزمة السورية يوحي بوجود حرب باردة ، لكن جيء بتسمية "الحرب الفاترة"، و هي تسمية جديدة أطلقها "Noah Fieldman" ، معتبرًا أن الصراع الدولي تتجدد و لو بصورة

[1] إبراهيم فريحات، **التدخل الروسي في سوريا.. هل يقلق أميركا؟**، في : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/10/6 (15 ماي 2017).

مغايرة في الفترة التي نعيشها، حيث يتخذ هذا الصراع لا شكل الحرب الساخنة حرب المدفع و الدبابة، و لا شكل الحرب الباردة، بل حرب المصلحة.[1]

إنَّ الموقف الروسي انطلق من رؤية تُميّز بين اهتمام قيام النظام السوري بإصلاحات فعلية، و بين الحيلولة دون التدخل الغربي في سوريا، و التي سيكون لها تداعيات كارثية ليس فقط على وحدة الكيان السوري، وإنما على استقرار المنطقة وأمنها.

إن تطور الموقف الروسي حيال بُؤر التوتر و الأزمات الدولية سيتفاوت من منطقة إلى أخرى وفق الظروف "و الحساسيات" و المصالح، فالنزاع الأميركي–الروسي الذي تفاقم مؤخرًا يُفيد دولاً و منظمات في المنطقة و العالم، و إنَّ فُرص الأطراف المناوئة لسياسة واشنطن في الحصول على دعم دولي و حماية دولية باتت أفضل من قبل بصعود التواجد الروسي على الساحة الدولية و في سورية على وجه خاص، خاصة بالنسبة لدول الخليخ التي تعارض الدور الروسي و الإيراني في المنطقة.

إن نهاية الصراع الدائر بسوريا سيعيد رسم الشرق الأوسط العربي. فسوريا لم تعد قضية تتعلق بالسوريين وحدهم، بل كل القوى العالمية ة الاقليمية تحارب هناك من أجل مصالحها، من القوات الأمريكية و الروسية و الإيرانية و التركية و الفرنسية، الخليجية، و هذا سعيا لتحقيق نفوذ سياسي و اقتصادي في سوريا.

إن سوريا هي مكان تفاعل الأزمات في أوراسيا، و هذا التفاعل هو التفاعل أعظم و أكثر عنفاً و لأن الأهداف و أطماع القوى مختلفة، لذلك تستمر المعارك و المعاناة، و المؤتمرات و الاجتماعات اللانهائية بدون أي نتيجة لصالح الشعب السوري.[2]

فالولايات المتحدة الامريكية لم ترغب في التورط مباشرةً في الحرب، كتورطها في العراق، و كانت تتطلع الى استقطاب العلمانيين غير المنضوين تحت لواء الأسد، لكن ذلك كان صعب عليها بسبب مصالحهم الاقتصادية مع النظام و يمكن القول إنه صعُب إيجاد جماعة كهذه، و كان من الصعب أيضاً التأكد من أنهم سيُحافظون على ذاك النوع من الجماعات و أن أفرادها لن يبيعوا الأسلحة التي تُعطى لهم، لذلك اتجهت الى الأكراد على عكس روسيا التي تدخلت مباشرة، و لو لفترة محدودة، فلقد كان لانهيار

[1] المرجع نفسه.

[2] George Friedman, **Why Syria Matters to You,** link: http://www.mauldineconomics.com/this-week-in-geopolitics/why-syria-matters-to-you# (27 may 2017)

أسعار النفط تأثير هائل في اقتصاد على روسيا، و احتاج الرئيس فلاديمير بوتين إلى إظهار روسيا كقوة عظمى فاختار الذهاب الى سوريا، هذا جعل الولايات المتحدة الامريكية تستغل التدخل الروسي لتحريك الرأي العالمي ضد روسيا لتبدو معتدية، بعد اتهامها بقتل المدنيين و قصف المعارضة، و ليس التنظيمات الارهابية[1].

فكل من الولايات المتحدة و روسيا تنشطان في سوريا، ورغم رغبتهما انهاء الحرب الا ان عدم الوصول الى تسوية ترضيهما، اعجزتهما على إنهاء الصراع، خاصة مع انقلاب الأتراك ضد الأمريكيين لاتهامهم إلى حد ما بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة و تقربوا من الروس، بعد دعم الولايات المتحدة الامريكية للأكراد في الشمال السوري و هو ما ترفضه تركيا.

كما كان للهجمات الإرهابية في باريس أثر آخر لإطالة أمد الحرب، فأرسل الفرنسيون حاملة طائرات لتنفيذ ضربات جوية في سوريا داعمةً الولايات المتحدة في حربها ضد داعش. و كان للمهاجرين السوريين و عدم قدرة القوات الأوروبية على منع تدفقهم أو عدم القدرة على القيام بعمل أُحادي فعال ضد داعش بعد الهجمات في باريس و مدن أخرى دور ليس في التسبب بتورط عسكري أكبر في سوريا فحسب، بل بالتخطيط طويل الأمد لإدارة تداعيات الصراع، لأن الولايات المتحدة اتهمت تتهم روسيا بعدم نجاحها في ضرب مواقع التنظيمات الارهابية و تتهمها بضرب مواقع المعارضة المعتدلة على حد زعمها.[2]

إن التدخل الروسي جعل أي تدخل عسكري خارجي في سورية أمراً صعباً للغاية، خاصة مع رفض روسيا إقامة مناطق آمنة شمال سوريا، أو مناطق حضر جوي مثلما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل الاختراقات التي تشهدها سوريا لإقليمها من طرف تركيا و دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية بدعوى مكافحة الارهاب.

كما عزز الروس وضعهم الدبلوماسي بهذا التدخل العسكري، و أصبح لا يمكن اتخاذ أي قرار في سوريا، من دون مشاركتهم، بل أصبحوا هم من يقوم بالربط بين النظام السوري و المعارضة للجلوس الى طاولة المفاوضات، و قد ازدادت الاتصالات الدبلوماسية بين الغرب بصفة عامة و الولايات المتحدة

[1] نفس المصدر السابق.

[2] George Friedman, **Why Syria Matters to You**, link: http://www.mauldineconomics.com/this-week-in-geopolitics/why-syria-matters-to-you# (27 may 2017)

الامريكية بصفة خاصة مع روسيا منذ التدخل في سوريا، و لسيما بعد مرحلة من البرود و محاولة فرض حصار غربي عليها بعد التدخل في أوكرانيا و ضم شبه جزيرة القرم.[1]

و يبدو أن الرئيس الروسي يمتلك إستراتيجية حاسمة اتجاه الولايات المتحدة الامريكية في سوريا، و هي استراتيجية دفاعية، اذ يدافع الروس على مصالحهم و وجودهم في سوريا، فبعد أوكرانيا اندفع بوتين إلى الأمام، حيث بسط نفوذه في الشرق الاوسط بعدما ترك المجال للولايات المتحدة الامريكية و حلفائها لعدة عقود، في حين تفتقد إدارة أوباما إستراتيجية في سورية، ففي الأشهر الأولى للأزمة السورية كانت ادارة "أوبام"ا تدعو الى رحيل بشار الاسد لكن بعد التدخل الروسي تغير الموفق الى دعوة لمحاربة الارهاب و هذا بمحاربة تنظيم دولة الاسلامية في العراق و الشام المعروف اختصارا "داعش". و أمام هذا الوضع تمكن الرئيس الروسي فلادمير بوتين من تعزيز موقف القوات النظامية التي كانت تتعرض لتهديد في الشهور الأخيرة قبل التدخل الروسي، كما يسعى لضمان دور للأسد في المرحلة الانتقاليّة، في حين حاول القادة الغربيون برئاسة الولايات المتحدة الامريكية، تجنب هذا الاحتمال و هذا دليل على فشل الغرب و الأنظمة العربية الموالية للغرب في دعم المعارضة باستراتيجية عسكرية و سياسية ناجحة لإطاحة بنظام الأسد و يسعون الى اطالة الصراع في سوريا حتى يتأكدوا من ايجاد البديل وفق ما يخدم مصالحهم.[2]

و لم يكن ممكناً أن يصمد النظام السوري أو قوى المعارضة في هذه الحرب الشرسة من دون دعم قوى خارجية، و يُذكّر نمط هذا الدعم و استمرار الحرب، بالحروب الطويلة أثناء الحرب الباردة بسبب وجود معسكرين يدعمان الطرفين كما كان يحصل في أنغولا و فيتنام و سلفادور و نيكاراغوا حيث استمرت الحروب أكثر من عقد في بعض الحالات بدون حل.

و قد اعتبر منظّرون في السياسة الخارجية الامريكية، أن الولايات المتحدة الامريكية تراجعت أمام التدخل و حذروا من شرعنة التدخل الروسي في الشرق الأوسط، و اعتباروه فشلاً لسياسة أوباما و تقديراته لطبيعة المرحلة، و دعووا الى سياسة أميركية أكثر فعالية في المنطقة، و يدعون إلى تدخل عسكري ضد الأسد و ضد تنظيم الدولة في الوقت ذاته. و هذا ما لم تريده الولايات المتحدة خلال فترة

[1] عزمي بشارة، **روسيا: الجيوستراتيجية فوق الايديولوجية و فوق كل شيء**، (دورية سياسات عربية، العدد 17، نوفمبر 2015). ص 23.
[2] المرجع نفسه.

رئاسة "أوباما"، إلا في حال تغيرت سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه روسيا مع الرئيس الحالي " رونالد ترامب".[1]

و في حين يرى اتجاه آخر أن المفتاح لمواجهة السياسة الروسية الجديدة تعزيز التنسيق الأميركي التركي و تكثيفه في مواجهة روسيا ليس فقط في سورية، بل أيضاً حيث تتقاطع مصالحهما ضد النفوذ الروسي في أرمينيا و جورجيا و أذربيجان، ولا سيما بسبب حاجة تركيا إلى تنويع مصادر الطاقة و حاجتها إلى وجود دول مستقلة عن الإرادة الروسية في تلك المنطقة، و يتطلب ذلك تغييراً في السياسة الأميركية تجاه تركيا و تغيراً في السياسة التركية بالتوجه شرقاً و الاهتمام أكثر بعلاقاتها بالغرب، ولا سيّما مع الولايات المتحدة مع تحول الحرب في سورية إلى حرب بين قوى تتصارع جيوستراتيجيًا، و ليس أخلاقيًا أو قيميًا، غير أن هذا الطرح أصبح بعيدا بعد التقارب الروسي–التركي، و بعد الانقلاب الفاشل ضد الرئيس التركي "طيب رجب أوردوغان" و ذلك بسبب اتهامه للولايات المتحدة الامريكية بتدبير الانقلاب، و في ظل رفض الاتحاد الوروبي انظمام تركيا اليه و عدم الوفاء بوعوده على حد تعبير "اوردوغان" بعدما سوى مسألة اللاجئين التي كانت تؤرق الأوروبيين.

اذن التدخل الروسي و التصعيد الامريكي في توفير السلاح للمعارضة و دعم جماعات كردية بالسلاح، و قيامها بشن ضربات باسم مكافحة الارهاب تحت التحالف الدولي، جعل الحل السياسي في سوريا حالياً غير مطروح. فلا يستطيع أي طرف من فرض سيطرة على طرف آخر و هذا راجع بسبب استعمال القوة، في الوقت الذي يدفع فيه الشعب السوري ثمن مصالح الدول الكبرى بالتهجير و القتل و التقسيم.[2]

[1] عزمي بشارة، المصدر السابق.
[2] المصدر نفسه.

خلاصة

ان الحرب في سوريا بينت مدى أهمية هذه المنطقة في الحسابات الاقليمية و الدولية، و تصارع القوى الكبرى عليها كان سببا في استمرار الحرب و عدم الوصول الى حل سياسي ينهي مأساة السوريين، فالعمليات العسكرية لمختلف الاطراف جعلت الحسم العسكري لقوة واحدة غير ممكن، مما جعل الوضع يدخل مرحلة توازن بين القوى يوحي باستمرار أمد الحرب في ظل عدم رغبة أي طرف تقديم تنازلات للوصول الى حل نهائي، مما يأثر على وحدة الدولة السورية.

خاتـــــــمة

الخاتمة:

رغم أن الانجازات العسكرية للقوات الروسية ميدانيا في سوريا ليست كبيرة، لأن تدخلها كان محدوداً، و اقتصر على الضربات الجوية لإسناد قوات الجيش العربي السوري، و ذلك لتجنيب الجيش الروسي الخسائر البشرية، إلا أن الاستراتيجية العسكرية الروسية في سوريا، كانت ممتدة على طول الصراع، و ذلك بالتواجد العسكري في طرطوس، و العمل الاستخباراتي مع النظام السوري و التنسيق معه، و الغاية منها إحباط مشروع الولايات المتحدة الهادف الى التدخل العسكري لإسقاط نظام بشار الأسد، من أجل رسم الشرق الأوسط الجديد، فهدف روسيا العسكري كان دفاعي، لضمان استمرار وجودها في المنطقة لحماية أمنها القومي المرتبط بالمصالح الاقتصادية و جيوسياسية هي سبب تمسك روسيا بنظام الاسد و تقديمها له الدعم الدبلوماسي و العسكري.

كما أثرت الاستراتيجية العسكرية الروسية من خلال التدخل العسكري الروسي على مجرى الصراع في سوريا، لصالح النظام، حيث منح هذا التدخل الثقة أكثر لنظام الاسد الذي تنبأ الكل بزواله بعد انطلاق الاحداث الدامية في سوريا سنة 2011.

غير أن الوضع في سوريا اليوم لا يُنبأ بالخير، رغم الانتصارات التي حققها النظام السوري على خصومه، عسكرياً و سياسياً ، فميدانيا حقق الجيش العربي السوري انتصارات باهرة، حيث استطاع استرجاع عدة مناطق كان قد فقدها منذ تأجج الصراع في سوريا، هذه الانتصارات دعمّت القيادة السورية لتتجه نحو الحل السياسي، لكن تدخل القوى الكبرى و الإقليمية و تعددها يحول دون إيجاد حل نهائي لهذا الصراع الذي دمر سوريا على مدى سبع سنوات. فعدم تنازل أي طرف، أطال أمد الصراع، و ادخل المواجهة بين هذه الاطراف في توازٍ للقوى حيث أن كل طرف يسعى الى التفوق ميدانياً من خلال تقديم الدعم العسكري لحلفائه.

فالتواجد العسكري الروسي في سوريا و قيام قوات التحالف بضربات جوية على سوريا، جعل السلام في سوريا غير ممكن في الوقت الحالي، خاصة مع بقاء التنظيمات الإرهابية التي لا تريد إلقاء السلاح و التي لا تعترف بالحل السياسي، فالوضع ما زال غير مستقر، و مازال يشهد هروب المدنيين من مناطق النزاع، و السلام في سوريا يخضع للمساومات الروسية و الغربية التي تقدم مصالحها على حساب الشعب السوري و وحدته.

فحتى و إن تم التوصل إلى الحل السياسي، فسوريا تعاني استنزاف في طاقاتها البشرية و الإقتصادية خاصة مع حجم الدمار الكبير الذي لحق بالبنى التحتية السورية من الجراء الحرب، و نهب للثروات ، و تهجير للسكان و نزوحهم، فإعادة إعمار قد تكون صعبة على الحكومة الحالية، مما يدفعها الى الاعتماد على القوى الكبرى، مما يؤدي الى هيمنتها على الوضع في سوريا، و في هذه الحالة، سيكون الاستقرار طويل الأمد لأي اتفاقية سلام بخصوص سوريا غير ممكن.

فالجدير بالسوريين إعادة توحيد سوريا من الداخل و ذلك بإشراك كل السوريين على اختلاف انتماءاتهم السياسية و الإثنية و الدينية، و ليس بناءاً على ما تمليه روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى السوريين أن يتوحدوا ضد أي تدخل يؤدي الى تقسيم سوريا، لأن تقاسم السلطة استناداً الى توزيع جغرافي حسب توزع المصالح الخارجية، سيؤدي حتماً الى انقسام سوريا و عدم استقرارها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب بالعربية:

01- وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2016.

02- اسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي: دراسة حالتي الساحل الافريقي و العالم العربي**، الجزائر: دار هومة للنشر 2017.

03- أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008.

04- سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتب، الطبعة الخامسة، 2010.

04- عبد الوالي الشميري، **الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء**، القاهرة: ستار برس، 1993.

06- موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001.

07- هاري أرغر، ترجمة راجح محرز علي، **الاستراتيجية و محترفو الامن القومي، التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الواحد و العشرين**، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، 2011.

08- سعد حقي توفيق، **الاستراتيجية النووية بعد نهاية الحرب الباردة**، الاردن: دار زهران للنشر، 2008.

09- جمال وكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر الطبعة الثانية، 2012 .

10- علي أحمد هارون، **أسس الجغرافية السياسية**، القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، 1998.

11- غوين داير، ترجمة رامي طوقان، **فوبيا داعش و أخواتها**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى،2015.

المقالات و الدراسات

01- مايسة محمد مدني، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، مجلة كلية الاقتصاد العلمية ،العدد الرابع، جانفي 2014.

02- أحمد دياب، **هل تسترجع روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الاوسط: حلفاء روسيا و إرث بريجنيف**، المجلة، العدد 1588، أكتوبر 2013.

03- عزمي بشارة، **روسيا: الجيوستراتيجية فوق الايديولوجية و فوق كل شيء**، دورية سياسات عربية، العدد 17، نوفمبر 2015.

المذكرات:

- سيهام فتحي سليمان، **الازمة السورية في ظل تحولات التوازنات الاقليمية و الدولية: 2011-2013**، أطروحة ماجستير، جامعة غزة: كلية الآداب و العلوم الانسانية، 2015.

المراجع باللغة الأجنبية:

01- Charles-Philippe David **La Guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie**, Paris, PSP 2000.

02- Bouzghraia Djamel Edine, **Une introduction aux études stratégiques de défense et de securité**, Alger, OPU, Tome I, 2012.

03- Bouzghraia Djamel Edine, **Une introduction aux études stratégiques de défense et de securité**, Alger, OPU, tome II ,2012.

04- Christian Malis, **Guerre et Stratégie au XXI e siècle : Enjeux mondiaux, armes futures, quelle ambition pour la France ?,** Paris, Fayard, 2014

05- François Géré, **Dictionnaire de la pensée stratégique**, Paris, Larousse, 2000.

06- Huguette Pérol, **Syrie le chemin de Damas**,(Paris, Nouvelle Edition Latines, 2013.

07- Jean Géronimo, **Le retour du renard rouge : la politique de Vladimir Poutine s'inscrit elle dans la tration soviétique ,** EURASIA N° 4, France Avatar edition, 2009/

08- **Eurasia, Semestriel de géopolitique**, France, Avatar Edition,Vol : III N° 04, 03/2009.

09- Frédéric Lasserre, **Passsages et mers arctiques :géopolitique d'une région en mutation**, Quebec, presses de l'université du Québec, 2010.

10- Jean- pierre Filui, **Le nouveau Moyen-Orient, les peuples à l'heure de la révolution syrienne** (Paris, Fayad, 2013.

11- Clément Therme**, La puissance russe en Moyen-Orient :retour ou déclin inéluctable**, Etude de l'IRCEM, Paris, 2014.

12- Jean-pierre Burdy/ E. Parlar Dal, **Syrie, la régionalisation et les enjeux internationaux d'une guerre imposée**, Eurorient, N° 41, 2013, l'Harmattan, Paris.

13- Clément therme**, la Russie au Moyen-Orient ; entre enjeux géopolitique et intérêts économiques** ,Géoéconomie, N° 76, Institut Choiseul, aout-septembre-octobre 2015.

14- Jean Peirre Burdy/ E. Parlar Dal, **Syrie la régionalisation et les enjeux internationaux d'une guerre imposé**, Eurorient, N° 41, 2013, l'Harmattan ? paris.

15- Thierry de Montbrial**, Perspective : Menaces à l'est et au sud**, (Ramses 2016, IFRI, Paris, DUNOD 2016)

16- **Rapport d'information sur les moyens de DAECH**, N° 3964, Tome I, Assemblée nationale, Paris, 2016.

17- Robert D.Kaplam, **The revenge of geography; What the map tells us about coming conflicts and the battle against fate**, (New York, Random House, 2012) P 149.

المواقع الالكترونية:

01- "**دمشق و موسكو ، علاقات غيرت ملامح العالم**":
http://thawra.sy/_archive.asp?FileName=705404349201510012244442

02- نزار عبد القادر، **روسيا و الأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية و تعقيدات مع الغرب**، مجلة الجيش، العدد 84، أفريل 2013، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

03- **في الأزمة السورية.. الفيتو الروسي "أكثر من عادي"**:

http://www.skynewsarabia.com/web/article/902004

04- علي محمد علي، **الحل السياسي في سورية:مبرراته، مقوماته، و احتمالات نجاحه**، مركز سوريا للبحوث و الدراسات، : http://www.syriasc.net/

05- سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43:

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25560

06- Valentine Pasquesoone, **Transferts d'armes en Syrie : les exportations russes inquiètent**, : http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2012/06/15/syrie-les-exportations-d-armes-russes-inquietent_1719341_3218.html, (le 25 Avril 2017).

07- حسن مصدق، "**من يسيطر على البحار يمتلك زمام القوة**" في:

http://www.alarab.co.uk/article/Opinion/72936/

08- عبد الجليل زيد المرهون، "**قصة العلاقات السورية الروسية**" في :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/2/4

09-
https://people.hofstra.edu/geotrans/eng/ch1en/appl1en/bosporuspass.html

10- عبد الحكيم سليمان وادى، "**الأمن القومى الروسي**" :
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/286641.html

11- نورهان الشيخ، ، **السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط: هل تتجه روسيا إلي مزيد من الانخراط في أزمات المنطقة؟**، (السياسة الدولية : العدد 203 , جانفي 2016) في:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/7629/

12-https://ar.wikipedia.org

13- شريف شعبان مبروك، **روسيا في المنطقة العربية : طموح استراتيجي و مصالح جيوسياسية**،:

http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/17shrief.pdf

14- Nakhle,Carole, **ISIS sells its oil , but who is buying it ?**, (Carnegie middle east) , Link : http://carnegie-mec.org/2015/12/06/isil-sells-its-oil-but-who-is-buying-it/imro

15- **المجاهدون القوقاز في سوريا**، في:
/https://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2013_10_21/123203998،

16- "**إمارة القوقاز" تنتقل الى سوريا**" (صحيفة Nezavisimaya Gazeta) في:
https://arabic.rt.com/press/801673-

17- Fabrice Balanche, **Une année d'intervention militaire russe en Syrie : le grand succès de Vladimir Poutine** :
http://www.lefigaro.fr/vox/monde/2016/09/16/31002-20160916ARTFIG00106-une-annee-d-intervention-militaire-russe-en-syrie-le-grand-succes-de-vladimir-poutine.php

18- http://www.skynewsarabia.com

19- جغرافيا الصراع: ديناميات المناطق الخمس في سوريا" في:
http ://rawabetcenter.com/archives/31854

20- "لماذا فشلت مفاوضات جنيف 3 السورية قبل أن تبدأ؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : https ://www.alaraby.co.uk/opinion

21- جعفر علي، **روسيا تدعم مشاركة إيران و العراق و مصر في مباحثات لوزان حول سوريا:**
-%- https ://arabic.rt.com/news/845249

22- "**ماهي أهم نتائج مؤتمر لوزان حول سوريا؟**":
http://www.alalam.ir/news/1873034#sthash.TrVxedTk.dpuf (11 ماي 2017).

23- هدنات سوريا.. توافقات على وقع طبول الحرب:

http ://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/10/

24- مصطفى عبد العزيز مرسي " **التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية : الدوافع و التداعيات و النتائج**" على الرابط:
http ://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/8morsi.pdf

25- محمد زاهد جول "**تركيا و الصراع الروسي الفرنسي** " (الدوحة،مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية)، على الرابط: http ://rawabetcenter.com/archives/15464

26- مصطفى عبد العزيز مرسي " **التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية : الدوافع و التداعيات و النتائج**" على الرابط:
http ://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/8morsi.pdf

27- Guide du sommet de l'OTAN (Varsovie, 8-9 juillet 2016) P 26. Sur :http://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2016_07/20160919_1609-Warsaw-Summit-Guide_2016_FR.pdf

28- علي حسين باكير" **حدود الدور التركي في مواجهة التصعيد الروسي في سوريا**" على الرابط:http ://www.turkpress.co/node/13309

29- الأزمة الأوكرانية والعلاقات بين حلف الناتو وروسيا، في :
http ://www.nato.int/docu/review/2014/Russia-Ukraine-Nato-crisis/Ukraine-crisis-NATO-Russia-relations/AR/index.htm

30-عزت سعد الدين، **العلاقات الامريكية الروسية: واشنطن و موسكو بين التباعد والتقارب**، في:http ://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/7632

31- منصور زغيب، **تجدّد الصراع الأميركي-الروسي في ضوء الأزمات المستجدة**، مجلة الجيش، العدد 90، أكتوبر 2014، (https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/).

32- إبراهيم فريحات، **التدخل الروسي في سوريا.. هل يقلق أميركا؟**، في :

http ://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/10/6/

33- George Friedman, **Why Syria Matters to You**, link:
http://www.mauldineconomics.com/this-week-in-geopolitics/why-syria-matters-to-you#